



الأمانة العامة
قطاع مجلس الجامعة
إدارة شؤون مجلس الجامعة

ق/18/03/06/49- و(0178)

مجلس
جامعة الدول العربية على مستوى القمة
الدورة العادية (18)
الخرطوم - جمهورية السودان
28، و 29 صفر 1427 هـ الموافق 28، و 29 مارس/ آذار 2006

- القرارات.
- إعلان الخرطوم.
- خطاب فخامة الرئيس عمر حسن احمد البشير رئيس جمهورية السودان في الجلسة الافتتاحية.
- خطاب السيد عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية في الجلسة الافتتاحية.
- قائمة أسماء رؤساء وفود الدول العربية المشاركين في القمة د.ع (18).

المحتويات

الصفة	رقم القرار	الموضوع	البند مسلسل
11	326	تقرير رئاسة القمة عن تنفيذ قرارات قمة الجزائر (د.ع 17) مارس/ آذار 2005. تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك:	أولاً: التقارير المرفوعة إلى القمة:
12	327	التحديات والانجازات (2001- 2006). تقرير متابعة مسيرة التطوير والتحديث في الوطن العربي.	
12	328	تعيين الأمين العام لجامعة الدول العربية.	ثانياً:
13	329	القمة العربية التشاورية.	ثالثاً:
14	330	المسائل الموضوعية والمسائل الإجرائية الخاصة بنظام التصويت.	رابعاً: تطوير العمل العربي المشترك ومنظومته:
16	331	النظام الأساسي لمجلس السلم والأمن العربي.	
23	332	تطوير عمل المنظمات والمجالس الوزارية العربية المتخصصة.	
25	333	البرلمان العربي الانتقالي.	

الصفة	رقم القرار	الموضوع	البند مسلسل
25	334	مواصلة النظر في الأفكار التي عرضها الأخ القائد معمر القذافي في قمة عمان (2001).	<u>خامساً:</u>
المجال السياسي:			
27	335	تفعيل مبادرة السلام العربية.	<u>سادساً: القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي ومستجداته:</u>
30	336	تطورات القضية الفلسطينية.	
34	337	دعم موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية وصمود الشعب الفلسطيني.	
38	338	الجولان العربي السوري المحتل.	
41	339	التضامن مع لبنان ودعمه.	
45	340	تطورات الوضع في العراق.	
49	341	احتلال إيران للجزر العربية الثلاث طناب الكبرى وطناب الصغرى وأبو موسى التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة في الخليج العربي.	<u>ثامناً:</u>
51	342	معالجة الأضرار والإجراءات المترتبة عن النزاع حول قضية لوكيربي.	<u>تاسعاً:</u>
52	343	رفض العقوبات الأمريكية أحادية الجانب المفروضة على الجمهورية العربية السورية.	<u>عاشراً:</u>

الصفة	رقم القرار	الموضوع	البند مسلسل
54	344	دعم السلام والتنمية والوحدة في جمهورية السودان.	<u>الحادي عشر:</u>
58	-	بيان جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل وعلى رأسها الأسلحة النووية.	<u>الثاني عشر:</u>
59	345	دعم جمهورية الصومال.	<u>الثالث عشر:</u>
62	346	دعم جمهورية القمر المتحدة.	<u>الرابع عشر:</u>
64	347	التعاون العربي الافريقي.	<u>الخامس عشر:</u>
67	348	التعاون العربي الأوروبي.	<u>السادس عشر:</u>
67	349	التعاون العربي - الصيني.	<u>السابع عشر:</u>
68	350	التعاون العربي مع الأمريكتين.	<u>الثامن عشر:</u>
المجال الاقتصادي والاجتماعي:			
69	351	تقرير حول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وأداء القطاعات الاقتصادية المرتبطة بها.	<u>التاسع عشر:</u>
72	352	تقرير واقع السياحة في الدول العربية ومتطلبات تنشيطها ومقترحات تطويرها.	<u>العشرون:</u>
73	353	إحداث مرفق البيئة العربي.	<u>الحادي والعشرون:</u>

الصفة	رقم القرار	الموضوع	البند مسلسل
74	354	تطوير التعليم في العالم العربي.	<u>الثاني والعشرون:</u>
75	355	دعم وتطوير البحث العلمي والتكنولوجي في الدول العربية.	<u>الثالث والعشرون:</u>
76	356	المؤتمر الوزاري المشترك حول الأهداف التنموية للألفية والإعلان العربي للأهداف التنموية للألفية.	<u>الرابع والعشرون:</u>
77	357	ميثاق أخلاق وضوابط العمل الاجتماعي.	<u>الخامس والعشرون:</u>
77	358	وباء أنفلونزا الطيور.	<u>السادس والعشرون:</u>
المجال المالي والإداري:			
78	359	الوضع المالي للأمانة العامة لجامعة الدول العربية.	<u>السابع والعشرون:</u>
79	360	توجيه الشكر والتقدير لجمهورية السودان لاستضافتها القمة العادية (18) في مدينة الخرطوم.	<u>الثامن والعشرون:</u>
80	361	موعد ومكان الدورة العادية (19) لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة.	<u>التاسع والعشرون:</u>
81	-	إعلان الخرطوم.	-
93	-	تقرير الأمين العام بشأن محكمة العدل العربية.	-

الصفة	رقم القرار	الموضوع	البند مسلسل
95	-	خطاب فخامة الرئيس عمر حسن احمد البشير رئيس جمهورية السودان في الجلسة الافتتاحية.	-
109	-	خطاب السيد عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية في الجلسة الافتتاحية.	-
121	-	قائمة أسماء رؤساء وفود الدول العربية المشاركين في القمة (د.ع 18).	-

مجلس
جامعة الدول العربية على مستوى القمة
الدورة العادية (18)
الخرطوم - جمهورية السودان
28 و 29 صفر 1427 هـ الموافق 28 و 29 مارس/آذار 2006

التقارير المرفوعة	إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،
<u>للقمة:</u> تقرير رئاسة القمة عن تنفيذ قرارات قمة الجزائر (د.ع 17) مارس/ آذار 2005.	- بعد استماعه إلى خطاب فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ورئيس الدورة العادية (17)، - وبعد اطلاعه: ▪ على تقرير فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية المقدم إلى أصحاب الجلالة والفخامة والسمو ملوك ورؤساء وأمراء الدول العربية بشأن متابعة تنفيذ قرارات قمة الجزائر د.ع (17) مارس/ آذار 2005، ▪ وعلى التقرير الختامي لهيئة متابعة تنفيذ القرارات والالتزامات، ▪ وعلى مذكرة الأمانة العامة، - وإذ يستذكر قراره رقم 293 د.ع (17) بتاريخ 2005/3/23، بشأن إنشاء هيئة متابعة تنفيذ القرارات والالتزامات، - وعملاً بما جاء في النظام الأساسي للهيئة،
	<u>يقرر</u> توجيه الشكر لفخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ورئيس القمة (17)، والدول أعضاء هيئة متابعة تنفيذ القرارات والالتزامات والأمين العام على ما بذلوه من جهود مقدرة لمتابعة تنفيذ قرارات قمة الجزائر د.ع (17) مارس/ آذار 2005.

(ق.ق : 326 د.ع (18) - 2006/3/29)

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد اطلاعه:

- على تقرير الأمين العام الذي تناول مختلف مجالات العمل العربي المشترك،
- وعلى التقرير الثاني لمتابعة مسيرة التطوير والتحديث في الوطن العربي،

يقرر

1- الإشادة بتقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك وعن الانجازات التي تحققت خلال الأعوام من 2001 إلى 2006، وللخطوات التي اتخذها تنفيذاً لقرارات القمة، ودعوته إلى الاستمرار في جهوده في هذا الشأن.

2- أخذ العلم بما ورد في التقرير الثاني لمتابعة مسيرة التطوير والتحديث في الوطن العربي، وتوجيه الشكر للأمين العام، والتأكيد على تقديم تقارير دورية في هذا الشأن إلى مجلس الجامعة على مستوى القمة.

(ق.ق : 327 د.ع (18) - 2006/3/29)

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد إطلاعه على رسالة وزير خارجية جمهورية مصر العربية بشأن ترشيح السيد عمرو موسى أميناً عاماً لجامعة الدول العربية لفترة ثانية،
- وأخذاً في الاعتبار ما أكده فخامة الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية اليمنية من اعتبار ترشيح السيد عمرو موسى ترشيحاً باسم المجموعة العربية،
- وعملاً بأحكام المادة (12) من ميثاق الجامعة، والمادة (2) من

التقارير المرفوعة

للقمة:

تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك:

التحديات والانجازات (2001-2006).

1- تقرير متابعة مسيرة التطوير والتحديث في الوطن العربي.

تعيين الأمين العام لجامعة الدول العربية.

الملحق الخاص بالانعقاد الدوري للمجلس على مستوى القمة،

يقرر

- 1- تعيين السيد عمرو موسى أميناً عاماً لجامعة الدول العربية لمدة خمس سنوات تبدأ من تاريخ انتهاء ولايته الأولى.
- 2- تقديم الشكر والتقدير للأمين العام على إدارته الرشيدة في تسيير دفة العمل العربي المشترك، والإشادة بالإنجازات التي حققها في مجال تطوير وتحديث أنظمة الجامعة وإصلاح أوضاعها وترقية أساليب عملها، والنهوض بدورها في المجتمعات العربية، وإبراز حضورها على المستوى الإقليمي والدولي.
- 3- الطلب من الأمين العام مواصلة خطة التطوير والتحديث لمنظومة العمل العربي المشترك، وإبراز المواقف والسياسات العربية على المسرح الدولي.

(ق.ق : 328 د.ع (18) - 2006/3/29)

القمة العربية
التشاورية.

- إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،
- استناداً إلى مبادئ وأهداف ميثاق جامعة الدول العربية،
 - واسترشاداً بالآلية الانعقاد الدوري لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة،
 - وسعيًا نحو تطوير وتحديث أساليب وآليات العمل العربي المشترك،
 - وبناءً على المشاورات التي أجراها فخامة الرئيس محمد حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية مع القادة العرب،

يقرر

تكليف مجلس الجامعة على المستوى الوزاري بدراسة مقترح

عقد قمة عربية تشاورية بين الدورتين العاديتين لمجلس الجامعة على مستوى القمة للنظر في الموضوعات المستجدة وتنسيق المواقف والسياسات العليا للدول العربية، ورفع تقرير بهذا الشأن إلى مجلس الجامعة على مستوى القمة في دورته القادمة.

(ق.ق : 329 د.ع (18) - 2006/3/29)

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد اطلاعه:
- على مذكرة الأمانة العامة،
- وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،
- وعلى قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري رقم 6600 (د.غ.ع) بتاريخ 2005/12/29،
- واستناداً إلى قراره رقمي 290 و 291 د.ع (17) بالجزائر بتاريخ 2005/3/23،

تطوير العمل العربي

المشترك ومنظومته:
المسائل الموضوعية
والمسائل الإجرائية
الخاصة بنظام
التصويت.

يقرر

1- يعد من المسائل الموضوعية التي يتطلب إقرارها ثلثا أصوات الدول الأعضاء الحاضرة والمشاركة في التصويت القضايا المتعلقة بالاتي:-

أ - الموضوعات السياسية والأمنية وتشمل:

- 1- القضايا المتعلقة بحفظ السلام والأمن العربي.
- 2- سيادة الدول الأعضاء وأمنها ووحدتها.
- 3- استراتيجيات وتدابير الأمن القومي العربي.
- 4- تدابير دفع العدوان عن دولة عربية عضو بالجامعة مع عدم الإخلال بأحكام الفقرة (2) من المادة (6) من الميثاق التي تتطلب الإجماع.
- 5- تسوية النزاعات العربية مع مراعاة أحكام الفقرة (4)

من المادة (5) من الميثاق التي تتطلب الأغلبية البسيطة بالنسبة لقرارات التحكيم والوساطة.

6- استراتيجيات السياسات العربية العليا.

7- مجالات التكامل والاندماج الاقتصادي بين الدول العربية.

8- القرارات الخاصة بمقاطعة الدول سواء العربية منها أو الأجنبية.

ب- الموضوعات المؤسسية والهيكلية وتشمل القضايا

المتعلقة بالاتي:

1- تعديل الميثاق أو إضافة ملاحق له.

2- إنشاء مؤسسات جديدة في إطار الجامعة العربية.

3- قبول أعضاء جدد في الجامعة العربية.

4- فصل أو تعليق عضوية دولة عضو بالجامعة مع عدم الإخلال بأحكام الفقرة (2) من المادة (18) من الميثاق التي تتطلب الإجماع في حالة الفصل.

5- تعيين الأمين العام للجامعة واعتماد تعيين الأمناء المساعدين.

6- الموضوعات الخاصة بالميزانية مع مراعاة أحكام المادة (16) من الميثاق التي تتطلب إقرار الميزانية بالأغلبية البسيطة.

ج- المسائل التي يقرر المجلس بأغلبية ثلثي الدول الحاضرة

والمشاركة في التصويت أنها موضوعية.

2- عدا ما ورد في الفقرة العاملة الأولى (أ،ب،ج) أعلاه، يعد من المسائل التي يتطلب إقرارها الأغلبية البسيطة للدول الأعضاء الحاضرة والمشاركة في التصويت.

3- يعتبر ما ورد في هذا القرار جزءاً من النظام الداخلي لمجلس

جامعة الدول العربية.

(ق.ق : 330 د.ع (18) - 2006/3/29)

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد إطلاعه:

- على مذكرة الأمانة العامة،
- وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،
- وعلى قرار الدورة غير العادية لمجلس الجامعة على المستوى الوزاري رقم 6479 بتاريخ 2005/1/13 بشأن تطوير منظومة العمل العربي المشترك،
- وإذ يأخذ في الاعتبار أحكام المواد الخامسة والسادسة والثامنة من ميثاق جامعة الدول العربية، والمادة الثانية والخمسين من ميثاق منظمة الأمم المتحدة، والمواد الأولى والثانية والثالثة من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية،
- وإذ يستذكر قراره رقم 294 (د.ع 17) بتاريخ 2005/3/23 الصادر عن القمة العربية بالجزائر،
- وإذ يؤكد أهمية الحفاظ على أمن دول الجامعة وسلامتها الإقليمية واستتباب الأمن والاستقرار في المنطقة العربية بأسرها، وتوطيد أواصر العلاقات بين دول الجامعة وتسوية ما قد ينشأ من خلافات بينها بالطرق السلمية،
- وإذ يستشعر مدى الحاجة إلى إنشاء مجلس للسلام والأمن العربي كجهاز متخصص في إطار منظومة العمل العربي المشترك،

يقرر

- 1- الموافقة على إنشاء مجلس السلم والأمن العربي ونظامه الأساسي المرفق، وتحل أحكامه محل أحكام آلية جامعة الدول العربية للوقاية من النزاعات وإدارتها وتسويتها.
- 2- دعوة الدول العربية إلى سرعة استكمال إجراءات التصديق على النظام الأساسي وفقاً لأنظمتها الدستورية.

تطوير العمل العربي

المشترك ومنظومته:

النظام الأساسي

لمجلس السلم والأمن

العربي.

(ق.ق : 331 د.ع (18) - 2006/3/29)

(مرفق)

ق-05/(11/05)/024-ن (0501)

النظام الأساسي لمجلس السلم والأمن العربي

-

المادة الأولى

تكون للمسميات الآتية في هذا النظام الدلالات الواردة قرين كل منها:

الميثاق	:	ميثاق جامعة الدول العربية
الجامعة	:	جامعة الدول العربية
مجلس الجامعة	:	مجلس جامعة الدول العربية
النظام الأساسي	:	النظام الأساسي الخاص بإنشاء مجلس السلم والأمن العربي لجامعة الدول العربية
المجلس	:	مجلس السلم والأمن العربي لجامعة الدول العربية
الدول الأعضاء	:	الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية
الأمين العام	:	الأمين العام لجامعة الدول العربية
الأمانة العامة	:	الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

المادة الثانية

ينشأ مجلس السلم والأمن العربي تحت إشراف مجلس الجامعة، ويحل محل آلية جامعة الدول العربية للوقاية من النزاعات وإدارتها وتسويتها.

المادة الثالثة

يهدف المجلس إلى:

- أ- الوقاية من النزاعات التي يمكن أن تنشأ بين الدول العربية، وإدارتها وتسويتها في حال وقوعها.
- ب- متابعة ودراسة وتقديم توصيات إلى مجلس الجامعة بشأن التطورات

التي تمس الأمن القومي العربي.

المادة الرابعة

- أ- يتكون المجلس من خمسة ممثلين للدول الأعضاء على مستوى وزراء الخارجية على النحو التالي:
1. الدولة التي تباشر رئاسة مجلس الجامعة على المستوى الوزاري
 2. الدولتان اللتان اضطلعتا برئاسة الدورتين السابقتين لمجلس الجامعة على المستوى الوزاري.
 3. الدولتان اللتان ستؤول إليهما رئاسة الدورتين اللاحقتين لمجلس الجامعة على المستوى الوزاري.
- ب- يرأس المجلس وزير خارجية الدولة التي تباشر رئاسة الدورة العادية لمجلس الجامعة على المستوى الوزاري.
- ج- يعقد المجلس اجتماعاته على مستوى وزراء الخارجية، ويجوز له عقد اجتماعاته على مستوى المندوبين.
- د- يشارك الأمين العام في اجتماعات المجلس.
- هـ- للمجلس دعوة الأجهزة أو الخبراء أو من يراه مناسباً لحضور اجتماعاته إذا ما دعت الضرورة لذلك.

المادة الخامسة

1. إذا كان رئيس المجلس أو أحد أعضائه أو أكثر، أطرافاً في النزاع تُتبع الإجراءات التالية:

 - توكل رئاسة المجلس إلي رئيس الدورة اللاحقة ليترأس المجلس.
 - يعوض نقص العضو أو الأعضاء الأطراف في النزاع بعضوية رئيس أو رؤساء الدورات اللاحقة للدورتين اللاحقتين الممثلتين في المجلس في دورته الحالية.

2. يتم دعوة كل دولة طرف في النزاع لحضور اجتماعات المجلس، لعرض وجهة نظرها، كما يجوز للمجلس أن يستعين بأي من الدول الأعضاء لمساعدته على أداء مهامه وذلك حسب

مقتضيات كل حالة.

3. يعقد المجلس اجتماعاته مرتين في السنة على المستوى الوزاري، تسبق اجتماعات مجلس الجامعة، أو كلما اقتضت الحاجة إلى ذلك، بطلب من إحدى الدول الأعضاء في الجامعة، أو من رئيس المجلس، أو من الأمين العام.

المادة الساسع

- يتولى المجلس طبقاً لميثاق جامعة الدول العربية ولمبادئ احترام سيادة جميع الدول الأعضاء وسلامة أراضيها، المهام التالية:
1. إعداد استراتيجيات الحفاظ على السلم والأمن العربي.
 2. مع مراعاة أحكام المادة السادسة من الميثاق، يقترح المجلس التدابير الجماعية المناسبة إزاء أي اعتداء على دولة عربية، أو تهديد بالاعتداء عليها، وكذلك إذا ما قامت أي دولة عربية بالاعتداء أو بالتهديد بالاعتداء على دولة عربية أخرى.
 3. تعزيز القدرات العربية في مجال العمل الوقائي من خلال تطوير نظام الإنذار المبكر، وبذل المساعي الدبلوماسية بما فيها الوساطة والمصالحة، والتوفيق، لتتقبة الأجواء، وإزالة أسباب التوتر لمنع أي نزاعات مستقبلية.
 4. تعزيز التعاون في مواجهة التهديدات والمخاطر العابرة للحدود، كالجريمة المنظمة والإرهاب.
 5. دعم الجهود لإحلال السلام وإعادة الإعمار في فترة ما بعد النزاعات للحيلولة دون تجددتها.
 6. اقتراح إنشاء قوة حفظ سلام عربية عندما تستدعي الحاجة ذلك.
 7. تيسير جهود العمل الإنساني، والمشاركة في إزالة آثار الكوارث والأزمات والنزاعات.
 8. التنسيق والتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية لتعزيز السلام والأمن والاستقرار في العالم العربي، وتسوية النزاعات بين أي

دولة عربية ودولة أخرى.

9. يجوز للمجلس في حالة تفاقم النزاع بالإضافة إلي توصياته بالتدابير الكفيلة بإيقافه أن يطلب من مجلس الجامعة عقد دورة استثنائية لاتخاذ القرارات اللازمة بشأنه.

10. يرفع المجلس إلي مجلس الجامعة في أول دور لانهقاده أو في اجتماعه الاستثنائي حسب الأحوال، تقريراً يتضمن توصياته واقتراحاته حول تحديد التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن العربي والفصل بين الأطراف المتنازعة، ومجمل القضايا المطروحة، ونتائج المفاوضات والمسااعي الحميدة والوساطة والتوفيق التي أجراها بين الأطراف المتنازعة.

المادة السابع

يكون للمجلس الأجهزة التالية:

أ- بنك المعلومات:

يتولى الأمين العام إنشاء بنك للمعلومات في إطار الموارد القائمة بالأمانة العامة، لجمع المعلومات التي تزوده بها الدول الأعضاء والمنظمات والهيئات الإقليمية والدولية قصد تمكين المجلس من تقويم الأوضاع والقيام بمهامه على الوجه الأكمل.

ب- نظام الإنذار المبكر:

يتولى الأمين العام إعداد " نظام للإنذار المبكر "، بالاستعانة بفريق من الخبراء المختصين العاملين بالأمانة العامة، بما يكفل تحليل المعطيات والمعلومات المتوافرة أولاً بأول، ورصد العوامل المؤدية إلي النزاعات، وتقديم تقارير على أساسها إلي المجلس، مشفوعة بتقويم شامل لاحتمالات النزاعات، بغية اتخاذ ما يستلزمه الوضع لاتقانها.

ج- هيئة الحكماء:

يشكل المجلس هيئة للحكماء تضم شخصيات عربية بارزة، تتمتع

بالتقدير والاحترام ويختار رئيس المجلس والأمين العام من بين أعضاء الهيئة من يكلف بمهام الوساطة أو التوفيق أو المساعي الحميدة بين الطرفين أو الأطراف المتنازعة، على أن يحدد النظام الداخلي طريقة اختيار هيئة الحكماء.

كما يمكن، عند الاقتضاء، لرئيس المجلس بالتنسيق مع الأمين العام، تكليف أحد أو بعض أعضاء هذه الهيئة بالتوجه إلى مناطق النزاع، بطلب من الدولة المعنية وبموافقتها، لمعاينة الأوضاع وتقويمها وتقديم اقتراحات وتوصيات تسهل عمل المجلس في كل الأحوال.

المادة الثامنة

أ- يحدد مجلس الجامعة المواضيع الذي يخول فيها المجلس باتخاذ قرارات بشأنها والمواضيع الأخرى التي يتخذ فيها المجلس توصيات ترفع إلى مجلس الجامعة لإقرارها.

ب- لمجلس الجامعة تكليف المجلس اتخاذ الإجراءات اللازمة لاستتباب الأمن في مناطق التوتر، ومنها إيفاد بعثات مراقبين مدنيين أو عسكريين لمناطق النزاعات في مهمات محددة.

المادة التاسعة

يضع المجلس نظاما داخليا لتنظيم إجراءات عمله، وتشكيل هيئاته، يصدر به قرار من مجلس الجامعة على المستوى الوزاري، ويتخذ المجلس توصياته وفقا لآلية التصويت المنصوص عليها في الميثاق.

المادة العاشرة

أ- يقوم الأمين العام بإشراف المجلس باتخاذ التدابير والمبادرات اللازمة الكفيلة بتنفيذ التوصيات الصادرة عن المجلس والرامية إلى الوقاية من النزاعات وإدارتها وتسويتها.

ب- يمول المجلس من ميزانية الأمانة العامة.

المادة الحادية عشرة

تتولى الأمانة العامة أعمال الأمانة الفنية للمجلس.

المادة الثانية عشرة

يقوم الأمين العام بناء على تكليف من مجلس الجامعة على المستوى الوزاري بإبلاغ الأمين العام للأمم المتحدة، ورئيس مجلس الأمن للأمم المتحدة بما يتخذه المجلس من إجراءات.

* المادة الثالثة عشرة

يفتح باب التوقيع على هذا النظام الأساسي بمجرد اعتماده ويعرض على الدول الأعضاء للتصديق عليه أو الانضمام إليه وفقاً لأنظمتها الدستورية.

المادة الرابعة عشرة

يجوز تعديل هذا النظام بموافقة ثلثي الدول الأطراف وبيدأ سريان هذا التعديل بعد شهر من اكتمال إيداع وثائق التصديق عليه من ثلث الدول الأطراف.

المادة الخامسة عشرة

يبدأ نفاذ هذا النظام بعد انقضاء خمسة عشر يوماً من تاريخ إيداع وثائق تصديق سبع دول لدى الأمانة العامة، ويسرى بشأن الدول الأخرى بعد شهر من تاريخ إيداع وثيقة تصديقها أو انضمامها.

* تم التوقيع على هذا النظام من قبل الدول الأعضاء كافة خلال الجلسة الختامية لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة د.ع (18) بالخرطوم بتاريخ 2006/3/29.

تطوير العمل العربي

المشترك ومنظومته:

تطوير عمل المنظمات
والمجالس الوزارية
العربية المتخصصة.

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد إطلاعه:

▪ على تقرير الأمانة العامة حول متابعة تنفيذ قراره رقم 279
د.ع (16) بتونس بتاريخ 2004/5/23،

▪ وعلى التقارير المعدة من قبل المجالس التشريعية
للمنظمات العربية المتخصصة حول تقييم هذه المنظمات
وخطط تطويرها،

▪ وعلى مقترحات المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

- وإذ يؤكد على أهمية دور المنظمات العربية المتخصصة في
مسيرة العمل العربي المشترك والتزامها باتفاقيات إنشائها
وأنظمتها الداخلية، وضرورة تطوير أدائها وتفعيل دورها في
ضوء المستجدات والمتغيرات على الساحتين العربية والدولية،
والتركيز على القضايا الأساسية التي تهم الدول الأعضاء،

- وإذ يؤكد دعوته للدول الأعضاء غير المسددة لمساهماتها
والتأخرات التي عليها، إلى الالتزام بتسديد مساهماتها ودفع
التأخرات التي عليها في موازنتها ودعوة الدول العربية اعتماد
المنظمات العربية بيوت خبرة لتنفيذ المشاريع القطرية والقومية،
كما يؤكد على دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتباره
المرجعية القومية لمؤسسات العمل العربي المشترك في التخطيط
ومتابعة شؤون المنظمات العربية المتخصصة والمجالس
الوزارية العربية،

يقرر

أولاً: 1- تكليف المنظمات العربية المتخصصة بوضع خطط

تطويرها، ضمن برامج تنفيذية تفصيلية، تتضمن ما
يلي:-

- تحديث رؤاها والأهداف التي تسعى لتحقيقها وفقاً

- للمستجدات على الساحتين العربية والدولية.
- وضع برامج تنفيذية قابلة للقياس وفق جداول زمنية محددة.
- استخدام معايير واضحة لقياس أدائها والتقييم المستمر لذلك الأداء.
- تركيز الإنفاق على الأنشطة والبرامج.
- الاستخدام الأمثل لمواردها المتاحة، والسعي لتنمية تلك الموارد.
- تطوير هيكلها التنظيمية وإجراءات عملها، ومن ذلك:
 - تحديث الأنظمة وإجراءات العمل.
 - تنمية القوى البشرية.
 - تطوير فرق العمل.
 - تطوير بناها الإلكترونية وتوجهها نحو الرقمية.

2- قيام المنظمات العربية المتخصصة بعرض البرامج التنفيذية والزمنية لخطط التطوير على المجلس الاقتصادي والاجتماعي بصفة دورية.

ثانياً: تكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي بدراسة التقارير المعدة من قبل المجالس الوزارية العربية التي تقوم الأمانة العامة بمهام أماناتها الفنية وعرض مقترحاته بشأنها إلى الدورة القادمة للقمة العربية.

(ق.ق : 332 د.ع (18) - 2006/3/29)

البرلمان العربي إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد إطلاعه:

- على مذكرة الأمانة العامة،
- وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،

- وعلى النظام الأساسي للبرلمان العربي الانتقالي،
- واستنادا إلى قراره رقم 292 د.ع (17) بتاريخ 2005/3/23،

يقرر

- 1- الترحيب بانعقاد الدورة الأولى العادية للبرلمان العربي الانتقالي وما صدر عنها، والتأكيد على دعمه في أداء المهام الموكلة إليه.
- 2- التأكيد على أن تكون للبرلمان الانتقالي موازنة مستقلة، تتكون موارده في مرحلته الانتقالية من مساهمات متساوية للدول الأعضاء بالإضافة إلى الموارد الأخرى التي يقرها.
- 3- الموافقة على تخصيص موازنة تسيير عاجلة ومؤقتة للبرلمان العربي الانتقالي من الآن وحتى 2006/12/31 بمبلغ 1.813.000 مليون دولار، تدفعها الدول الأعضاء بالتساوي.
- 4- الطلب من الأمين العام تقديم تقارير دورية عن نشاط وأعمال البرلمان إلى مجلس الجامعة على مستوى القمة.

(ق.ق : 333 د.ع (18) - 2006/3/29)

- إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،
- بعد اطلاعه:
▪ على مذكرة الأمانة العامة،
▪ وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،
▪ وعلى ما أوصت به اللجنة الوزارية المكلفة بدراسة الموضوع،
- وإذ يؤكد على قراره رقم 297 د.ع (17) بالجزائر بتاريخ 2005/3/23،

مواصلة النظر في الأفكار التي عرضها الأخ القائد معمر القذافي في قمة عمان (2001).

يقرر

أولاً: في محور الصراع العربي الإسرائيلي:

1. تكليف الأمانة العامة بإحالة المبادرة التي تقدم بها الأخ القائد

- معمر القذافي بشأن إقامة دولة ديمقراطية على ارض فلسطين التاريخية، إلى الجانب الفلسطيني باعتباره الجهة المعنية مباشرة بالموضوع، وذلك لتحديد موقفه منها.
2. في حالة موافقة الجانب الفلسطيني على المبادرة تقوم الدول العربية بالنظر في تقديمها إلى المجتمع الدولي ومنظماته المعنية باعتبارها مبادرة عربية.
 3. التأكيد على عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أراضيهم.
 4. ضرورة العمل على نزع أسلحة الدمار الشامل الإسرائيلية.

ثانياً: في محور القضاء العربي الإفريقي:

تكليف اللجنة الوزارية المعنية بدراسة أفكار الأخ القائد معمر القذافي بإجراء الاتصالات والمشاورات اللازمة مع الاتحاد الإفريقي لاطلاعه على المبادرة والاتفاق معه على الآلية المناسبة لتحقيق هذا الهدف.

ثالثاً: في محور ظاهرة الإرهاب الدولي:

1. رفض إصاق تهمة الإرهاب بالدين الإسلامي الحنيف.
2. ضرورة العمل على معالجة أسباب الإرهاب وإزالة العوامل التي تتسبب في انتشاره بما في ذلك القضاء على بؤر التوتر، ووضع حد للظلم والكيل بمكيالين في تطبيق الشرعية الدولية والاعتداء على حقوق الشعوب.
3. التمسك بالمواثيق والاتفاقيات الموقعة في إطار جامعة الدول العربية وتأييد الاتفاقيات الموقعة في إطار الاتحاد الإفريقي ومنظمة المؤتمر الإسلامي الخاصة بمكافحة الإرهاب.
4. الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي لوضع تعريف محدد للإرهاب، وتحديد سبل مواجهته دولياً وتجنب الخلط بين الإرهاب والحق المشروع للشعوب في مقاومة الاحتلال.

رابعاً: في محور إصلاح الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها:

1. التأكيد على قرار قمة الجزائر رقم 307 د.ع (17) بتاريخ 2005/3/23 الخاص بإصلاح منظومة الأمم المتحدة الذي دعم الأفكار التي طرحها الأخ القائد معمر القذافي في هذا الشأن.
2. التنسيق مع الاتحاد الإفريقي ومنظمة المؤتمر الإسلامي ودول عدم الانحياز لاتخاذ موقف موحد من عملية إصلاح الأمم المتحدة ومؤسساتها.

خامساً: التزام الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى بسداد التكاليف المالية اللازمة لتنفيذ النشاطات المرتبطة بهذا القرار.

(ق.ق : 334 د.ع (18) - 2006/3/29)

- القضية الفلسطينية
والصراع العربي
الإسرائيلي ومستجداته:
تفعيل مبادرة السلام
العربية.
- إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،
- بعد إطلاعه:
▪ على مذكرة الأمانة العامة،
▪ وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،
▪ وعلى التقرير الختامي لهيئة متابعة تنفيذ القرارات والالتزامات،
- وإذ يستذكر ما أقره مؤتمر القمة العربي غير العادي في القاهرة في حزيران/يونيو 1996 من أن السلام العادل والشامل خيار استراتيجي للدول العربية يتحقق في ظل الشرعية الدولية ويستوجب التزاماً مقابلاً تؤكد إسرائيل في هذا الصدد،
- وإذ يؤكد قرار قمة بيروت رقم 221 د.ع (14) بتاريخ 2002/3/28 الذي اعتمد مبادرة السلام العربية والتي يتمسك بها كأساس للحل السلمي العادل والشامل والدائم في المنطقة،

- وإذ يشير إلى قرارات القمة العربية السابقة في هذا الشأن، وبالخصوص قرار قمة الجزائر رقم 298 د.ع (17) بتاريخ 2005/3/23،
- وبعد أن استعرض الجهود الدولية المبذولة لإحياء عملية السلام،
- وبناءً على النتائج التي توصل إليها اجتماع اللجنة الوزارية المعنية بمبادرة السلام العربية بتاريخ 2006/3/25،

يقرر

- 1- التأكيد مجدداً على أن عملية السلام عملية شاملة لا يمكن تجزئتها، وأن السلام العادل والشامل في المنطقة لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، بما في ذلك الجولان العربي السوري المحتل، وحتى خط الرابع من حزيران/ يونيو 1967، والأراضي التي مازالت محتلة في جنوب لبنان، والتوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين يُتفق عليه وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 (1948)، ورفض كل أشكال التوطين، وقبول إسرائيل بإقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة وعاصمتها القدس الشرقية، وفقاً لما جاء في مبادرة السلام العربية التي أقرتها قمة بيروت والتي أكدت بأنه عندئذ تقوم الدول العربية باعتبار النزاع العربي الإسرائيلي منتهياً وتنشئ علاقات طبيعية مع إسرائيل في إطار السلام الشامل.
- 2- دعوة اللجنة الرباعية إلى استئناف العمل الجاد من أجل تحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة على أساس مرجعيات عملية السلام المتمثلة في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادئ الأرض مقابل السلام وعدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة، ومبادرة السلام العربية وخارطة الطريق.

- 3- تأكيد الموقف العربي الراض للحلول الجزئية والإجراءات الإسرائيلية الأحادية الجانب باعتبارها تهدف إلى الاستيلاء على المزيد من الأراضي الفلسطينية المحتلة، وإلى منع قيام دولة فلسطينية ذات سيادة، وتقوض الجهود العربية والدولية المبذولة في إطار المبادرة العربية للسلام لإيجاد التسوية الشاملة والدائمة للنزاع العربي الإسرائيلي، وتهدد الأمن والاستقرار في المنطقة.
- 4- مطالبة الدول والمنظمات الدولية كافة بعدم الاعتراف بالحلول الجزئية والإجراءات الإسرائيلية أحادية الجانب، أو التعامل مع أي ضمانات أو وعود يترتب عليها الانتقاص من الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، ومكافأة الاحتلال الإسرائيلي الذي يسعى إلى فرض الحلول الأحادية المجتزأة عبر إصراره على مواصلة توسيع المستوطنات وبناء الجدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية وما حولها، الأمر الذي يتعارض مع قواعد القانون الدولي والمرجعيات والأسس التي قامت عليها عملية السلام.
- 5- تكليف اللجنة الوزارية العربية الخاصة بمبادرة السلام مواصلة الاتصالات مع اللجنة الرباعية والأطراف الدولية المعنية بعملية السلام من أجل حشد التأييد لهذه المبادرة، واستصدار قرار من مجلس الأمن أو الجمعية العامة للأمم المتحدة لتبنيها كإطار للحل السلمي المنشود للنزاع العربي الإسرائيلي.

(ق.ق : 335 د.ع (18) - 2006/3/29)

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد إطلاعه:

- على مذكرة الأمانة العامة،
- وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،

القضية الفلسطينية
والصراع العربي
الإسرائيلي ومستجداته:
تطورات القضية
الفلسطينية.

- وفى ضوء استمرار إسرائيل في رفض الانصياع لقرارات الشرعية الدولية، وإصرارها على المضي في انتهاك قواعد القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، وفى تصعيد عدوانها على الشعب الفلسطيني وتكثيف أعمالها الاستيطانية، والاستمرار في بناء جدار التوسع العنصري وفى تنفيذ مخططات تهويد القدس،
- وإذ يؤكد تضامنه مع الشعب الفلسطيني ودعم نضاله من أجل استعادة حقوقه المشروعة غير القابلة للتصرف،
- وإذ يؤكد على قراراته السابقة في هذا الشأن،
- وإذ يأخذ بعين الاعتبار التطورات السياسية منذ القمة الأخيرة،
- وإذ يشير إلى البيان الصادر عن البرلمان العربي الانتقالي، بشأن اقتحام الجيش الإسرائيلي سجن أريحا، خلال اجتماعه بمقر الأمانة العامة يومي 16 و17/3/2006،

يقرر

- 1- أن السلام العادل والشامل والدائم في المنطقة لن يتحقق إلا بانسحاب إسرائيل الكامل من الأراضي العربية المحتلة إلى خط الرابع من يونيو/ حزيران 1967، وقيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة في الضفة الغربية وقطاع غزة وعاصمتها القدس الشرقية، والتوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين يتفق عليه وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 (1948)، وتحقيق الأمن للجانبين.
- 2- أن تحقيق هذا السلام يجب أن يتم عبر مفاوضات مباشرة بين الأطراف على أساس المرجعيات المتفق عليها لعملية السلام والمتمثلة في: قرارات الشرعية الدولية، ومبدأي الأرض مقابل السلام وعدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة، ومبادرة السلام العربية وخطة خارطة الطريق.
- 3- رفض الحلول الجزئية والإجراءات الإسرائيلية أحادية الجانب التي

تقوم بها إسرائيل أو تعتزم القيام بها في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 بما فيها القدس، والتي تحاول من خلالها استباق نتائج المفاوضات على قضايا الوضع النهائي ورسم حدود لإسرائيل من جانب واحد تلبي أطماعها التوسعية وتجعل من المستحيل إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة.

4- الإدانة الشديدة للمخططات الإسرائيلية الساعية إلى الاستيلاء على منطقة غور الأردن، ومنطقة البحر الميت، والمنحدرات الشرقية لجبال الضفة الغربية، وتقسيم الأراضي الباقية إلى ثلاثة كانتونات معزولة لمنع أي إمكانية لإقامة دولة فلسطينية مستقلة ومتواصلة على الأراضي الفلسطينية.

5- دعوة اللجنة الرباعية الدولية إلى النهوض بمسؤولياتها في العمل على تحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة على أساس مبادرة السلام العربية وخطة خارطة الطريق، والتأكيد على أن أي إجراء من أي طرف يجب أن يكون في سياق العمل على تنفيذهما.

6- الإشادة بعملية الانتخابات التشريعية الفلسطينية التي تؤكد مجدداً قدرة الشعب الفلسطيني وجدارته بحقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشرقية، ودعوة المجتمع الدولي إلى احترام الخيار الديمقراطي للشعب الفلسطيني، والإعراب عن الدعم الكامل للسلطة الوطنية الفلسطينية بقيادة الرئيس محمود عباس وللحوار الوطني الفلسطيني الهادف لتأكيد وحدة الصف الفلسطيني ولإيجاد أنجع الوسائل من أجل تحقيق إقامة دولة فلسطينية مستقلة وتحقيق السلام القائم على أساس الدولتين وفق مرجعيات عملية السلام وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادرة السلام العربية.

7- إعادة التأكيد على عروبة القدس ورفض جميع الإجراءات الإسرائيلية غير الشرعية التي تستهدف تهويد المدينة وضمها، وإدانة الحفريات الإسرائيلية أسفل المسجد الأقصى التي تهدد

- بانهياره، ودعوة المنظمات والمؤسسات الدولية المعنية، ولاسيما منظمة اليونسكو، إلى تحمل مسؤولياتها في الحفاظ على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس الشرقية.
- 8- إدانة مشروع إقامة مترو يهدف إلى ربط القدس الغربية بمناطق في الضفة الغربية المحتلة عبر القدس الشرقية المحتلة والتأكيد على عدم قانونية ذلك ودعوة الشركتين الفرنسيتين للانسحاب فوراً واتخاذ الإجراءات اللازمة بحقهما في حالة عدم الاستجابة وكذلك دعوة الحكومة الفرنسية الصديقة لاتخاذ الموقف اللازم في هذا المجال انسجاماً مع مسؤولياتها وفقاً للقانون الدولي.
- 9- الإدانة الشديدة لاستمرار إسرائيل في بناء جدار الفصل العنصري، بما في ذلك في القدس الشرقية، ومطالبة الأمم المتحدة والدول الأعضاء باتخاذ ما يلزم لتنفيذ التزاماتها القانونية كما ورد في الفتوى القانونية الصادرة عن محكمة العدل الدولية وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن جدار الفصل العنصري.
- 10- حث المجتمع الدولي على توفير الحماية للشعب الفلسطيني إزاء الانتهاكات والاعتداءات الإسرائيلية المتواصلة وإدانة إرهاب الدولة الذي تمارسه سلطات الاحتلال الإسرائيلية والعمل على إلزام إسرائيل باحترام اتفاقية جنيف الرابعة والقانون الدولي الإنساني.
- 11- إدانة العدوان الإسرائيلي الفاضح الذي استهدف سجن أريحا من اقتحام، وهدم، واختطاف عدد من الشخصيات الوطنية الفلسطينية المحتجزة فيه، وهو ما يمثل انتهاكاً صارخاً لاتفاقيات جنيف والقانون الدولي، ودعوة المجتمع الدولي، وخاصة اللجنة الرباعية، لإدانة هذا العمل الإجرامي، ولتحمل المسؤوليات الكاملة لضمان أمن وسلامة المختطفين وبذل الجهود للضغط على إسرائيل لإطلاق سراحهم، وضمان عدم تكرار مثل هذه الاعتداءات والانتهاكات.
- 12- الإعراب عن القلق الشديد من الظروف المأساوية التي يعيشها المعتقلون الفلسطينيون والعرب في السجون والمعقلات

الإسرائيلية، ومطالبة المجتمع الدولي ممثلاً في المنظمات الإنسانية والحقوقية الدولية بالعمل على فضح الممارسات الإسرائيلية اللاإنسانية في السجون الإسرائيلية، والضغط على إسرائيل للإفراج عنهم طبقاً للاتفاقات والتفاهات الموقعة.

13- التأكيد على التمسك بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة وفقاً لقرارات الشرعية الدولية وخاصة قرار الجمعية العامة رقم 194 لعام 1948 ووفقاً لمبادرة السلام العربية ورفض كل محاولات التوطين بكافة أشكاله والذي يتنافى والوضع الخاص في البلدان العربية المضيفة وتأكيد مسؤولية إسرائيل القانونية والسياسية والأخلاقية عن نشوء واستمرار مشكلة اللاجئين وتأكيد تحمل المجتمع الدولي مسؤوليته تجاه اللاجئين الفلسطينيين حتى يتم حل قضيتهم، والتعبير في هذا الإطار عن تقدير جهود الدول المضيفة للاجئين في توفير الظروف الملائمة لهم بما في ذلك حمايتهم.

(ق.ق : 336 د.ع (18) - 2006/3/29)

القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي ومستجداته: دعم موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية وصمود الشعب الفلسطيني.

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد إطلاعه:

■ على مذكرة الأمانة العامة،

■ وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،

- وإذ يتابع باهتمام التغييرات السياسية، على الساحة الفلسطينية، ويؤكد على أهمية استمرار الدعم للاقتصاد الفلسطيني، في ظل الخسائر التي لحقت به بعد أكثر من خمس سنوات من العدوان الإسرائيلي المتواصل،

- وإذ يدين السياسات والممارسات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني ومقدراته، الهادفة إلى تقويض الدعائم الاقتصادية لقيام الدولة الفلسطينية المستقلة،

- وإذ يؤكد على أهمية الالتزام بسداد المساهمات المتوجبة على الدول الأعضاء في دعم موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية وصمود الشعب الفلسطيني واقتصاده الوطني، وفقاً لقرارات القمم العربية في بيروت (2002)، وشرم الشيخ (2003)، وتونس (2004)، والجزائر (2005)،

يقرر

- 1- دعوة الدول العربية إلى الاستمرار في دعم موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية، لفترة أخرى ابتداء من 2006/4/1 وفقاً للأسس والآليات التي أقرتها قمة بيروت 2002 لدعم الموازنة، والالتزام بتسديد حصص الدول العربية وفق الآلية نفسها التي أقرتها قمة بيروت 2002 عن الفترة من 2005/10/1 وحتى 2006/3/31.
- 2- توجيه الشكر للدول العربية التي أتمت سداد التزاماتها أو جزء منها في دعم موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية، وفقاً لمقررات القمم السابقة في تقديم الدعم للموازنة، ودعوة الدول التي لم تسدد التزاماتها إلى الإسراع بالوفاء بها، وتكليف الأمانة العامة الاستمرار في إصدار تقرير شهري يوضح الموقف المالي لعملية السداد وتعميمه على الدول الأعضاء.
- 3- دعوة المجتمع الدولي إلى الاستمرار في تقديم المنح والمساعدات المالية والاقتصادية للسلطة الوطنية الفلسطينية واحترام الخيار الديمقراطي الفلسطيني والتحذير من استمرار المواقف الداعية إلى وقف الدعم الدولي للسلطة الفلسطينية بعد الانتخابات التشريعية الأخيرة، ورفض الذرائع التي استندت إليها والتنبيه إلى انعكاساتها السلبية الخطيرة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني والاستقرار والأمن في المنطقة.
- 4- الطلب من السلطة الوطنية الفلسطينية، إعداد دراسة عن حجم

ومقدار المنح والمساعدات التي يمكن أن تفقدها السلطة في حال ربطت بعض الدول أو الجهات المانحة استمرار تقديم هذه المساعدات بشروط سياسية لا تتسجم مع أهداف ومصالح الشعب الفلسطيني وعرضها على مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في دورته القادمة (126) للنظر فيها.

5- التشديد بالقرار الإسرائيلي القاضي بوقف تحويل عائدات الضرائب والرسوم الجمركية المستحقة للجانب الفلسطيني، ودعوة اللجنة الرباعية والمجتمع الدولي للضغط على إسرائيل لإلغاء هذا القرار، والتأكيد على عدم أحقية إسرائيل في حرمان الشعب الفلسطيني من هذه الموارد التي تقوم بتحصيلها نيابة عنه طبقاً للاتفاقيات الموقعة بين الطرفين.

6- التشديد بالإجراءات التي تقوم إسرائيل بفرضها على المعابر في مناطق قطاع غزة والضفة الغربية منتهكة بذلك أحكام القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني واتفاق المعابر الذي تم التوصل إليه تحت إشراف اللجنة الرباعية، والتحذير من مغبة المضي في فرض مثل هذه الإجراءات التعسفية والتي تمس مختلف شؤون الحياة اليومية لأبناء الشعب الفلسطيني وتهدد بتقويض الجهود العربية والدولية المبذولة لإنعاش الاقتصاد الفلسطيني وتأهيله.

7- توجيه الشكر إلى الدول العربية التي أوفت بالتزاماتها ومساهماتها في دعم موارد صندوق الأقصى وانتفاضة القدس وكذلك الدعم الإضافي المقرر لهما، ومناشدة الدول التي لم تفي بالتزاماتها تجاه الدعم الإضافي، سرعة الوفاء بها، وذلك لتمكين الصندوقين من استكمال مهامهما الإغاثية والتنموية في الأراضي الفلسطينية وفقاً لما تضمنه قرار إنشاءهما الصادر عن القمة غير العادية بالقاهرة 2000.

8- دعوة الصناديق المالية والاقتصادية العربية ومؤسسات العمل

العربي المشترك إلى الاضطلاع بالمساهمة في تقديم كافة أشكال الدعم للشعب الفلسطيني ودعوتها إلى تكثيف جهودها وبرامجها لتقديم العون المالي والفني لتعزيز القدرات الاقتصادية والمؤسسية للشعب الفلسطيني.

9- دعوة كافة الدول العربية والإسلامية التي لم تنضم بعد إلى صندوقي الأقصى والقدس إلى المبادرة بالانضمام إلى عضويتهم، ودعوة الدول التي ساهمت في الصندوقين إلى زيادة مساهماتها في مواردهما بما يخدم المتطلبات الأساسية للاقتصاد الفلسطيني وعملية التنمية.

10- مناشدة المؤسسات الطوعية في العالمين العربي والإسلامي وسائر المتبرعين لاستخدام الطاقة الفنية وآليات التعاقد والصراف التي وضعها البنك الإسلامي للتنمية ، من أجل تمويل برامج ومشاريع تستجيب لأولويات الحاجة لدى الشعب الفلسطيني وتنفيذها وفق أفضل معايير وممارسات الشفافية والترشيد والنجاعة.

11- توجيه الشكر للشعوب والمؤسسات والجمعيات الأهلية العربية على تقديم دعمها وتبرعاتها لدعم صمود الشعب الفلسطيني في مواجهة السياسات والممارسات التعسفية والتدميرية الإسرائيلية، ودعوتها إلى مواصلة تقديم هذا الدعم، والطلب إلى الأمانة العامة الاستمرار في فتح حسابات لهذا الغرض لدى بنوك الدول العربية، وتنظيم حملات لجمع التبرعات من الشعوب العربية لدعم أنشطة الإغاثة والتنمية في الأراضي الفلسطينية.

12- التوجه بالشكر إلى الدول العربية التي أصدرت تعليماتها إلى منافذها الجمركية وفتحت أسواقها أمام التدفق الحر للمنتجات الفلسطينية المنشأ، وأعفتها من الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل تنفيذاً للقرارات الصادرة عن مجلس الجامعة على مستوى القمة بهذا الشأن، والتي أعادت التأكيد على ما تضمنه

القرار رقم 200 الصادر عن القمة غير العادية بالقاهرة 2000،
والطلب إلى باقي الدول التي لم تنفذ ذلك القرار الإسراع بتنفيذه.

13- دعوة الدول العربية التي أفادت بإعفائها للسلع والمنتجات
الفلسطينية من الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل عند
دخولها أسواقها إلى تزويد الأمانة العامة بالبيانات والمعلومات
التي توضح استفادة الاقتصاد الفلسطيني من ذلك الإعفاء حتى
يمكن تضمين ذلك في التقارير الدورية للمتابعة التي تصدرها
الأمانة العامة.

(ق.ق : 337 د.ع (18) - 2006/3/29)

- القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي ومستجداته:
الجولان العربي السوري المحتل.
- إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،
- بعد إطلاعه:
▪ على مذكرة الأمانة العامة،
▪ وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك.
- وإذ يستذكر قرارات مؤتمرات القمة العربية، وآخرها قرار قمة
الجزائر د.ع (17) رقم 298/هـ بتاريخ 2005/3/23، بشأن
الجولان العربي السوري المحتل،
- وإذ يؤكد على قراراته السابقة في هذا الشأن،

يقرر

- 1- تأكيد الدول العربية دعمها الثابت ومساندتها لحق سورية ومطلبها
العادل في استعادة كامل الجولان العربي السوري المحتل إلى خط
الرابع من يونيو/ حزيران 1967، استناداً إلى أسس عملية السلام،
وقرارات الشرعية الدولية، والبناء على ما أنجز في إطار مؤتمر
السلام الذي انطلق في مدريد عام 1991.
2- التأكيد مجدداً على رفض كل ما اتخذته سلطات الاحتلال

الإسرائيلي من إجراءات تهدف إلى تغيير الوضع القانوني والطبيعي والديمقراطي للجولان العربي السوري المحتل، واعتبار الإجراءات الإسرائيلية الهادفة إلى تكريس سيطرتها عليه غير قانونية ولاغية وباطلة، وتشكل خرقاً للاتفاقيات الدولية ولميثاق الأمم المتحدة وقرارات الشرعية الدولية، ولاسيما قرار مجلس الأمن رقم 497 (1981)، وقرار الجمعية العامة في دورتها الستين رقم 60/32 بتاريخ 2005/11/22 والذي أكد على أن قرار إسرائيل في 1981/12/14 بضم الجولان العربي السوري المحتل غير قانوني ولاغ وباطل وغير ذي أثر قانوني ويشكل انتهاكاً خطيراً لقرار مجلس الأمن رقم 497 (1981).

3- التأكيد من جديد على أن استمرار احتلال إسرائيل للجولان العربي السوري المحتل منذ عام 1967 يشكل تهديداً مستمراً للسلم والأمن في المنطقة والعالم.

4- إدانة الممارسات الإسرائيلية في الجولان العربي السوري المحتل المتمثلة خاصة في الاستيلاء على الأراضي والموارد المائية وبناء المستوطنات وتوسيعها ونقل المستوطنين إليها واستغلال مواردها الطبيعية وبناء المشاريع عليها وفرض المقاطعة الاقتصادية على المنتجات الزراعية للسكان العرب ومنع تصديرها.

5- تأكيد الموقف العربي بالتضامن الكامل مع سورية ولبنان، والوقوف معهما في مواجهة الاعتداءات والتهديدات الإسرائيلية المستمرة ضدهما، واعتبار أي اعتداء عليهما اعتداء على الأمة العربية، وإدانة العقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية.

6- دعم صمود المواطنين العرب في الجولان العربي السوري المحتل والوقوف إلى جانبهم في تصديهم للاحتلال الإسرائيلي وممارساته القمعية، وإصرارهم على التمسك بأرضهم وهويتهم العربية السورية، والتأكيد على ضرورة تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 على مواطني الجولان العربي السوري المحتل وإدانة سلطات الاحتلال

الإسرائيلي وانتهاكاتها الصارخة لجميع حقوق المواطنين السوريين
الواقعين تحت الاحتلال في الجولان كبارًا وصغارًا بموجب مبادئ
القانون الدولي وقواعد الشرعية الدولية وما ينجم عن هذا الاحتلال
من نزوح آلاف السكان وتشريدهم وسلب أراضيهم وانفصال الأسر
وانعكاس ذلك الوضع على حياة الأطفال وتربيتهم إضافة على
انتهاكات أخرى عديدة في مجال حقوق الأطفال تتعارض مع
الالتزامات الدولية الناشئة عن الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل.

7- إدانة الممارسات والاسنفرزات التي تقوم بها قوات الاحتلال
الإسرائيلي ضد أبناء قرية العجر السورية في الجولان العربي
السوري المحتل، بهدف تقسيمها وتهجير سكانها وبناء جدار
يفصلهم عن أراضيهم وأرزاقهم. واعتبار أن قيام إسرائيل بعملية
إجبار سكان القرية المدنيين على الانتقال إلى القسم الجنوبي
منها، يشكل انتهاكًا للقانون الدولي الإنساني، وخاصة اتفاقية
جنيف الرابعة، ويعتبر وفقًا للمادة السابعة من النظام الأساسي
للمحكمة الجنائية الدولية "جريمة ضد الإنسانية" تدخل في
اختصاصها وتعاقب عليها. وكذلك اعتبار أن أي عملية تقسيم
للقرية من شأنها المساس بالوضع السيادي لسورية عليها،
ومطالبة المجتمع الدولي بأن يتحمل مسؤولياته للضغط على
إسرائيل لمنعها من تقسيم القرية ووقف المعاناة الإنسانية
والاجتماعية والاقتصادية لسكانها الرازحين تحت الاحتلال، ودعم
سورية في الاحتفاظ بحقوقها في اتخاذ ما يلزم من إجراءات للحيلولة
دون تقسيم القرية.

8- التمسك بقرارات الشرعية الدولية التي تقضي بعدم الاعتراف بأي
أوضاع تنجم عن النشاط الاستيطاني الإسرائيلي في الأراضي
العربية المحتلة، باعتباره إجراء غير مشروع لا يرتب حقًا ولا ينشئ
التزامًا، واعتبار أن إقامة مستوطنات، واستقدام مستوطنين إليها،
يشكل خرقًا خطيرًا لاتفاقيات جنيف، وجريمة حرب وفقًا للملحق

الأول لهذه الاتفاقيات، وانتهاكاً لأسس عملية السلام، مما يحتم وقف كافة الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية في الجولان العربي السوري المحتل، والأراضي العربية المحتلة.

9- -9- حث المجتمع الدولي على التمسك بقرارات الشرعية الدولية الراضة للنشاط الاستيطاني الإسرائيلي في الجولان العربي السوري المحتل، وذلك من خلال إدانة ممارسات الحكومة الإسرائيلية التي جرى الإعلان عنها بتاريخ 2003/12/31 بقصد إقامة تسع مستوطنات جديدة وتوسيع القائم منها ومضاعفة عدد المستوطنين فيها ورصد الاعتمادات اللازمة لتنفيذ ذلك، خلافاً للتوجيهات السلمية العربية والدولية الرامية لتحقيق سلام عادل وشامل في المنطقة استناداً لقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية التي أقرتها قمة بيروت عام 2002.

10- -10- إدانة سياسة الحكومة الإسرائيلية التي دمرت عملية السلام، وأدت إلى التصعيد المستمر للتوتر في المنطقة، ودعوة المجتمع الدولي وبخاصة راعيي مؤتمر مدريد للسلام، والاتحاد الأوروبي، إلى حمل إسرائيل على تطبيق قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالانسحاب الإسرائيلي التام من الجولان العربي السوري المحتل ومن جميع الأراضي العربية المحتلة، إلى خط الرابع من يونيو/ حزيران 1967.

(ق.ق : 338 د.ع (18) - 2006/3/29)

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،
- بعد اطلاعه:
▪ على مذكرة الأمانة العامة،
▪ وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،
- وإذ يؤكد على قراراته السابقة في هذا الشأن وآخرها قرار قمة الجزائر د.ع (17) رقم 298/و بتاريخ 2005/3/23،

القضية الفلسطينية
والصراع العربي
الإسرائيلي ومستجداته:
التضامن مع لبنان
ودعمه.

- وإذ يشير إلى آخر التطورات الداخلية والدولية المتعلقة بلبنان،

يقرر

- 1- إدانة إسرائيل بشدة لاستمرارها في احتلال أراض لبنانية ومواقع على الحدود اللبنانية، ولاستمرارها في اعتقال لبنانيين في سجونها، ولعدم تسليمها للأمم المتحدة كامل الخرائط العائدة لمواقع الألغام التي زرعتها قواتها المسلحة أثناء احتلالها، ولخروقاتها المستمرة للسيادة اللبنانية براً وبحراً وجواً.
- 2- التأكيد على مساندة لبنان في حقه السيادي في ممارسة خياراته السياسية ضمن الأصول والمؤسسات الدستورية آخذاً في الاعتبار حقه في إقامة علاقات مع الدول الشقيقة والصديقة على أساس الاحترام المتبادل للسيادة والاستقلال، ولمصلحه الوطنية، وحسن الجوار والمساواة والندية.
- 3- اعتبار الكشف عن الحقيقة في جريمة الاغتيال الإرهابية التي ذهب ضحيتها رئيس الوزراء رفيق الحريري ورفاقه، والجرائم التي سبقتها وتلتها اعتباراً من محاولة اغتيال الوزير مروان حماده حتى استشهاد النائب جبران تويني، ومعاقبة المجرمين أياً كانوا، وأينما كانوا يساهم في ترسيخ الأمن والاستقرار في لبنان والمنطقة.
- 4- تأكيد حرصه على دعم الدول العربية للاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني في لبنان الشقيق، ورفضه للضغوط التي يتعرض لها، وإدانة الاعتداءات الإسرائيلية على سيادته واستقلاله.
- 5- التأكيد على دعم لبنان:
 - أ- في سعيه لاستعادة مزارع شبعا وتلال كفر شوبا اللبنانية المحتلة من قبل إسرائيل، كما يقضي قرار مجلس الأمن رقم 425 لعام 1978، ودعم اتصالات الحكومة اللبنانية لتثبيت لبنانية مزارع شبعا، وتحديدها وفق الإجراءات والأصول المتبعة والمقبولة لدى الأمم المتحدة، مع التأكيد أن المقاومة اللبنانية هي تعبير صادق وطبيعي عن حق

- الشعب اللبناني في تحرير أرضه والدفاع عن كرامته في مواجهة الاعتداءات والأطماع الإسرائيلية.
- ب- في مطالبته بالإفراج عن الأسرى والمعتقلين اللبنانيين المتبقين في السجون الإسرائيلية كرهائن خلفاً لأحكام القانون الدولي، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، واتفاقيات جنيف لعام 1949، واتفاقية لاهاي لعام 1907، ومطالبة المجتمع الدولي بالضغط على إسرائيل للإفراج عنهم.
- ج- في دعوة مجلس الأمن إلى تحمل مسؤولياته والتحرك الفوري لمطالبة إسرائيل بالكف عن تهديداتها وانتهاكاتها لسيادة لبنان، وخرقها لحرمة الأراضي والأجواء والمياه الإقليمية اللبنانية، وتحملها مسؤولية موقفها هذا وما يترتب عليه من عواقب وخيمة على أمن واستقرار المنطقة.
- د- في مطالبته بإزالة مئات آلاف الألغام التي خلفها الاحتلال الإسرائيلي والتي تتحمل إسرائيل مسؤولية زرعها وما تتسبب به من قتل وإيذاء للمدنيين.
- هـ- في حقه في مياهه وفقاً للقانون الدولي وذلك بوجه الأطماع الإسرائيلية.
- و- في إدانة الاعتداءات والانتهاكات الإسرائيلية المستمرة على الخط الأزرق، ولاسيما ما يطال المدنيين اللبنانيين مثل قيام قوات الاحتلال بقصف بعض القرى والبلدات اللبنانية في الجنوب.
- 6- مطالبة المجتمع الدولي والهيئات القضائية والسياسية بالعمل على:
- أ- الضغط على إسرائيل لتقديم التعويضات إلى لبنان عن الأضرار والخسائر الناجمة عن اعتداءاتها المتكررة على أراضيه قبل فترة الاحتلال وخلالها وبعدها.

ب- تمكين مندوبي اللجنة الدولية للصليب الأحمر، والمنظمات الإنسانية الأخرى، من زيارة جميع المعتقلين اللبنانيين بصورة مستمرة، والإطلاع على أوضاعهم وتوفير الرعاية الصحية لهم.

ج- العمل على إصدار قرار من قبل لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان يمكن من إجراء التحقيقات حول المعتقلين الذين توفوا في المعتقلات الإسرائيلية، ودفن التعويضات المترتبة عن ذلك للمتضررين وفقاً للقوانين والاتفاقيات الدولية.

7- التأكيد على حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، والتحذير من أن عدم حل قضية المقيمين منهم في لبنان على قاعدة عودتهم إلى ديارهم وفقاً لقرارات الشرعية الدولية ومبادئ القانون الدولي أو محاولة توطينهم، يزعزع الأمن والاستقرار في المنطقة ويعيق تحقيق السلام العادل فيها، ويرحب بقرار الحكومة اللبنانية تأليف فريق عمل مهمته إجراء محادثات مع ممثلي الجانب الفلسطيني لمعالجة المسائل الحياتية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية والأمنية للاجئين الفلسطينيين داخل المخيمات وللمقيمين منهم في لبنان بالتعاون مع وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا".

8- توجيه الشكر إلى الدول الأعضاء والصناديق العربية التي قدمت العون والمساهمة المالية إلى الحكومة اللبنانية، والطلب إلى باقي الدول الأعضاء الوفاء بالتزاماتها المقررة في مؤتمرات القمة العربية، والمتعلقة بدعم لبنان وصمود شعبه وإعادة إعمارها.

9- التأكيد على إدانة الإرهاب الدولي والذي تساهم الدول العربية في مكافحته بفاعلية ورفض إدراج المقاومة على لوائح الإرهاب، من منطلق ضرورة التفريق بين الإرهاب والمقاومة المشروعة ضد الاحتلال الإسرائيلي، وضرورة الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي في إطار الأمم المتحدة لبحث ظاهرة الإرهاب ووضع اتفاقية دولية

لمكافحته تتضمن تعريفاً محدداً له يميز بينه وبين حق الشعوب
المشروع في مقاومة الاحتلال الأجنبي.

(ق.ق : 339 د.ع (18) - 2006/3/29)

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد اطلاعه:

- على مذكرة الأمانة العامة،
- وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك، وتقديره
حول الوضع في العراق،
- وعلى قراراته السابقة في هذا الشأن وأخرها قرار قمة الجزائر
د.ع (17) رقم 299 بتاريخ 2005/3/23،

- وفي ضوء نتائج اجتماع اللجنة الوزارية الخاصة بالعراق بتاريخ
2006/3/25،

- وبعد الاستماع إلى العرض الذي قدمه رئيس وفد جمهورية العراق،

- وبعد المداولات التي أجراها المجلس،

يقرر

1- إعادة التأكيد على احترام وحدة وسيادة العراق واستقلاله وعدم
التدخل في شؤونه الداخلية، واحترام إرادة الشعب العراقي وخياراته
في تقرير مستقبله بنفسه.

2- التأكيد مجدداً على ضرورة التزام الدول العربية بوضع الفقرات (7)،
(8، 11، 12) من قرار قمة الجزائر د.ع (17) رقم 229 بتاريخ
2005/3/23 الخاص بتطورات الوضع في العراق موضع التنفيذ
الكامل وبما يعبر عن التضامن العربي الأخوي مع العراق باعتباره
دولة عضو مؤسس لجامعة الدول العربية.

3- الترحيب بالانتخابات التي جرت في 15 ديسمبر/ كانون الأول
2005، والتي تميزت بمشاركة واسعة من قبل مختلف مكونات
الشعب العراقي واعتبارها خطوة أساسية على طريق توفير الأمن
والاستقرار وبناء العراق وإعمارها.

تطورات الوضع في
العراق.

- 4- التأكيد على ضرورة الإسراع في تشكيل حكومة وحدة وطنية تسهم في تحقيق الأمن والاستقرار وتحفظ وحدة العراق شعباً وأرضاً وتمهد الطريق لخروج القوات الأجنبية من أراضيه.
- 5- التأكيد على الدور العربي في أي مشاورات حول مستقبل العراق، ودعم الدور الذي تقوم به الجامعة العربية لتحقيق الوفاق الوطني العراقي، وأن تكون أي مشاورات حول العراق هي لخدمة شعبه ومصالحه الوطنية، ودعوة اللجنة الوزارية الخاصة بالعراق إلى اجتماع عاجل يحدد مواعده بعد انتهاء القمة لمتابعة التطورات الجارية في هذا الصدد.
- 6- الإشادة بالنتائج التي تمخض عنها الاجتماع التحضيري لمؤتمر الوفاق الوطني العراقي الذي عقد في مقر الأمانة العامة بالقاهرة خلال الفترة 19-21/11/2005 ودعوة كافة الاطراف المشاركة إلى تنفيذ الالتزامات التي نتجت عن هذا الاجتماع باعتبارها تشكل حجر أساس لبناء الثقة وترسيخ الوحدة الوطنية، والتأكيد على أهمية عقد مؤتمر الوفاق الوطني العراقي في شهر يونيو/ حزيران 2006.
- 7- دعوة الدول الأعضاء مجدداً لأن يكون لها حضور دبلوماسي في بغداد بأسرع وقت ممكن أسوة بالدول الأجنبية على أن تقوم الحكومة العراقية بتوفير مستلزمات الحماية الكاملة لذلك، وضرورة القيام بمبادرات عربية سياسية وشعبية كالزيارات تعزيزاً للتواصل العربي مع العراق.
- 8- التنفيذ الفوري لقرار المجلس الوزاري د.ع (125) رقم 6615 بتاريخ 2006/3/4 الخاص بفتح بعثة لجامعة الدول العربية في بغداد وذلك تفعيلاً للدور العربي في العراق واعتماد مبلغ أولي بقيمة 2 مليون دولار أمريكي لتغطية النفقات الخاصة بفتح البعثة.
- 9- الترحيب بمبادرة المملكة الأردنية الهاشمية لاستضافة مؤتمر للقيادات والمرجعيات الدينية العراقية بالعاصمة عمان، بالتنسيق

- مع الحكومة العراقية وجامعة الدول العربية، من أجل التوافق حول أنجع السبل الكفيلة بضمان وحدة وأمن واستقرار العراق.
- 10- التأكيد على أهمية مواصلة التعاون والتنسيق مع الأمم المتحدة في مختلف المجالات بما في ذلك الإعداد لمؤتمر الوفاق الوطني العراقي القادم.
- 11- الإدانة الشديدة للتفجير الإرهابي الشائن الذي استهدف مرقد الإمامين علي الهادي والحسن العسكري في سامراء، وما تبعه من اعتداءات نكراء على عدد كبير من المساجد، ودور العبادة، وسقوط ضحايا أبرياء، والتأكيد على ضرورة احترام حرمة المساجد ووقسية أماكن العبادة لكافة الطوائف والأديان، ودعوة كافة أبناء الشعب العراقي بمختلف مكوناته وقياداته السياسية ومرجعياته الدينية إلى التصدي لأعمال العنف والإرهاب وضبط النفس وعدم السماح لهذه الأعمال الخبيثة النيل من وحدته الوطنية وأمنه واستقراره.
- وتقديم الشكر لدولة الكويت على الدعم المالي الذي قدمته، وقدره عشرة ملايين دولار أمريكي، للمساهمة في إصلاح مرقد الإمامين علي الهادي والحسن العسكري ودور العبادة والمساجد التي تعرضت للتخريب، ودعوة الدول العربية إلى المساهمة في إعادة بناء المساجد ودور العبادة.
- 12- الإدانة الشديدة لما يقع في العراق من هجمات إرهابية ومداهمات وعمليات تدمير، وتقديم التعازي لكل ضحايا الإرهاب في العراق، واعتبار ذلك تهديداً للسلام والأمن كما جاء في قرار مجلس الأمن رقم 1618 (2005)، وإدانة كل ما يتعلق بالإرهاب من تحريض وتمويل والذي يستهدف الشعب العراقي، ودعوة الدول العربية كافة إلى إبداء التعاون الأخوي البناء من أجل تأمين الاستقرار في العراق وإعادة إعمارها.
- 13- الإدانة مجدداً للانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي تمت أثناء

احتلال دولة الكويت، وطمس الحقائق المتعلقة بالأسرى والمفقودين الكويتيين ورعايا الدول الأخرى الذين تم العثور على عدد من رفاتهم قتلى في المقابر الجماعية، والإعراب عن عميق التعازي لأسر الضحايا الذين جرى التعرف على رفاتهم والقلق لمحنة أولئك الذين لا يزال مكان وجودهم مجهولاً، والمطالبة ببذل كافة الجهود من أجل كشف مصير جميع المفقودين والأسرى الكويتيين ورعايا الدول الأخرى.

14- التأكيد مجدداً على دعم جهود الحكومة العراقية وكافة الأطراف المعنية لتعزيز الاحتياطات الأمنية بالعراق وخاصة البعثات الدبلوماسية العربية والأجنبية، وتأمين حماية كافة المبعوثين الدبلوماسيين وممثلي الشركات والمؤسسات الإقليمية والدولية ورجال الأعمال بطريقة فاعلة يكون من شأنها الحفاظ على الوجود الدبلوماسي العربي والأجنبي في العراق وتشجيع تنشيطه والتوسع فيه.

15- حث الدول العربية على إلغاء ديونها على العراق وكذلك الدول العربية المانحة الإيفاء بالتزاماتها المالية، والتأكيد على أهمية المساهمة الفعالة في إعادة إعمار العراق، ودعوة جميع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والصناديق والمؤسسات المالية العربية إلى الإسراع في تقديم الدعم والمساعدة في هذا المجال.

16- تثمين الجهود التي قام بها الأمين العام ومساعدوه في سبيل تعزيز التواصل مع كافة أبناء الشعب العراقي بمختلف مكوناته، والإعراب عن التقدير للدور الذي يقوم به ومبعوثه الخاص للعراق في سبيل إنجاح المبادرة العربية الرامية لعقد مؤتمر شامل للوفاق الوطني العراقي، والطلب من الأمين العام مواصلة هذه الجهود، واتخاذ الإجراءات اللازمة لعقد مؤتمر الوفاق الوطني العراقي القادم في موعده المحدد، بما في ذلك تنظيم اجتماعات تمهيدية تجمع مختلف القوى السياسية والدينية العراقية، وذلك بالتنسيق مع الحكومة العراقية وممثلي القوى السياسية

العراقية.

(ق.ق : 340 د.ع (18) - 2006/3/29)

- احتلال إيران للجزر العربية الثلاث طناب الكبرى وطناب الصغرى وأبو موسى التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة في الخليج العربي.
- إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،
- بعد إطلاعه:
▪ على مذكرة الأمانة العامة،
▪ وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،
- وإذ يؤكد على قراراته السابقة وآخرها قرار قمة الجزائر د.ع (17) رقم 300 بتاريخ 2005/3/23 بشأن احتلال جمهورية إيران الإسلامية للجزر العربية الثلاث: طناب الكبرى وطناب الصغرى وأبو موسى التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة في الخليج العربي،

يقرر

- 1- التأكيد المطلق على سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة الكاملة على جزرها الثلاث، طناب الكبرى وطناب الصغرى وأبو موسى، وتأييد كافة الإجراءات والوسائل السلمية التي تتخذها دولة الإمارات لاستعادة سيادتها على جزرها المحتلة.
- 2- استنكار استمرار الحكومة الإيرانية في تكريس احتلالها للجزر الثلاث وانتهاك سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة بما يزعزع الأمن والاستقرار في المنطقة ويؤدي إلى تهديد الأمن والسلم الدوليين.
- 3- إدانة قيام الحكومة الإيرانية ببناء منشآت سكنية لتوطين الإيرانيين في الجزر العربية الثلاث المحتلة.
- 4- إدانة المناورات العسكرية الإيرانية التي تشمل جزر دولة الإمارات العربية المتحدة الثلاث المحتلة، طناب الكبرى وطناب الصغرى وأبو موسى وعلى المياه الإقليمية والإقليم الجوي والجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة للجزر الثلاث باعتبارها جزء لا

يتجزأ من دولة الإمارات العربية المتحدة، والطلب من إيران الكف عن مثل هذه الانتهاكات والأعمال الاستفزازية التي تعد تدخلا في الشؤون الداخلية لدولة مستقلة ذات سيادة، ولا تساعد على بناء الثقة، وتهدد الأمن والاستقرار في المنطقة، وتعرض أمن وسلامة الملاحة الإقليمية والدولية في الخليج العربي للخطر.

5- دعوة الحكومة الإيرانية مجددا إلى إنهاء احتلالها للجزر الإماراتية الثلاث، والكف عن فرض الأمر الواقع بالقوة، والتوقف عن إقامة أي منشآت فيها، بهدف تغيير تركيبها السكانية والديمغرافية، وإلغاء كافة الإجراءات وإزالة كافة المنشآت التي سبق أن نفذتها إيران من طرف واحد في الجزر العربية الثلاث باعتبار أن تلك الإجراءات والادعاءات باطلة وليس لها أي أثر قانوني ولا تنقص من حق دولة الإمارات العربية المتحدة الثابت في جزرها الثلاث وتعد أعمالا منافية لأحكام القانون الدولي واتفاقية جنيف لعام 1949، ومطالبتها إتباع الوسائل السلمية لحل النزاع القائم عليها وفقا لمبادئ وقواعد القانون الدولي، بما في ذلك القبول بإحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية.

6- الإعراب عن الأمل في أن تعيد جمهورية إيران الإسلامية النظر في موقفها الرفض لإيجاد حل سلمي لقضية جزر دولة الإمارات العربية المتحدة الثلاث المحتلة، إما من خلال المفاوضات الجادة والمباشرة أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية.

7- مطالبة إيران بترجمة ما تعلنه عن رغبتها في تحسين العلاقات مع الدول العربية، وفي الحوار وإزالة التوتر، إلى خطوات عملية وملموسة، قولا وعملا، بالاستجابة الصادقة للدعوات الجادة والمخلصة الصادرة عن دولة الإمارات العربية المتحدة ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والدول العربية، والمجموعات الدولية، والدول الصديقة، والأمين العام للأمم المتحدة الداعية إلى حل النزاع حول الجزر الثلاث المحتلة بالطرق السلمية، وفق

- الأعراف والمواثيق وقواعد القانون الدولي، من خلال المفاوضات المباشرة الجادة أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية، من أجل بناء الثقة وتعزيز الأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي.
- 8- التزام جميع الدول العربية في اتصالاتها مع إيران بإثارة قضية احتلال إيران للجزر الثلاث للتأكيد على ضرورة إنهائه انطلاقاً من أن الجزر الثلاث هي أراضي عربية محتلة.
- 9- إبلاغ الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مجلس الأمن الدولي بأهمية إبقاء القضية ضمن المسائل المعروضة على مجلس الأمن الدولي، إلى أن تنهي إيران احتلالها للجزر العربية الثلاث، وتسترد دولة الإمارات العربية المتحدة سيادتها الكاملة عليها.
- 10- الطلب من الأمين العام متابعة هذا الموضوع وتقديم تقرير إلى المجلس في دورته القادمة.

(ق.ق : 341 د.ع (18) - 2006/3/29)

- إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،
- بعد اطلاعه:
- على مذكرة الأمانة العامة،
 - وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،
- وإذ يرحب بقرار مجلس الأمن رقم (1506) بتاريخ 2003/9/12، القاضي بالرفع الفوري لتدابير الحظر المفروضة على الجماهيرية العظمى،
- وإذ يؤكد على قراره رقم 229 د.ع (14) 2002/3/28، وقراره رقم 266 د.ع (16) 2004/5/23، وقراره رقم 301 د.ع (17) 2005/3/23، الذي أكد على حق الجماهيرية العظمى المشروع في الحصول على تعويضات عما أصابها من أضرار مادية وبشرية بسبب العقوبات التي كُنت مفروضة عليها وطالب فيه

معالجة الأضرار والإجراءات المترتبة عن النزاع حول قضية لوكيربي.

- بالإفراج عن المواطن الليبي عبد الباسط المقرحي، واعتبار حالة استمرار حجزه (رهينة) طبقاً لكل القوانين والأعراف الدولية،
- وإذ يشير إلى القرار رقم 6617 بتاريخ 2006/3/4، الصادر عن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في الدورة العادية (125)،
- وإذ يذكر بفداحة الأضرار التي لحقت بالجمهورية العظمى من جراء العقوبات التي فرضت عليها،

يقرر

- 1- التأكيد على حق الجماهيرية العظمى المشروع في الحصول على تعويضات عما أصابها من أضرار مادية وبشرية بسبب العقوبات التي كانت مفروضة عليها.
- 2- تأكيد المطالبة بالإفراج عن المواطن الليبي عبد الباسط المقرحي واعتبار حالة استمرار حجزه (رهينة) طبقاً لكل القوانين والأعراف الدولية.
- 3- الطلب من الأمين العام متابعة تنفيذ القرار وتقديم تقرير في شأنه إلى مجلس الجامعة على مستوى القمة في دورته العادية القادمة. (ق.ق : 342 د.ع (18) - 2006/3/29)

- إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،
- بعد إطلاعه:
- على مذكرة الأمانة العامة.
 - وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،
- وإذ يجدد الإعراب عن الاستغراب والقلق إزاء إقرار الكونجرس الأمريكي قانون ما يسمى (محاسبة سورية)، والأمر التنفيذي الذي وقعه الرئيس الأمريكي يوم 2004/5/11 القاضي بفرض عقوبات أحادية الجانب خارج إطار الشرعية الدولية،

رفض العقوبات الأمريكية أحادية الجانب المفروضة على الجمهورية العربية السورية.

- وبعد أن أحيط علماً بالبيانات والإعلانات والقرارات الصادرة عن مختلف المحافل الحكومية الدولية والهيئات غير الحكومية والتي تعرب عن رفض المجتمع الدولي لتغليب دولة لتشريعاتها الوطنية على قواعد القانون الدولي بهدف المساس بسيادة ومصالح الدول وشعوبها،
- وإذ يلاحظ أن فرض القوانين التعسفية أحادية الجانب يتعارض مع أحكام وتوجهات منظمة التجارة العالمية التي تمنع اتخاذ إجراءات من شأنها عرقلة حرية التجارة والملاحة الدوليتين،
- وإذ يستغرب صدور هذا القانون الأمريكي ضد بلد عربي أساسي في استقرار المنطقة وأمنها في وقت تسعى فيه الولايات المتحدة لإقامة تعاون مع الدول العربية في مكافحة الإرهاب الدولي وتحقيق الإصلاحات اللازمة لخلق أوسع شراكة ممكنة بين الجانبين،
- والتزاماً بقراري قمة تونس د.ع (16) رقم 263 بتاريخ 2004/5/23 ، وقمة الجزائر د.ع (17) رقم 302 بتاريخ 2005/3/23

يقرر

- 1- رفض قانون ما يسمى "محاسبة سورية" واعتباره تجاوزاً لمبادئ القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة وميثاق جامعة الدول العربية وتغليباً للقوانين الأمريكية على القانون الدولي.
- 2- التضامن التام مع الجمهورية العربية السورية وتقدير موقفها الداعي إلى تغليب لغة الحوار والدبلوماسية كأسلوب للتفاهم بين الدول وحل الخلافات فيما بينها، ودعوة الإدارة الأمريكية إلى الدخول بحسن نية في حوار بناء مع سورية لإيجاد أنجع السبل لتسوية المسائل التي تعيق تحسين العلاقات بين البلدين.
- 3- الطلب من الولايات المتحدة إعادة النظر بهذا القانون الذي يشكل انحيازاً سافراً لإسرائيل تجنباً لزيادة تدهور الأوضاع وتبديد فرص

تحقيق السلام العادل والشامل في منطقة الشرق الأوسط ، كما يشكل مساساً خطيراً بالمصالح العربية.

4- الطلب من الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار وتقديم تقرير في شأنه إلى المجلس في دورته القادمة.

(ق.ق : 343 د.ع (18) - 2006/3/29)

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،
- بعد إطلاعه:
▪ على مذكرة الأمانة العامة،
▪ وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،
- وإذ يؤكد على قراراته السابقة في هذا الشأن،
- وإذ يؤكد على احترام سيادة السودان ووحدة أراضيه واستقلاله ويطلب من جميع الدول تأكيد هذا الالتزام عملياً ودعم المساعي الرامية إلى تحقيق السلام والوفاق الوطني بين أبنائه،
- وإذ يُعرب عن اهتمامه البالغ إزاء تطورات الأوضاع في إقليم دارفور، والأزمة الإنسانية التي يواجهها النازحون من أبناء الإقليم واللاجئون منهم في تشاد،
- وإذ يرحب بقرار مجلس الأمن والسلم للاتحاد الإفريقي الصادر بتاريخ 2006/3/10 في أديس أبابا،
- وإذ يؤكد على تنفيذ اتفاق السلام الشامل في السودان بالعاصمة الكينية نيروبي في 2005/1/9 الموقع بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان،

يقرر

أولاً: قضية دارفور:

1- التأكيد على مواصلة الاتحاد الإفريقي جهوده وانجاز مهمته في

معالجة أزمة دارفور، خاصة رعايته للوساطة السياسية ودعمه ومراقبته لوقف إطلاق النار. والتأكيد على أن إرسال أي قوات أخرى إلى الإقليم يتطلب موافقة مسبقة من حكومة السودان. ومطالبة الدول العربية تقديم الدعم المالي والمادي لبعثة الاتحاد الأفريقي لتمكينها من الاستمرار في مهامها، ومطالبة الدول العربية الأفريقية بتعزيز مشاركتها في قوات ومراقبي الاتحاد الأفريقي في إقليم دارفور.

2- تحمل تكلفة قوات الاتحاد الأفريقي في دارفور لمدة ستة أشهر ابتداءً من 2006/10/1.

3- العمل على التحرك السياسي والدبلوماسي السريع مع كل الاطراف ذات العلاقة بمسألة دارفور وإعطاء الأولوية للحل السلمي الشامل.

4- دعوة الاطراف المتفاوضة في محادثات السلام السودانية حول دارفور في أبوجا إلى العمل بكل عزم والإسراع في التوصل إلى اتفاق تسوية شاملة ونهائية بشأن أزمة دارفور في الجولة الراهنة من المفاوضات.

5- تقدير الدور الذي تقوم به الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى لإنهاء الوضع المتوتر بين جمهورية السودان وجمهورية تشاد، والتأكيد على ضرورة تنفيذ إعلان طرابلس الموقع في 2006/2/8 حرصاً على عودة العلاقات إلى طبيعتها بين الجارتين الشقيقتين.

6- تقديم الدعم العاجل إلى السودان لتعضيد جهوده الرامية إلى معالجة الأزمة الإنسانية، واستعادة الأمن والاستقرار في دارفور، وتوجيه الشكر إلى الدول الأعضاء التي قدمت المساعدات الإنسانية إلى إقليم دارفور، ودعوة الدول الأعضاء والمنظمات العربية والمجالس الوزارية المتخصصة والجمعيات الأهلية العربية إلى تقديم المساعدات الإنسانية العاجلة والدعم الفني، وتأكيد وجود الدول العربية المباشر في إقليم دارفور لتقديم العون

الإنساني إلى المتضررين.

- 7- توجيه الشكر للدول والمؤسسات والجمعيات العربية التي قامت بالاستجابة الفورية بتقديم المساعدات الإنسانية للمتضررين من أبناء دارفور، ودعوة الاطراف العربية كافة بما في ذلك المنظمات العربية المتخصصة، والمنظمات الأهلية، إلى تأكيد تواجدها في إقليم دارفور ومعسكرات اللاجئين واضطلاعها بعمليات الإغاثة الإنسانية العاجلة إلى المتضررين.
- 8- تقدير المشاركة الايجابية للجامعة العربية في محادثات السلام بين الحكومة السودانية، والحركات المسلحة في دارفور، التي تعقد تحت رعاية الاتحاد الأفريقي في ابوجا/نيجيريا، والطلب إليها مواصلة جهودها مع الاطراف المعنية حتى يتم التوصل إلى تسوية نهائية للزمة.

ثانياً: قضية جنوب السودان:

- 1- الترحيب بالخطوات المتخذة لتنفيذ اتفاق السلام الشامل بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان الموقع بالعاصمة الكينية نيروبي، والطلب إليهما مواصلة جهودهما في تنفيذ الاتفاق.
- 2- تكليف اللجنة الوزارية للسودان بمتابعة موضوع تقديم مساهمات الدول العربية المالية إلى الصندوق العربي لدعم السودان لتنمية جنوبه والمناطق المتأثرة بالحرب، ووضع جدول زمني وفق الأولويات التي تقترحها حكومة السودان.
- 3- الطلب من الأمانة العامة دعوة الدول الأعضاء وصندوق النقد العربي وصناديق التمويل العربية المعنية إلى عقد اجتماع طارئ لبحث معالجة الديون السودانية تجاهها دعماً لمسيرة السلام وحفزاً لمجهودات التنمية وإعادة الإعمار في ربوع السودان كافة.

- 4- دعوة الدول والصناديق ومؤسسات التمويل العربية إلى مواصلة الجهود والمشاركة الفاعلة في "الاجتماع التنسيقي الرابع للتنمية والاستثمار في جنوب السودان"، وذلك خلال العام الجاري لتنسيق الاستثمارات التنموية في جنوب السودان والمناطق المتأثرة بالحرب وخاصة في مجالات البنية الأساسية والخدمات العامة والاجتماعية.
- 5- دعوة الأمانة العامة إلى سرعة افتتاح مكتب الجامعة العربية في جوبا بجنوب السودان لتنسيق العون العربي والمساهمة في تنفيذ اتفاق السلام الشامل.

ثالثاً: دعوة مختلف الاطراف في شرق السودان إلى التوصل لحل سلمي عاجل للمشكلة من خلال مفاوضات سلام برعاية الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى ومشاركة الجامعة العربية.

رابعاً: تقدير جهود الأمين العام، والطلب منه مواصلة جهوده مع الحكومة والأطراف السودانية والجهات الإقليمية والدولية لدعم مسيرة السلام والوفاق في السودان، وتقديم تقرير في هذا الشأن إلى القمة في دورتها العادية القادمة.

(ق.ق : 344 د.ع (18) - 2006/3/29)

بيان جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل وعلى رأسها الأسلحة النووية.

يعرب القادة العرب عن القلق الشديد من التطورات الدولية السلبية ذات الصلة بنزع السلاح النووي، ومن الانتكاسات التي يشهدها نظام منع الانتشار وخاصة فشل مؤتمر 2005 لمراجعة معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، وهو ما يمثل تراجعاً غير مقبول عن الانجازات التي تحققت في مؤتمري مراجعة المعاهدة عامي 1995 و2000، خاصة ما يتعلق منهما بمنطقة الشرق الأوسط.

وإذ يعرب القادة العرب عن تمسكهم بمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية ودعمهم لها بوصفها الركيزة الأساسية لنظام منع الانتشار النووي، يطالبون المجتمع الدولي بدعم هذه المعاهدة من خلال تحقيق عالميتها وتفعيل الركائز الثلاث التي تقوم عليها المعاهدة بنفس القدر والاهتمام وهي نزع السلاح النووي، وحق الدول الأعضاء في الحصول على التكنولوجيا النووية وتطويرها للأغراض السلمية، ومنع انتشار الأسلحة النووية.

كما يؤكدون رفضهم التام لوجود أسلحة نووية أو أي أسلحة دمار شامل لدى أي دولة في منطقة الشرق الأوسط لما لها من تأثيرات خطيرة على السلم والأمن الإقليميين والدوليين وعلى البيئة في المنطقة. ويذكرون المجتمع الدولي أن الدول العربية بلا استثناء قد انضمت طواعية إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية قبل عام 2000، وأن الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط لن يتحققا إلا إذا انضمت إسرائيل، أسوة بباقي دول المنطقة، إلى المعاهدة والتزمت بأحكامها، وأخضعت كافة منشآتها النووية لنظام الضمانات الشامل التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ويحذرون من أن استمرار هذا الوضع سيؤدي إلى المزيد من الخلل في أمن المنطقة واستقرارها بل وسيدخل المنطقة في سباق للتسلح، وخيم العواقب.

ومن هذا المنطلق يعيد القادة العرب تأكيدهم على أن الحل الأمثل لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل في المنطقة هو إتباع المعالجة الإقليمية الشاملة من خلال تبني المجتمع الدولي للمبادرة العربية التي تنادي منذ سنوات بجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها الأسلحة

النووية. ويؤكدون أن استمرار معالجة مخاطر انتشار هذه الأسلحة في الشرق الأوسط مع كل دولة بشكل فردي وانتقائي يمثل تناقضاً واضحاً في السياسات الدولية في هذا المجال.

ويطالبون الأمين العام الاستمرار في متابعة هذا الموضوع وتقديم تقرير حول حالة الأمن في المنطقة العربية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية إلى مجلس الجامعة على مستوى القمة في دورته العادية القادمة

دعم جمهورية الصومال.

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد إطلاعه:

▪ على مذكرة الأمانة العامة،

▪ وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،

- واستناداً إلى قرارات القمم العربية وآخرها قرار قمة الجزائر د.ع (17) رقم 304 بتاريخ 2005/3/23،

يقرر

1- الترحيب بالتطورات الإيجابية والإنجازات التي حققتها عملية المصالحة الصومالية، وخاصة التوصل إلى إعلان عدن برعاية فخامة الرئيس على عبد الله صالح رئيس الجمهورية اليمنية، وتقدير الخطوات المتخذة لتنفيذه بما في ذلك انعقاد البرلمان الصومالي في بيدوا، والدعوة إلى التعاون الإيجابي مع المؤسسات الشرعية الصومالية بغية استكمال مؤسسات الدولة الصومالية وتعزيز مسيرة المصالحة وإرساء دعائم الأمن والاستقرار.

2- الإشادة بقرار الحكومة الانتقالية الاتحادية بعودتها إلى الأراضي الصومالية، وتوجيه الشكر للدول الأعضاء التي أوفت بالتزاماتها

المالية تجاه صندوق دعم الصومال، ودعوة الدول الأعضاء التي لم تسدد مساهماتها إلى الإسراع في تقديم الدعم الفوري الذي قررتة قمة الجزائر د.ع (17) بموجب القرار 304 بتاريخ 2005/3/23، وقدره 26 مليون دولار أمريكي عن طريق الصندوق بالأمانة العامة، ويتم دفع المبلغ وفقاً لحصص الدول في موازنة الجامعة لمواجهة الاحتياجات العاجلة للحكومة الصومالية خاصة بعد انتقالها إلى داخل الصومال.

3- الترحيب بافتتاح مكتب الجامعة العربية في الصومال ليتولى تنسيق الدعم العربي في مجال بناء المؤسسات وجهود إعمار الصومال.

4- قيام الدول الأعضاء والجمعيات الأهلية العربية بتقديم الدعم الإنساني الفوري لتجاوز الأزمة الإنسانية الراهنة في الصومال جراء انتشار موجة الجفاف والتصحر وذلك درأ لمخاطر المجاعة المحتملة.

5- مناقشة المجتمع الدولي سرعة تقديم الدعم للحكومة الصومالية لتمكينها من استكمال وإرساء دعائم الأمن والاستقرار والحفاظ على وحدة الأراضي الصومالية، واستعادة الصومال لموقعه ضمن أسرته العربية ومحيطه الإقليمي والدولي.

6- الطلب من مجلس الأمن إعادة النظر في قرار حظر تصدير الأسلحة للصومال بما يمكن من إعادة بناء قوات الشرطة والأمن ودعوة المؤسسات المعنية في الأمم المتحدة إعداد برنامج عاجل لنزع سلاح الميليشيات الصومالية وإعادة دمج أفرادها في مؤسسات المجتمع والدولة، وقيام الأمانة العامة بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الإفريقي بتنسيق جهودها في هذا الشأن.

7- دعوة الفصائل الصومالية إلى اتخاذ الحوار سبيلاً وحيداً لحل الخلافات، وإدانة أعمال العنف والاختلال وتحذير مرتكبيها بفرض عقوبات عليهم من مجلس الأمن الدولي.

- 8- الترحيب بجهود الأمانة العامة بالتنسيق مع الحكومة الصومالية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتنفيذ مشروع تنمية قطاع الماشية الصومالية، ودعوة الدول العربية إلى رفع الحظر المفروض على صادرات الصومال، وذلك في إطار شراكة تسهم فيها الدول العربية والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، للاستثمار والإنماء الزراعي.
- 9- دعوة لجنة الصومال المنبثقة عن المجلس إلى طرح إستراتيجية للإسراع في دعم الصومال في مختلف المجالات بما يخدم تثبيت مؤسسات الحكومة الانتقالية ويضمن إعادة الأمن والاستقرار إلى ربوع الصومال وإعادة إعمارها بهدف تقديم ذلك إلى القمة العربية القادمة. ومطالبة الدول العربية بإعفاء الصومال من الديون المستحقة عليه، نظرا لما تعرض له من التدمير نتيجة الحروب الأهلية.
- 10- مواصلة الأمانة العامة جهودها مع الحكومة الصومالية ومنظمة الصحة العالمية لإعادة تأهيل سبعة مستشفيات في مختلف الأقاليم الصومالية وتزويدها بالأدوية والأجهزة الطبية بكلفة تقدر بنحو 500 ألف دولار من حساب دعم الصومال.
- 11- توجيه الشكر للمنظمات العربية التي ساهمت في دعم الصومال، ودعوة المنظمات والمجالس الوزارية العربية المتخصصة بالتنسيق مع الأمانة العامة وبالتعاون مع الحكومة الصومالية إلى تنفيذ برامجها التنموية بشأن إعادة الإعمار وتنمية الصومال خاصة في مجالات الصحة والبيئة والمشروعات الإنمائية في كافة المجالات وخاصة المشروعات ذات الصلة بتنمية البنية التحتية.
- 12- دعوة الأمانة العامة إلى مواصلة التحرك على الساحة الدولية والتنسيق مع المنظمات الدولية المعنية لإنقاذ وتطهير المنطقة المتضررة من آثار الكارثة البيئية التي كشفت عنها كارثة تسونامي.

13- دعوة الدول الأعضاء لاتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ الفقرات الواردة في هذا القرار.

14- توجيه الشكر إلى الأمين العام ومساعديه على الجهود المقدرة التي بذلت والطلب منه مواصلة جهوده لمتابعة تنفيذ هذا القرار، وتقديم تقرير في هذا الشأن إلى القمة في دورتها العادية القادمة.

(ق.ق : 345 د.ع (18) - 2006/3/29)

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد إطلاعه:

▪ على مذكرة الأمانة العامة،

▪ وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،

- وإذ يؤكد على قراراته السابقة في هذا الشأن،

يقرر

1- تأكيد الحرص الكامل على الوحدة الوطنية لجمهورية القمر المتحدة وسلامة أراضيها وسيادتها الإقليمية.

2- دعم التطورات الإيجابية التي تشهدها الساحة القمرية وخاصة فيما يتعلق بمواصلة تنفيذ اتفاق موروني للمصالحة الوطنية الموقع في 2003/12/20، ودعوة المنظمات الدولية والإقليمية والدول المعنية بالوضع في جمهورية القمر المتحدة للتعاون والتنسيق مع الأمانة العامة للعمل على تجاوز أي صعوبات تنتج عن حداثة تطبيق الدستور الجديد في البلاد، وتقديم المساعدات التنموية وتمكين جمهورية القمر المتحدة من إحداث تنمية متوازنة بين جزرها.

3- دعم عملية الانتخابات الرئاسية بجمهورية القمر المتحدة والمقرر تنظيمها في 2006/5/14 على الصعيد الوطني، والتي يسبقها انتخابات تمهيدية في 2006/4/16 بجزيرة انجوان، وتكليف الأمانة العامة بالمشاركة في الإعداد وملاحظة العملية الانتخابية

دعم جمهورية القمر المتحدة.

- بالتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية المعنية.
- 4- الترحيب بالنتائج الايجابية لمؤتمر المانحين الخاص بجمهورية القمر المتحدة الذي عقد في جمهورية موريشيوس في 2005/12/8 بهدف التعجيل في حشد الموارد المالية الضرورية للنهوض الاقتصادي والاجتماعي في جمهورية القمر المتحدة، وتوجيه الشكر للدول العربية وصناديق التمويل والاستثمار العربية التي شاركت بفاعلية في هذا المؤتمر، ودعوة كافة الدول الأعضاء وصناديق التمويل والاستثمار العربية إلى توجيه استثماراتها في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى جمهورية القمر المتحدة.
- 5- توجيه الشكر إلى الدول الأعضاء التي أوفت بالتزاماتها المالية في حساب صندوق دعم جمهورية القمر المتحدة تنفيذاً لقرار قمة بيروت د.ع (14) رقم 230/ج بتاريخ 2002/3/28، ودعوة الدول التي لم تلتزم بتحويل حصصها المالية في حساب الصندوق إلى الإسراع بتحويل مساهماتها المالية، حتى تتمكن الأمانة العامة من مواصلة تنفيذ مشروعات تنموية اقتصادية في جمهورية القمر المتحدة.
- 6- الطلب من الدول الأعضاء ومؤسسات التمويل والاستثمار العربية وخاصة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي دعم الجامعة الوطنية الوليدة بجمهورية القمر المتحدة.
- 7- الإعراب عن التقدير للجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى لقيامها بفتح سفارة لها في جمهورية القمر المتحدة، ودعوة الدول الأعضاء لفتح بعثات دبلوماسية فيها.
- 8- الإسراع في فتح مكتب الجامعة العربية في جمهورية القمر المتحدة لدعم دور الجامعة في تحقيق التسوية السياسية والإشراف على تنفيذ المشروعات العربية فيها.
- 9- الطلب إلى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم تقديم الدعم

الممكن في إطار دعم التعليم باللغة العربية في جمهورية القمر المتحدة.

10- الإعراب عن التقدير لجهود الأمين العام في تنفيذ مشروعات تنموية في جمهورية القمر المتحدة وعلى جهوده التي بذلها بالتعاون مع المنظمات الدولية الإقليمية لتحقيق المصالحة القمرية، والطلب منه مواصلة تقديم العون التنموي لجمهورية القمر في ضوء المبالغ التي ترد إلى صندوق دعم جمهورية القمر المتحدة بجامعة الدول العربية وتقديم تقرير في هذا الشأن إلى القمة في دورتها العادية القادمة.

(ق.ق : 346 د.ع (18) - 2006/3/29)

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،
- بعد إطلاعه:

- على مذكرة الأمانة العامة،
- وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،
- وإذ يؤكد على قراراته السابقة في هذا الشأن،

يقرر

أولاً: التعاون العربي الأفريقي:

- 1- التأكيد على أهمية مواصلة الجهود لإزالة العوائق التي تعترض سبل تفعيل وتطوير التعاون العربي الأفريقي وتنظيم اجتماعات أجهزته، وذلك في ضوء قرارات مجلس الجامعة على المستوى الوزاري، والطلب إلى الأمين العام متابعة اتصالاته في هذا الخصوص للوصول للوصول إلى مرحلة تعاون حقيقي ومنفعة مشتركة تقوم على تشابك المصالح في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية والثقافية ليكون تعاوناً يرسى المراكز التي تصون العلاقات العربية الأفريقية ويدراً عنها الأخطار.
- 2- تكثيف الجهود بين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومفوضية الاتحاد

التعاون العربي
الأفريقي.

- 3- تجديد دعوة الدول الأعضاء إلى المشاركة بفاعلية في المعرض التجاري العربي الإفريقي السابع المقرر عقده في الخرطوم بجمهورية السودان خلال الفترة 4-12/11/2006، وتكليف الأمانة العامة مواصلة الجهود من أجل ضمان الإعداد الجيد للمعرض، بالتعاون والتنسيق مع الدولة المضيفة والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا ومفوضية الاتحاد الإفريقي.
- 4- دعوة الدول الأعضاء إلى تقديم الدعم المالي والفني إلى أنشطة المعهد الثقافي العربي الإفريقي من خلال استضافتها لبرامجه ومهرجاناته وندواته الثقافية.
- 5- تكثيف الجهود ما بين الأمانة العامة ومفوضية الاتحاد الإفريقي والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم لاتخاذ كل ما من شأنه تمكين المعهد الثقافي الإفريقي - العربي من مواصلة جهوده وتنفيذ برامجه، وقيام المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بسداد متأخراتها في موازنة الأعوام الماضية وسرعة سداد مساهماتها لعام 2005، ودعوة المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا للنظر في دعم برامج التدريب للمعهد.
- 6- مناقشة الدول الأعضاء ومنظمات العمل العربي المشترك ذات الصلة، تقديم المعونة الغذائية العاجلة لصالح سكان بعض المناطق التي تواجه كارثة الجفاف والتصحر في جمهورية النيجر وجمهورية جيبوتي وجمهورية الصومال وجمهورية كينيا وجمهورية إثيوبيا.
- 7- دعوة رجال الأعمال العرب للمشاركة الفعالة في المنتدى الاقتصادي العربي الإفريقي المقرر عقده بمناسبة انعقاد قمة الدول الأعضاء في السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا) خلال الفترة من 7-12 نوفمبر/ تشرين ثاني 2006، بجيبوتي.
- 8- دعوة الدول العربية إلى تقديم الدعم اللوجستي لجمهورية جيبوتي

- لتمكينها من الإعداد الجيد لقمة الكوميسا.
- 9- أخذ العلم بتوصيات ندوة آفاق التعاون العربي الإفريقي التي نظمتها الحكومة السودانية بالتعاون مع الأمانة العامة للجامعة العربية والاتحاد الإفريقي بالخرطوم يومي 18 و19 مارس/ آذار 2006، تنفيذاً لقرار مجلس الجامعة على مستوى القمة بالجزائر.
- 10- دعوة الأمانة العامة لتعزيز بعثة الجامعة في أديس أبابا والإسراع في افتتاح بعثة بريتوريا في جنوب أفريقيا مما يدعم ويعزز آليات التعاون العربي الإفريقي.
- 11- الطلب من الأمين العام متابعة تنفيذ القرار وتقديم تقرير في شأنه إلى مجلس الجامعة على مستوى القمة في دورته العادية القادمة.

ثانياً: الصندوق العربي للمعونة الفنية للدول الإفريقية:

- 1- التأكيد على مواصلة الجهود والاهتمام بدعم الصندوق وفقاً لما جاء في خطاب فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ورئيس القمة العربية د.ع (17)، الموجه إلى أصحاب الجلالة والفخامة والسمو ملوك ورؤساء وأمراء الدول العربية.
- 2- التأكيد على أهمية دور الصندوق في تقديم العون الفني للدول الإفريقية تفعيلاً للتعاون العربي الإفريقي.
- 3- التأكيد على أهمية الدراسة التي تم تكليف الأمانة العامة بإعدادها بالتنسيق مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن الصندوق، وعرضها على المجلس الوزاري في دورة سبتمبر/ أيلول 2006، وذلك وفقاً لقرار مجلس الجامعة على المستوى الوزاري رقم 6597 د.ع (124) بتاريخ 2005/9/8.

(ق.ق : 347 د.ع (18) - 2006/3/29)

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد اطلاعه:

التعاون العربي

الأوروبي.

- على مذكرة الأمانة العامة،
- وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،
- وعلى قراراته السابقة في هذا الشأن،

يقرر

- 1- التأكيد على أهمية تنشيط وتفعيل الحوار العربي الأوروبي الشامل دعماً للروابط العربية الأوروبية القائمة في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتحقيقاً للمصالح المشتركة بينهما.
- 2- الترحيب بدعوة الأمين العام إلى عقد منتدى للحوار العربي الأوروبي برعاية الغرفة التجارية العربية الأوروبية المشتركة تحت عنوان "تحو شراكة إستراتيجية عربية أوروبية" المقرر عقده يومي 26 و27/4/2006 بمقر معهد العالم العربي في باريس، وتنظيمه الغرفة التجارية العربية - الفرنسية بهدف دعم وتفعيل أطر التعاون العربي الأوروبي القائمة.
(ق.ق : 348 د.ع (18) - 2006/3/29)

التعاون العربي - إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،
الصيني. - بعد اطلاعه:

- وعلى مذكرة الأمانة العامة،
- وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،

يقرر

- 1- الترحيب بالإنجازات التي حققها منتدى التعاون العربي - الصيني، والمبادرات التي قدمتها جمهورية الصين الشعبية في هذا المجال، والتأكيد على أهمية مواصلة الجهود لتعزيز التعاون العربي - الصيني في إطار المنتدى.

- 2- الترحيب بعقد الاجتماع الوزاري الثاني لمنتدى التعاون العربي - الصيني يومي 31 مايو/ أيار و 1 يونيو/ حزيران 2006 في بكين، والتأكيد على أهمية المشاركة العربية الفعالة في هذا الاجتماع، والذي يتطلع الجانب الصيني لأن يسهم في إقامة شراكة عربية - صينية متطورة.
- 3- التأكيد على دعم الدول العربية لمبدأ الصين الواحدة، وحرصها على تعزيز علاقاتها مع جمهورية الصين الشعبية في مختلف المجالات.

(ق.ق : 349 د.ع (18) - 2006/3/29)

- التعاون العربي مع
الأمريكتين.
- إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،
- بعد اطلاعه:
▪ على مذكرة الأمانة العامة،
▪ وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،

يقرر

أولاً: متابعة نتائج قمة الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية:

- 1- الترحيب بالنتائج الايجابية التي تمخضت عنها القمة الأولى للدول العربية ودول أمريكا الجنوبية التي انعقدت في البرازيل يومي 10-11 مايو/ أيار 2005، والتي تشكل تطوراً بارزاً في توطيد علاقات التعاون بين الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية في مختلف المجالات بما يخدم مصالح الجانبين.
- 2- الإعراب عن الارتياح للخطوات التي اتخذها الجانبان لتنفيذ ما تضمنه (إعلان برازيليا) من مجالات تعاون متعددة.
- 3- الطلب من الأمانة العامة مواصلة الجهود بالتنسيق مع الجانب الأمريكي الجنوبي لمتابعة تنفيذ نتائج قمة برازيليا وعرض

الموضوع على المجلس في الدورة العادية القادمة.

ثانياً: الدورة الثانية للمنتدى الاقتصادي العربي الأمريكي (هيوستن / الولايات المتحدة الأمريكية، 26-28/6/2006):

- 1- الترحيب بعقد الدورة الثانية للمنتدى الاقتصادي العربي الأمريكي في مدينة هيوستن بولاية تكساس في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة من 26 إلى 28/6/2006، ودعوة الدول الأعضاء إلى المشاركة بفاعلية في أنشطة المنتدى من أجل تعزيز العلاقات الاقتصادية العربية الأمريكية.
- 2- تكليف الأمانة العامة بمتابعة الموضوع، وتقديم تقرير إلى المجلس في دورته العادية القادمة.

(ق.ق : 350 د.ع (18) - 2006/3/29)

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد اطلاعه:
- على تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي حول "منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وأداء القطاعات الاقتصادية المرتبطة بها"، وأحيط علماً بما ورد فيه،
- وعلى مذكرة الجمهورية التونسية رقم 287 بتاريخ 2006/3/14 حول القمة العالمية لمجتمع المعلومات،
- وإذ يؤكد على قراراته المتعلقة بتعزيز مسيرة العمل الاقتصادي العربي واستكمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتفعيلها،
- وإذ يقدر عالياً جهود المجلس الاقتصادي والاجتماعي في متابعة تنفيذ هذه القرارات، وفي دعم مسيرة التكامل الاقتصادي العربي والارتقاء بمعدلات التنمية في الدول العربية،
- وإذ يؤكد مجدداً دعوته لكافة الجهات المعنية بالدول العربية أن تضافر جهودها للإسراع في خطوات تحقيق التكامل الاقتصادي

تقرير حول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وأداء القطاعات الاقتصادية المرتبطة بها.

العربي،

- وإذ يأخذ علماً بدخول اتفاقية إنشاء المنظمة العربية لتكنولوجيا الاتصال والمعلومات حيز النفاذ في 2005/9/17،

يقرر

أولاً : 1- التأكيد على ضرورة الالتزام بقراراته بالأرقام (ق.ق. 212 د.ع. 13 بعمان - 2001/3/28)، (ق.ق. 233، و 234 د.ع. 14 ببيروت - 2002/3/28)، (ق.ق. 272، و 273، و 275، و 280 د.ع. 16 بتونس - 2004/5/23)، (ق.ق. 308، و 309، و 313، و 315 - د.ع. 17 بالجزائر - 2005/3/28).

2- دعوة الدول العربية إلى المشاركة في المفاوضات الجارية لتحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية، وفقاً للأحكام العامة للاتفاقية المقررة من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

3- أن يقدم المجلس الاقتصادي والاجتماعي تقريراً شاملاً حول "إقامة الاتحاد الجمركي العربي" إلى القمة العربية القادمة 2007.

ثانياً : 1- الإسراع في استكمال الإجراءات المتعلقة بإقرار "اتفاقية تنظيم نقل الركاب على الطرق فيما بين الدول العربية وعبرها" في إطار الجهات المعنية بجامعة الدول العربية، لتسهيل حركة انتقال المواطنين والسائحين بين الدول العربية.

2- التأكيد على القرار ق.ق. 309 د.ع. 17 بالجزائر - 2005/3/28 فيما يتعلق بدعوة الدول العربية إلى الإسراع في المصادقة على اتفاقية تحرير النقل الجوي بين الدول

العربية حتى يتسنى العمل بموجبها في المرحلة الأخيرة من برنامج إطلاق حريات النقل الجوي والمقرر أن تبدأ اعتباراً من نوفمبر/تشرين الثاني 2006. وكذلك دعوتها إلى المصادقة على اتفاق آلية التفاوض الجماعي العربي مع التكتلات الإقليمية ودون الإقليمية في مجال النقل الجوي.

3- تكليف مجلس وزراء النقل العرب بإيجاد آليات وأطر مناسبة لتفعيل التعاون العربي في مجال الأمن والسلامة في مرافق النقل المختلفة.

ثالثاً: الطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي متابعة سرعة استكمال الإستراتيجية المشتركة للعمل الاقتصادي والاجتماعي العربي، وفقاً لقراره ق.ق. 280 د.ع 16 بتونس - 2004/5/23.

رابعاً: 1- دعوة الدول العربية إلى متابعة قرارات القمة العالمية حول مجتمع المعلومات خاصة على المستوى الدولي، وبما يعود بالفائدة على هذا القطاع في الدول العربية.

2- تكليف مجلس الوزراء العرب للاتصالات والمعلومات والأمانة العامة للجامعة بمواصلة الجهود لمتابعة تنفيذ مقررات القمة العالمية لمجتمع المعلومات بتونس خاصة فيما يتعلق بوثيقتي "التزام تونس" و"أجندة تونس" من أجل تقليص الفجوة الرقمية بين الدول المتقدمة والدول النامية، وعرض نتائج هذه الجهود على المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

3- دعوة الدول العربية التي وقعت على اتفاقية إنشاء المنظمة العربية لتكنولوجيا الاتصال والمعلومات إلى سرعة استكمال إجراءات التصديق عليها.

(ق.ق : 351 د.ع (18) - 2006/3/29)

- تقرير واقع السياحة
في الدول العربية
ومتطلبات تنشيطها
ومقترحات تطويرها.
- إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،
- بعد إطلاعه على التقرير المقدم من رئاسة المجلس الوزاري العربي للسياحة حول "واقع السياحة في الدول العربية وتقييم الحركة السياحية ومعوقاتنا ومتطلبات تنشيطها ومقترحات تطويرها"،
 - وإذ يشير باعتزاز إلى ما أوضحه التقرير من ارتفاع متوسط نمو السياحة بالدول العربية بمقدار ضعفي نظيره على المستوى العالمي،
 - وينوه بالجهود المبذولة في إطار جامعة الدول العربية لإعداد "اتفاقية تنظيم نقل الركاب على الطرق فيما بين الدول العربية وعبرها " لما يتوقع لها من تأثير إيجابي على حركة السياحة بالمنطقة العربية،
 - وإدراكاً منه لأهمية تعزيز القدرة التنافسية لصناعة السياحة العربية بما يتناسب مع ثراء المقومات السياحية بالمنطقة العربية،
 - وإذ يستذكر ويؤكد قراراته السابقين ق.ق. 237 د.ع 14 ببيروت - 2003/3/28، وق.ق. 310 د.ع 17 بالجزائر - 2005/3/28 بخصوص دعم السياحة العربية البينية والقطاع السياحي العربي بشكل عام،

يقرر

- 1- تكليف المجلس الوزاري العربي للسياحة بوضع استراتيجية سياحية متكاملة، تهدف إلى تطوير السياحة بالدول العربية، وتأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الوطنية والعربية والدولية والشراكة الفاعلة بين القطاعين العام والخاص، كما تشمل الإجراءات والتسهيلات المطلوبة لحفز الحركة السياحية، براً وجواً وبحراً، إلى المنطقة العربية وفيما بين أرجائها، وعرضها على القمة من خلال المجلس

الاقتصادي والاجتماعي.

2- التأكيد على تنفيذ قرار مجلس وزراء الداخلية العرب رقم (423) د.21/2004، بشأن وسائل الحد من اشتراط تأشيرات الدخول بين الدول العربية. وتكليفه بتقديم تقارير دورية إلى القمة حول متابعة التنفيذ.

(ق.ق : 352 د.ع (18) - 2006/3/29)

إحداث مرفق البيئة
العربي.

- بعد إطلاعه:

▪ على مذكرة الأمانة العامة،
▪ وعلى قرار مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة
(ق 227 د.ع 17-21/12/2005)،

- وإذ يستذكر قراره (ق.ق: 273 د.ع 16 بتونس - 2004/5/23)
بشأن اعتماد مبادرة التنمية المستدامة في المنطقة العربية
وكذلك قراره رقم (ق.ق: 313 د.ع 17 بالجزائر - 2005/3/28)
بشأن اعتماد مخطط تنفيذ المبادرة المتضمن إحداث مرفق البيئة
العربي،

- وإذ يرحب باستعداد الجمهورية اللبنانية لاستضافة الأمانة
التأسيسية لمرفق البيئة العربي في حال إحداثه،

يقرر

دعوة مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة إلى
التنسيق مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي لدراسة تمويل برامج البيئة
في الدول العربية بما فيها إحداث مرفق البيئة العربي وفقا للإجراءات
النظامية المعمول بها.

(ق.ق : 353 د.ع (18) - 2006/3/29)

تطوير التعليم في العالم العربي.

- إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،
- بعد اطلاعه على تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك، وما عرضه على المجلس بشأن تطوير التعليم على المستوى العربي،
 - وإذ يؤكد الحاجة إلى تطوير التعليم في العالم العربي،
 - ويعد أن تدارس الموضوع،

يقرر

- 1- الطلب من الأمين العام تشكيل فريق رفيع المستوى من الخبراء للنظر في وضع التعليم في العالم العربي في مختلف درجاته وجوانبه، ووضع التوصيات اللازمة للنهوض بالتعليم في العالم العربي.
- 2- الطلب من الأمين العام التشاور مع مسؤولي أجهزة العمل العربي المشترك المعنية بما في ذلك الالكسو في هذا الخصوص، والاستفادة من تجربة مجلس التعاون لدول الخليج العربية في هذا الشأن، ومتابعة أعمال الفريق وتقديم تقرير شامل حول مقترحاته في هذا الشأن إلى الدورة القادمة لمجلس الجامعة على مستوى القمة.

(ق.ق : 354 د.ع (18) - 2006/3/29)

دعم وتطوير البحث العلمي والتكنولوجي في الدول العربية.

- إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،
- وبعد اطلاعه على مقترح جمهورية السودان بشأن دعم التعاون العربي في مجال البحث العلمي والتكنولوجيا،

- وإيماناً منه بأهمية البحث العلمي في عملية التنمية في مختلف جوانبها وتعزيز دور مراكز البحوث العلمية والجامعات في الدول العربية،

يقرر

- 1- دعوة الدول الأعضاء إلى زيادة الإنفاق على البحث والتطوير العلمي والتقني، والعمل على رعاية ودعم مؤسسات ووحدات البحث العلمي والتقني وتوفير الإمكانيات البشرية والفنية لتمكينها من القيام بدورها في التطوير العلمي والتقني في الدول العربية.
- 2- تعزيز التواصل مع العلماء والتقانيين العرب في المغرب، وعقد اتفاقيات التعاون العلمي المتعلقة بالأبحاث العلمية والتطوير مع الجهات المحلية والعربية والإقليمية والدولية والتنسيق معها.
- 3- العمل على وضع السياسات والتشريعات والآليات اللازمة التي تشجع زيادة الطلب على مخرجات ومؤسسات العلم والتقانة، ودعم الدراسات والبحوث والمشروعات التي تركز على إيجاد حلول علمية وعملية لتعزيز المجالات النوعية في مؤسسات التعليم والعلم والتقانة.
- 4- التأكيد على أهمية دور القطاع الخاص في تطوير البحث العلمي والتكنولوجي والإنفاق عليه وكذلك من خلال شراكة مع القطاع الحكومي مع الاهتمام بالنواحي التطبيقية للبحث العلمي.
- 5- تكليف الأمانة العامة بالتعاون مع الجهات المعنية في جمهورية السودان لعقد ندوة حول "التعاون العربي في مجال البحث العلمي والتكنولوجي" في الخرطوم، تشارك فيها الجامعات العربية، ومراكز البحوث العلمية في الدول العربية والمنظمات العربية ذات العلاقة لبحث مختلف الجوانب المتعلقة بتطوير البحث العلمي والتكنولوجي في الدول العربية، ورفع توصيات الندوة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ليعد تقريراً بهذا الشأن يتم عرضه على الدورة القادمة

للقمة العربية.

(ق.ق : 355 د.ع (18) - 2006/3/29)

- إن مجلس الجامعة على مستوي القمة،
- بعد إطلاعه:
- على قراري مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب رقم (473)، (492)،
 - وعلى قرار المؤتمر الوزاري المشترك لوزراء الشؤون الاجتماعية ووزراء التخطيط العرب،
 - وعلى الإعلان العربي لمتابعة تنفيذ الأهداف التنموية للألفية،
- وإذ يستذكر قراراته بالأرقام ق.ق (238)، (239)، (240) د.ع (14) ببيروت بتاريخ 2002/3/28،

المؤتمر الوزاري
المشترك حول الأهداف
التنموية للألفية
والإعلان العربي
للأهداف التنموية
للألفية.

يقرر

- 1- التأكيد على ما ورد في الإعلان العربي لمتابعة تنفيذ الأهداف التنموية للألفية.
- 2- دعوة المجالس الوزارية والمنظمات العربية المتخصصة، للعمل على تنفيذ ما تضمنه الإعلان العربي للأهداف التنموية للألفية، وتنسيق جهودها بهذا الصدد مع مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب.

(ق.ق : 356 د.ع (18) - 2006/3/29)

- إن مجلس الجامعة على مستوي القمة،
- بعد إطلاعه:
- على قرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب رقم (495)،

ميثاق أخلاق وضوابط
العمل الاجتماعي.

▪ وعلى ميثاق أخلاق وضوابط العمل الاجتماعي،

يقرر

- 1- التأكيد على المبادئ الواردة في ميثاق أخلاق وضوابط العمل الاجتماعي الذي أقره مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب.
- 2- دعوة المجالس الوزارية العربية المعنية، لتنفيذ ما ورد في ميثاق أخلاق وضوابط العمل الاجتماعي وفقاً لمجالات عملها واختصاصاتها.

(ق.ق : 357 د.ع (18) - 2006/3/29)

وباء أنفلونزا الطيور. إن المجلس الجامعة على مستوي القمة،

- إذ يعرب عن انشغاله بالخطر الذي يمثله وباء أنفلونزا الطيور والآثار المترتبة عليه على الأصعدة الصحية والاجتماعية والاقتصادية، ولأهمية أن تقوم الجهات المعنية في الدول العربية باتخاذ الإجراءات الضرورية اللازمة للوقاية وحماية نفسها من انتقال وباء أنفلونزا الطيور،
- ولتفعيل نظم الإنذار المبكر، والرصد الوبائي وتبادل الخبرات والمعلومات بين الدول الأعضاء في مجال انتقال الوباء،
- وإذ يؤكد على ضرورة وضع الخطط والبرامج التي تكفل حماية الإنسان والثروة الحيوانية، ووقايتها من الوباء،

يقرر

- 1- تكليف الأمين العام لجامعة الدول العربية بتوجيه الدعوة إلى مجلس وزراء الصحة العرب، وأعضاء الجمعية العمومية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية (وزراء الزراعة العرب)، لعقد اجتماع

مشترك في أقرب الآجال لاتخاذ الإجراءات اللازمة لمكافحة وباء أنفلونزا الطيور، والتنسيق مع المنظمات الإقليمية والدولية المتخصصة بهذا الشأن.

- 2- دعوة مراكز البحث العلمي (الصيدلانية والطبية وشركات الدواء) في الدول العربية والعلماء العرب إلى تكثيف جهودهم للعمل والمساهمة في إيجاد أمصال وعقاقير للوقاية والعلاج من هذا الوباء.
- 3- تكليف الأمانة العامة بتقديم تقرير إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته القادمة يتضمن التطورات والإجراءات التي تم اتخاذها لمكافحة الوباء والإجراءات التي توصل إليها الاجتماع المشترك لوزراء الصحة ووزراء الزراعة العرب.

(ق.ق : 358 د.ع (18) - 2006/3/29)

- الوضع المالي للأمانة العامة لجامعة الدول العربية.
- إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،
- بعد إطلاعه،
 - على مذكرة الأمانة العامة،
 - وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،
 - واستناداً إلى قراره رقم 321 د.ع (17) بتاريخ 2005/3/23،

يقرر

- 1- التأكيد مجدداً على التزام الدول الأعضاء بتنفيذ قرار قمة الجزائر رقم 321 د.ع (17) بتاريخ 2005/3/23 بشأن الوضع المالي للأمانة العامة.
- 2- مطالبة الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى بسداد التزاماتها المالية في موازنة الأمانة العامة عن السنوات 2003 - 2004 - 2005 - 2006 والمتأخرات غير المعترض عليها ونسبة الاحتياطي تنفيذاً لقرار قمة الجزائر رقم 321 د.ع (17) بتاريخ 2005/3/23، وكذلك توفير الاعتمادات المالية

الخاصة بمتابعة تنفيذ قرار القمة رقم 297 د.ع (17) بالجزائر بتاريخ 2005/3/23، بشأن دراسة أفكار الأخ قائد الثورة الليبية.

(ق.ق : 359 د.ع (18) - 2006/3/29)

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،
- تقديراً لجمهورية السودان، لاستضافتها الكريمة لأعمال الدورة العادية (18) لمجلس الجامعة على مستوى القمة، ولجهودها المقدرّة في إعداد وتنظيم أعمال هذه الدورة،

يقرر

- 1- توجيه خالص التحية ووافر الامتنان إلى جمهورية السودان رئيساً وحكومة وشعباً، على حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة التي أحيط بها الوفود المشاركة في القمة العربية.
- 2- الإعراب عن بالغ الشكر والعرفان لفخامة الرئيس عمر حسن احمد البشير رئيس جمهورية السودان للجهد الكبير الذي بذله لتوفير فرص انعقاد القمة وإنجاح أعمالها.

(ق.ق : 360 د.ع (18) - 2006/3/29)

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،
- استناداً إلى ما جاء في ملحق الميثاق الخاص بآلية الانعقاد الدوري المنتظم لمجلس الجامعة على مستوى القمة،
- وعملاً بما جاء في المادة (4) فقرة (أ) من ملحق الميثاق الخاص بالانعقاد الدوري لمجلس الجامعة على مستوى القمة والذي ينص على: " تعقد الدورات العادية للمجلس على مستوى القمة في مقر الجامعة بالقاهرة، ويجوز للدولة التي ترأس القمة أن تدعو إلى استضافتها إذا رغبت في ذلك"،

توجيه الشكر والتقدير لجمهورية السودان لاستضافتها القمة العادية (18) في مدينة الخرطوم.

موعد ومكان الدورة العادية (19) لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة.

- وبناءً على ما عرضته حكومة المملكة العربية السعودية،

يقرر

عقد مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورته
العادية التاسعة عشرة برئاسة المملكة العربية السعودية في دولة المقر
خلال شهر مارس/آذار 2007.

(ق.ق : 361 د.ع (18) - 2006/3/29)

ق/18/03/06-10ع(0125)

إعلان الخرطوم

مجلس
جامعة الدول العربية على مستوى القمة
الدورة العادية (18)
الخرطوم – جمهورية السودان
28 و 29 صفر 1427هـ الموافق 28 و 29 مارس/آذار 2006

إعلان الخرطوم

نحن ملوك ورؤساء وأمراء الدول العربية، المجتمعون كمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة (الدورة العادية الثامنة عشرة)، في الخرطوم عاصمة جمهورية السودان، يومي 28 و 29 صفر 1427هـ، الموافق 28 و 29 مارس/آذار 2006،

واستلهاماً للقرارات الصادرة عن القمة العربية في الخرطوم عام 1967 والقمة التي سبقتها وتلتها، وآخرها قمة الجزائر، التي عبرت عن الاهتمام بوحدة الصف العربي ووحدة العمل الجماعي وتنسيقه وتنقيته من جميع الشوائب،

وبعد أن قمنا بتقويم شامل ودراسة عميقة، للظروف المحيطة بالوضع العربي، وللعلاقات العربية، والأوضاع التي تمر بها الأمة، وما يواجهه الأمن القومي العربي من تهديدات، ومخاطر جدية محدقة بأمن واستقرار الشرق الأوسط، وبالنظر إلى المتغيرات في النظام الدولي، وما تمثله التحولات الجارية فيه من تحديات كبيرة أمام النظام الإقليمي العربي،

وتأكيداً على التزامنا بمبادئ وأهداف ميثاق جامعة الدول العربية وميثاق الأمم المتحدة ومسؤوليتنا القومية في الارتقاء بالعلاقات العربية وتمتين أواصرها،

وإذ نُشيد بالأجواء الإيجابية التي جرت فيها أعمال القمة بما يعزز التضامن العربي ويدفع بمسيرة العمل العربي المشترك،

نعلن ما يلي:

- التزمنا الكامل بوحدة المصير والهدف للأمة العربية، واعتزازنا بقيمها وتقاليدها الراسخة في التحرر والاستقلال، ودفاعنا عن سيادتها الوطنية وأمنها القومي، وتمسكنا بالتضامن العربي هدفاً ووسيلة وغاية.
- نُجدد التزامنا بميثاق جامعة الدول العربية، والاتفاقيات العربية الرامية إلى تعزيز الروابط بين الدول والشعوب العربية، التي تقضى بفض المنازعات بالطرق السلمية.
- نشيد بالجهود الرامية إلى تطوير العمل العربي المشترك، وما تحقق في مجال تحديث منظومته، وتفعيل آلياته، بما يتيح التعامل مع التطورات في المجتمعات العربية ومواكبة المستجدات العالمية المتسارعة.
- ونُقدر الفكرة التي طرحها فخامة الرئيس محمد حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية، وقررنا تكليف مجلس الجامعة على المستوى الوزاري بدراسة مقترح عقد قمة عربية تشاورية بين الدورتين العاديتين لمجلس الجامعة على مستوى القمة، للنظر في الموضوعات المستجدة وتنسيق المواقف والسياسات العليا للدول العربية.
- نؤكد سعينا لتحقيق الاندماج العربي، من خلال تفعيل آليات العمل العربي المشترك، وتنفيذ مشروعات التكامل الاقتصادي، وعلى وجه الخصوص اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
- ندعو إلى زيادة الاستثمارات العربية خاصة في مجال الثروة الزراعية والحيوانية واستغلال إمكانات وموارد السودان لتحقيق الأمن الغذائي العربي.
- نؤكد على ضرورة التعاون والحوار والاحترام المتبادل بين الشعوب والثقافات، وبناء عالم يسوده الانفتاح والتسامح، ونُذكر بأن احترام المقدسات الدينية والمعتقدات عامل حاسم في بناء الثقة وجسور الصداقة بين الأمم، ونُعبر عن رفضنا الحازم وإدانتنا القاطعة للإساءة

والتطاول على الرسول الكريم محمد ﷺ وأي مساس بالأديان أو رموزها أو بقيم الإيمان الروحية، وندعو دول العالم والأمم المتحدة إلى سن القوانين والتشريعات التي تُجرّم المساس بالمقدسات الدينية، ونُشدّد على احترام حرية الرأي والتعبير دون إخلال بثوابت الإيمان العقيدي للشعوب.

- نوّكد على ضرورة تبني ثقافة الحوار والتحالف بين الحضارات والأديان تكريساً للأمن والسلم الدوليين وسعيّاً إلى ترسيخ قيم التسامح والتعايش السلمي، والعمل مع الحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية من أجل تعزيز آليات التفاعل للتعرف على ثقافة الآخر واحترامها.

- نوّكد مجدداً على مركزية قضية فلسطين وعلى الخيار العربي لتحقيق السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط. ونجدد تمسكنا بالمبادرة العربية للسلام، التي أقرتها القمة العربية في بيروت عام 2002، لحل الصراع العربي - الإسرائيلي وعلى أساس قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

- نوّكد مجدداً على أن السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط، لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، بما في ذلك الجولان العربي السوري المحتل، وحتى خط الرابع من يونيو/ حزيران 1967، والأراضي التي مازالت محتلة في جنوب لبنان وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية، والتوصل إلى حلٍ عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، يُتفق عليه وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194.

- نُشيد بالممارسة الديمقراطية في فلسطين ونزاهة الانتخابات التشريعية وشفافيتها، ونعرب عن تأييدنا التام للسلطة الوطنية الفلسطينية وقياداتها ومؤسساتها في سعيها للحفاظ على الوحدة الوطنية، وندعو المجتمع الدولي إلى احترام إرادة الشعب الفلسطيني في اختيار قيادته، وعدم التدخل في شؤونه الداخلية، ورفض الإجراءات الإسرائيلية أحادية الجانب.

- نطالب بتنفيذ فتوى محكمة العدل الدولية، بشأن الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار الفصل العنصري العازل في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

- تؤكد التزامنا بمواصلة تقديم الدعم المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية وفقاً للآلية المقررة في قمة بيروت (2002) ومواصلة الإسهام في دعم موارد صندوقي الأقصى وانتفاضة القدس، تمكيناً للاقتصاد الفلسطيني وتعزيزاً لقدراته الذاتية وفك ارتبانه بالاقتصاد الإسرائيلي.
- نُعرب عن تضامننا التام مع سوريا الشقيقة، إزاء العقوبات الأمريكية، ونعتبر ما يُسمى بقانون محاسبة سوريا تجاوزاً لمبادئ القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، كما نُقدر موقف سوريا الداعي إلى تغليب لغة الحوار والدبلوماسية كأسلوب للتفاهم بين الدول وحل الخلافات فيما بينها.
- نُعرب عن تضامننا مع لبنان الشقيق وحقه السيادي في ممارسة خياراته السياسية، ضمن المؤسسات الدستورية وتأييدنا للحوار الوطني اللبناني، وحقه الثابت والمشروع في استعادة أراضيه التي مازالت محتلة من قِبَل إسرائيل، وندعو لكشف ومعاقبة مرتكبي جريمة الاغتيال التي ذهب ضحيتها الشهيد رفيق الحريري رئيس وزراء لبنان الأسبق ورفاقه.
- نُجدد تضامننا مع الشعب العراقي، وندعو إلى احترام سيادة العراق ووحدة أراضيه وحرية واستقلاله وعدم التدخل في شؤونه الداخلية واحترامنا لإرادته في تقرير مستقبله وخياراته الديمقراطية، وندعو إلى الإسراع في تشكيل حكومته، وإدانتنا التامة للأعمال التخريبية التي استهدفت المقامات والأضرحة في سامراء والمساجد ودور العبادة الأخرى، وندعو الشعب العراقي بكافة مكوناته للتمسك بالوحدة الوطنية وعدم السماح بالنيل من أمنه واستقراره. ونُعلن عن ارتياحنا للجهود المُقدرة للأمين العام لجامعة الدول العربية لتحقيق الوفاق الوطني في العراق، ودعوته لمواصلة جهوده لعقد مؤتمر الوفاق الوطني في بغداد، ونُرحب بمبادرة المملكة الأردنية الهاشمية لعقد لقاء للقيادات والمرجعيات الدينية العراقية في عمّان.
- حفاظاً على علاقات الأخوة العربية - الإيرانية، ودعمها وتطويرها، ندعو الحكومة الإيرانية إلى الانسحاب من الجزر العربية الثلاث ظنب الكبرى وظنب الصغرى وأبو موسى وإعادتها إلى السيادة الإماراتية، ونُثمن موقف دولة الإمارات العربية المتحدة الداعي إلى إتباع الإجراءات والوسائل السلمية لاستعادتها.

- تُرحب مجدداً بتوقيع اتفاق السلام الشامل في جمهورية السودان والخطوات التي تمت لتنفيذه، وندعو كافة الأطراف الإقليمية والدولية المعنية، إلى العمل على إعادة الأمن والاستقرار في السودان، وتقديم الدعم والمساعدة لإعادة إعمار الجنوب والمناطق المتأثرة بالحرب، ونحث المجتمع الدولي والدول المانحة، على الوفاء بتعهداتها لدفع عملية التنمية الشاملة في السودان.
- ندعو الأطراف السودانية المشاركة في محادثات السلام حول دارفور، لمضاعفة جهودها للإسراع في التوصل إلى اتفاق شامل ونهائي لحل الأزمة، ونؤكد على مواصلة دعمنا وتعاوننا مع الاتحاد الأفريقي في سعيه لمعالجتها، ومراقبته لوقف إطلاق النار، وإن إرسال أي قوات أخرى للإقليم، يتطلب موافقة مسبقة من حكومة السودان، وعزمنا على زيادة القوات العربية الأفريقية المشاركة في قوات الاتحاد الأفريقي، وتقديم الدعم المالي واللوجستي اللازم لاستمرار مهمتها.
- تُرحب بالتطورات الايجابية التي حققتها المصالحة الوطنية الصومالية، وندعو الأشقاء في الصومال لاستكمال مؤسسات الدولة وتعزيز مسيرة المصالحة الوطنية وإرساء دعائم الاستقرار. وندعو إلى الإسراع بتقديم الدعم العاجل للحكومة الصومالية لتمكينها من أداء مهامها.
- نُعلن دعمنا للتقدم المُحرز في عملية المصالحة الوطنية بجمهورية القمر المتحدة، ودعمنا لاستمرار العملية السياسية وإجراء الانتخابات الرئاسية وجهود التنمية فيها. وتُرحب بالنتائج الايجابية لمؤتمر المانحين الخاص بدعم التنمية في جمهورية القمر المتحدة، وندعو إلى الوفاء بالالتزامات والتعهدات التي أُعلنت فيه.
- تُناشد الدول الأعضاء ومنظمات العمل العربي المشترك والدول المانحة وكافة المنظمات الدولية تقديم المعونات الإنسانية العاجلة لصالح سكان بعض المناطق التي تواجه كارثة الجفاف والتصحر في جمهورية النيجر، والصومال، وكينيا، وإثيوبيا، والمناطق الأفريقية الأخرى المتضررة.

- تؤكد على أهمية التعاون العربي الأفريقي وضرورة تنشيط هيكله وإحياء مؤسساته، وإزالة العقبات التي تعترض سبيله حتى يسهم إيجاباً في تعزيز العلاقات العربية الأفريقية، وفي دفع التنمية في الفضاءين العربي والأفريقي. ووجهنا بتكثيف الجهود بين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومفوضية الاتحاد الأفريقي لعقد القمة العربية الأفريقية الثانية في أقرب وقت ممكن.
- نُعرب عن حرصنا على استئناف الحوار العربي - الأوروبي وتفعيله وتعزيز الروابط مع الدول الآسيوية.
- نُشدد على ضرورة إصلاح النظام الدولي، بما يُمكن الأمم المتحدة من زيادة فعاليتها وكفاءتها وقدرتها على مواجهة التحديات التي يواجهها العالم، بما يكفل تحقيق السلم والأمن الدوليين، ونُطالب بتوسيع العضوية الدائمة في مجلس الأمن الدولي، بما يتيح لمختلف الأقاليم الجغرافية وثقافات العالم بأسره المشاركة في إدارة النظام الدولي بكفاءة أكبر.
- نُعلن عن إدانتنا للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، ونرى في الجرائم التي ترتكبها المجموعات الإرهابية انتهاكات جسيمة للحقوق الأساسية للإنسان، وتهديداً مستمراً للسلامة الوطنية للدول ولأمنها واستقرارها، وندعو لعقد مؤتمر دولي تحت إشراف الأمم المتحدة ووضع تعريف للإرهاب وعدم الخلط بين الإسلام والإرهاب، والتمييز بين الإرهاب وحق الشعوب في مقاومة الاحتلال.
- نُعرب عن ارتياحنا لاستمرار تحسن النمو الاقتصادي في الدول العربية ونؤكد على أهمية الإسراع في رفع معدلات التنمية وجذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية ومواصلة سياسات الإصلاح الاقتصادي آخذين في الاعتبار الجوانب الاجتماعية للتنمية.
- نُؤكد حرصنا على تعزيز العلاقات الاقتصادية المتكافئة مع مختلف المجموعات الاقتصادية في العالم، واستمرار السياسات الهادفة إلى تحقيق الاستقرار في أسواق النفط العالمية.

- ندعو الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية إلى عدم فرض شروط مشددة لقبول انضمام الدول العربية إليها، ومساندة طلب الجامعة العربية للحصول على صفة مراقب.
- نؤكد على ضرورة إيلاء المزيد من الاهتمام للأبعاد التنموية في التجارة الدولية ومراعاة احتياجات الدول النامية.
- نُعرب عن ارتياحنا لنتائج اجتماعات القمة بين الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية في مايو/ أيار 2005، ونُرحب بعقد الاجتماع المشترك لوزراء الاقتصاد في دول المجموعتين بكينوتو - الإكوادور في أبريل/ نيسان 2006.
- نثمن الجهود المتواصلة التي تبذلها الدول العربية من أجل تعميق ممارسات الديمقراطية والإدارة الرشيدة وتعزيزها، ونعلن دعمنا لكافة المبادرات الوطنية في هذا الصدد وتوسيع مشاركة قوى المجتمع المدني ومؤسساته في جهود التحديث والتطوير والإصلاح.
- نُهيب بالمجتمع الدولي التعاون في تعزيز الجهود الرامية لتنفيذ الأهداف التنموية للألفية واستئصال الفقر، وضرورة توفير الموارد وتوزيعها توزيعاً عادلاً لضمان بلوغ جميع الأهداف المتفق عليها دولياً لتحقيق التنمية والقضاء على الفقر، ومضاعفة الدعم المالي، وخاصةً للدول الأقل نمواً، وإعمال المبادرات الدولية الخاصة بإلغاء الديون أو خفضها، وتضييق الفجوة بين مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بين الدول الغنية والدول الفقيرة.
- ندعو إلى دعم الصندوق العالمي للتضامن ومكافحة الفقر، ورصد الموارد اللازمة له لتفعيل دوره.
- نؤكد على مواصلة الجهود الرامية إلى القضاء على التمييز ضد المرأة، وإطلاق مبادرات تكفل حقوق المرأة ودورها في المجتمع وسن التشريعات اللازمة لحماية المرأة وصيانة مكانتها.
- ندعو إلى اتخاذ التدابير اللازمة لضمان تمتع الأشخاص المعاقين بجميع الحقوق على قدم المساواة مع غيرهم وإنفاذ وتفعيل العقد العربي للأشخاص المعاقين.

- نوجّه بمتابعة تنفيذ الخطط والاستراتيجيات العربية الخاصة بالعمل الاجتماعي العربي المشترك، وعلى نحو خاص الإستراتيجية العربية لمكافحة الفقر واتفاقية حقوق الطفل العربي، والإستراتيجية العربية للأسرة، وميثاق أخلاق وضوابط العمل الاجتماعي، وغيرها من المواثيق الأخرى، للنهوض بالمجتمع العربي وتحقيق التقدم الاجتماعي.
- ندعو إلى تعزيز التعاون في مكافحة الأمراض الوبائية خاصةً أنفلونزا الطيور.
- نؤكد على الحق في التعليم على أساس تكافؤ الفرص وعدم التمييز.
- نؤكد عزمنا على تطوير التعليم في العالم العربي، وإنشاء مجلس عربي أعلى ينظر في وضع التعليم في مختلف درجاته، وجوانبه المختلفة، ويرفع تقريره وتوصياته إلى الدورة العادية (19) لمجلس الجامعة على مستوى القمة.
- نُقرر دعم البحث العلمي والتكنولوجي، وتخصيص الإمكانيات المالية اللازمة وزيادة الموارد المخصصة له، وتكثيف التعاون بين المراكز العلمية والبحثية في الدول العربية. وندعو إلى الإسراع بتطوير البحث العلمي بهدف زيادة الكفاءة الإنتاجية وتقوية المقدرة على بناء مجتمع المعلومات وسد الفجوة الرقمية والعمل على تطوير برامج الاستخدام السلمي للطاقة النووية.
- نلتزم بتقديم كافة أشكال الدعم للمؤسسات الثقافية وللمبدعين والكتّاب العرب للارتقاء بالمستوى النوعي للإبداع العربي في مختلف مجالات الثقافة والفنون، وإتاحة الفرص أمام الثقافة العربية للإسهام في إثراء الثقافة الإنسانية.
- ندعو إلى تمكين الشباب من المشاركة الفاعلة في المجتمع من خلال المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية.
- نثمن الجهود المبذولة لتوثيق الصلات مع الجاليات العربية في المهجر، وضرورة التواصل معها ودعم أطرها المؤسسية، وندعو إلى المشاركة الفاعلة في منتدى هيوستن، والمنديات الأخرى التي تُنظم بالتعاون مع عرب المهجر.

- نتوجه بخالص الشكر والتقدير لفخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، لجهوده القيّمة ومبادراته ومساهماته الكبيرة إبان توليه رئاسة القمة السابقة والتي أثمرت في دفع مسيرة العمل العربي المشترك وتطوير منظومته.
- نتوجه بخالص الشكر والعرفان إلى فخامة الرئيس عمر حسن أحمد البشير رئيس جمهورية السودان، على إدارته الواعية لأعمال القمة، ونفاذ بصيرته في توجيه مداولاتها، ونُعرب عن ثقتنا التامة في أن العمل العربي المشترك، سيشهد في ظل رئاسته، المزيد من الإنجازات والتطوير لما فيه خير الأمة العربية، بما عُرف عنه من حكمة وخبرة وكفاءة، ونُقرر اعتماد الخطاب الافتتاحي لفخامته وثيقة رسمية من وثائق المؤتمر.
- كما نُعرب عن امتناننا العميق لجمهورية السودان وشعبها المضياف، على حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة، وعلى التنظيم المُحكم لاجتماعات مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورته الثامنة عشر.
- ونُعرب عن ترحيبنا بعقد مجلس جامعة الدول العربية في دورته العادية التاسعة عشرة برئاسة المملكة العربية السعودية في دولة المقر خلال شهر مارس/ آذار 2007.
- كما نُعرب عن اعتزازنا وتقديرنا للجهود المتصلة التي بذلها السيد عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية في طرح القضايا العربية. ونثق بأنه سيواصل هذه الجهود المُقدرة خلال فترة ولايته الثانية وكذلك في مجال متابعة مسيرة تطوير وتحديث منظومة العمل العربي المشترك.

والله وليّ التوفيق،،

الخرطوم في 28 و 29 صفر 1427 هـ

الموافق 28 و 29 مارس/ آذار 2006 م

تقرير الأمين العام بشأن محكمة العدل العربية

- نصت المادة (19) من ميثاق جامعة الدول العربية على إنشاء محكمة عدل عربية.
- قرر مؤتمر القمة في دورته غير العادية بتاريخ 1990/5/30، تكليف وزراء الخارجية بإنهاء دراسة مشروع النظام الأساسي لمحكمة العدل العربية ورفعها إلى مؤتمر القمة القادم.
- وافق مؤتمر القمة العربي في القاهرة سنة 1996 من حيث المبدأ على إنشاء محكمة العدل العربية وكلف القادة العرب ووزراء الخارجية باستكمال الصيغة النهائية لمشروع النظام الأساسي للمحكمة.
- ومنذ ذلك الحين - وبعد استكمال صياغته من اللجنة القانونية - عرض مشروع النظام الأساسي للمحكمة دورياً على مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري، وكان المجلس يتخذ قرارات بتأجيل النظر في المشروع إلى الدورة التالية، وآخر هذه القرارات ما صدر في الدورة (112) بتاريخ 1999/9/13، حيث قرر المجلس النظر في المشروع في دورة قادمة يتم تحديدها بالتشاور والتوافق بين الدول الأعضاء والأمانة العامة وتكليف الأمين العام بإجراء الاتصالات اللازمة بهذا الشأن.
- أصدر مجلس الجامعة على مستوى القمة في دورته العادية (17) بالجزائر القرار رقم 294 الذي ينص على الطلب من الأمين العام تشكيل لجان متخصصة تضم ممثلين من الدول الأعضاء لمواصلة النظر في مشروع محكمة العدل العربية ومجلس الأمن العربي.
- قامت الأمانة العامة بتوجيه الدعوة لعقد اللجنة الخاصة المشكلة من جميع الدول الأعضاء والمعنية بدراسة مشروع النظام الأساسي لمحكمة العدل العربية للاجتماع بمقر الأمانة العامة في نوفمبر/ تشرين ثاني 2005، حيث تمت مناقشة مشروع النظام الأساسي لمحكمة العدل العربية، وكان هناك بعض التباين في وجهات النظر، ولكن تم

الاتفاق على رفع المشروع إلى مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في دورته الثامنة عشر للبت فيه، مع وجود ثلاث مواد بين أقواس.

مناقشة موضوع محكمة العدل العربية في الاجتماع الوزاري التحضيري للقمة الثامنة عشر:

- عند مناقشة الموضوع في اجتماع وزراء الخارجية التحضيري للدورة العادية (18) لمجلس الجامعة على مستوى القمة بالخرطوم ظهر تباين أساسي في وجهات النظر ليس فقط حول بعض مواد النظام الأساسي، وإنما حول مدى نجاعة فكرة المحكمة وما إذا كان لها احتياج حقيقي في النظام العربي الجديد، ومن هذا المنطلق دعت سلطنة عمان للنظر في دراسة آلية نظام هيئة تحكيم أو غيرها كبديل للمحكمة، وقد أيدت الجمهورية اليمنية عدم إنشاء المحكمة، بينما عرضت بعض الدول تأجيل النظر في الموضوع مثل لبنان والكويت إلا أن الجزائر رأت أن الموضوع جاهز للبت فيه باستثناء ثلاث مواد يمكن الانتهاء منهم في الجلسة نفسها. ومن جانبي، لاحظت نقصاً في التأييد العام لمقترح إنشاء المحكمة وعدم حماس لفكرتها، وإن كانت لأسباب مختلفة ومن عدد محدود من وفود الدول الأعضاء.

ق/18/06/03-46-خ(0172)

خطاب

فخامة الرئيس عمر حسن احمد البشير
رئيس جمهورية السودان

في الجلسة الافتتاحية

خطاب

فخامة الرئيس عمر حسن احمد البشير رئيس جمهورية السودان

الحمد لله الذي هدانا لهذا، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ
وعلى رسل الله أجمعين، ومن اعتصموا بحبلهم المتين إلى يوم الدين.
أصحاب الجلالة و الفخامة و السمو..
السيدات والسادة..
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ؛؛؛

الخرطوم حاضرة السودان، بل أهل السودان جميعاً تغمرهم غبطة بالغة إذ يستقبلونكم اليوم
إخوة أعزاء، ورفاق درب ميامين على أرض السودان هذا الوطن الكبير الذي يرحب بقدمكم
ويزدهي بلقائكم وأنتم تشرفون رحابه بهذا الحضور الكريم الذي تنظر إليه جماهير شعبنا باعتباركم
موئل أمل ورجاء وحداء يسرون به نحو تحقيق آماله وبلوغ غايات أمتنا العربية إنتصاراً لقضاياها
وإنتصافاً لحقوقها..

لقد أعددت لنا - بهذا الحضور الكريم - صورة زاهية قبل عقود أربعة من الزمان عندما
انعقدت فيه قمة الخرطوم الأولى عام 1967م والتي حملت بشريات لأمة العرب عززت من صمودها
وزودتها بيقين ثابت ان في تلاقيها وتكاملها وتضافرها عزة لها ومنعة..

لقد انعقدت تلك القمة في ظل ظروف تختلف تماماً عن تلك التي نعيش اليوم، وأفلحت،
رغم هول تلك الظروف، في أن تعيد للأمة توازنها. واليوم يلتئم جمعنا في نفس المكان، وفي ظل
ظروف لا تقل هولاً، بل في ظل أحوال أكثر التواءً. ويقيني أن تفهم هذه الظروف، وإدراك تلك
الأحوال يستدعي منا، أكثر ما يستدعي، إعمال العقل، حتى نعد لكل داء دواءه. ولا سبيل لنا إلا أن
نخرج من هذه القمة مصطلحين على خير، ومتوافقين على مصلحة مشتركة ولكن، قبل البدء في
استعراض القضايا التي تحفل بها أجندة هذا الاجتماع، أستمحكم عذراً لأداء واجبين، الأول هو
الترحم علي قائدين عظيمين فقدتهما الأمة فيما بين القمتين: المغفور لهما بإذن الله خادم الحرمين

الشرفين الملك فهد بن عبد العزيز، والشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح، أمير دولة الكويت فبرحيلهم فقدت الأمة العربية ثلاثة من دعائم وحدتها، ولكن حمداً لله فقد خلفوا من ورائهم قادة ناضجين حكيمين عركتهم التجارب ومحصتهم النوازل.

كما لا يفوتني أن أترحم على روح الشيخ مكتوم بن راشد نائب رئيس دولة الإمارات المتحدة وحاكم إمارة دبي. والثاني هو تهنئة فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وشكره، تهنئةً هو بها حقيق، وشكر هو به جدير. تهنئتي له باسترداد العافية بعد أن أبُل من مرضه، فعوفي المجد بمعافاته. وشكري له على الجهود المقدرة التي بذلها خلال قيادته دفة العمل العربي، بحنكته وحكمته المعهودتين، والتي تمخضت عن انجازات ملموسة، خاصة من جهة مؤسسة منظومة العمل العربي المشترك. ولا يفوتني أن أرحب بفخامة رئيس جمهورية موريتانيا الإسلامية الأخ العقيد اعلي ولد محمد فال الذي يشارك لأول مرة في أعمال القمة العربية.

كما أرجو أن تسمحوا لي أن أرحب باسمكم جميعاً بضيفنا العزيز الأخ رجب طيب أردوغان رئيس وزراء تركيا وممثلي المنظمات الإقليمية والدولية الشقيقة والصديقة.

أهتبل الفرصة أيضاً لأزجي الشكر والتقدير إلي الأخ عمرو موسى، الأمين العام لجامعة الدول العربية لمساهمته القيمة و جهوده المتواصلة لإعادة الرّواء إلى بيتنا المشترك، فالجامعة العربية بيتنا، علينا أن نمتنّ بنيانه، ونقوي أركانه، حتى لا ناوي إلى ركن بلا قواعد.

أصحاب الجلالة و الفخامة و السمو..

السيدات والسادة..

تتعقد هذه القمة في الخرطوم وأمتنا العربية تواجه ظروفاً داخلية دقيقة، ومتغيرات دولية متسارعة، واستهداف مُضمر ومُعن لهويتها وتماسك أوطانها. في مجابهة كل هذه التحديات لن نفلح إلا بكشف أغذية الغفلة عن عيوننا، والإقبال على معالجتها بعقل رزين، فبالعقل وحده، يلزم السداد، والله . من بعد ومن قبل . هو المعين، على درك الحق. نفعل كل هذا أيها الأخوة، من منطلق مسؤولياتنا القومية في تعزيز التضامن العربي بما يصون عزة الأمة، ويحفظ أمنها القومي، ويحقق التطلعات المشروعة لأوطانها في التقدم والتطور والرفاه، ولأهلها في الحرية والديمقراطية.

يبعث على الأمل أن يجيء انعقاد هذه القمة ونحن نستشعر الرضي لما أنجز منذ التقينا آخر مرة على صعيد من بعد أن حققنا تطوير تحديث منظومة العمل العربي المشترك، وتفعيل آلياتها لمواكبة التطورات المتسارعة علي النطاق الدولي، إذ تم إنشاء البرلمان العربي الانتقالي وهيئة متابعة تنفيذ القرارات، واكتملت المقترحات بتعديل قواعد التصويت، وحددت المسائل الموضوعية والإجرائية الخاصة بالقرارات، وأعد النظام الأساسي لمحكمة العدل العربية ومجلس السلم والأمن. كل هذه الموضوعات ستنظر فيها قمتكم هذه بهدف إجازتها دفعاً وتطويراً للعمل العربي المشترك. وإذ نعبر عن بالغ ارتياحنا لمسيرة التحديث والتطوير والإصلاح التي انتظمت عالمنا العربي في إطار وثيقة العهد والوفاق والتضامن، نثق أن ذلك الإصلاح لم يصدر عنا إبراءً للذمة، أو استجابة لإملاء من الخارج، بل انبعث من وعينا بحتمية الإصلاح وضروراته وأولوياته، فنحن الأدرى بطبائع أهلنا وعللهم وحاجاتهم، لهذا توافقتنا علي أن يكون التطوير والتحديث والإصلاح منسجماً مع عقيدتنا ومورثاتنا الثقافية وفقاً لظروف كل دولة، وأن يكون وقعه بالوتيرة التي تتناسب مع تلك الظروف، السياسي منها والاقتصادي والاجتماعي، كما ينبغي أن نكون نحن الأدرى بما يتجه إليه العالم كله من إصلاح في السياسة والإدارة والاقتصاد وتوطيد للديمقراطية وحقوق الإنسان. هذا مجال ندخله أيضاً بجسارة حتى نحقق متطلبات مجتمعاتنا في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية. نفعل كل ذلك بحر إرادتنا ويمناى عن أي ضغوط خارجية لا تخدم مصالحنا وتطلعاتنا ومكونات هويتنا، فالذي يذل لغيره يُخزي، والذي يقبل أن يُساق من خُطامه يخسر نفسه.

أصحاب الجلالة و الفخامة و السمو..

السيدات والسادة..

ستظل القضية الفلسطينية قضية محورية تمثل همماً لأمتنا وشاغلاً.. باعتبار أن تحرير الأراضي المحتلة، وإعادة اللاجئين وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف ستظل هدفاً لا نحوص عنه ولا خلاف وأن أمتنا تنشُد السلام العادل والشامل والدائم في المنطفة.. وهو أمر نادى به الشرعية الدولية طبقاً لقراراتها المتعاقبة في هذا الشأن.. لقد عبرت أمتنا بجلاء ووضوح وعلى مسمع من العالم ومشهد التزامها الكامل بمقررات الأمم المتحدة (242)، و338، و194) وقبولنا بمبدأ مقيضة الأرض بالسلام.. وإننا لنناشد اليوم المجتمع الدولي للاضطلاع بواجبه في حمل إسرائيل للانصياع للقرارات الدولية ذات الصلة والاستجابة لنداءات السلام العربية

ومبادئ القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، والكف عن ممارسة العنف ضد أبناء الشعب الفلسطيني بأسلوب عفي عليه الزمن باندثار عهود التفرقة العنصرية والتزام أساليب إرهاب الدولة مما ينعكس في سياسة اغتيالات السياسيين وهدم البيوت وتجريف الأرض والزج بآلاف الأسرى إلى أعماق السجون وبناء المستوطنات وإقامة الجدار العازل.. إن السياسة التي التزمتها إسرائيل والتي اتسمت بالتغاضي عن تنفيذ كل القرارات الدولية تشهد تطوراً خطيراً على أيامنا هذه يتمثل في التزام سياسة تستهدف ضبط الحدود وترسيمها من طرف واحد مما يشكل استخفافاً بالمنظمات الدولية وتحدياً لإرادة المجتمع الدولي، إلا إن الشعب الفلسطيني البطل أكد قدرته الفائقة على ممارسة حقوقه الديمقراطية رغماً عن صلف وقهر الاحتلال وسائر ممارساته اللاإنسانية.. ونحن إذ نقف إجلالاً لهذا الشعب المناضل نجدد دعمنا الكامل له ولسلطته الوطنية ومؤسساته التي اختارها بمحض إرادته وندعو المجتمع الدولي احترام إرادة هذا الشعب وخياراته وتحمل مسؤولياته تجاه دعم الحكومة الفلسطينية التي جاءت عبر انتخابات حرة ونزيهة شهد بها المراقبون الدوليون.

هذا مقام لا بد أن نتوقف عنده لنعرب عن ترحيبنا وإشادتنا بالانتخابات التشريعية الفلسطينية التي جرت مؤخراً، والتي أكد فيها الشعب الفلسطيني انه قادر علي ممارسة حقوقه الديمقراطية في أسوأ ظرف وأحلك لحظة. ولا ريب في أن الدرس الأول الذي يجب أن تعيه إسرائيل من نتائج تلك الانتخابات، هو رفض الفلسطينيين لبطء إيقاع المسار التفاوضي، لا لتعنت من جانب حكومة فلسطين، وإنما لاستهانة حكومة إسرائيل بكل عهد التزمت به. وإن كانت لنا كلمة نضيف، فهي أملنا الصادق في أن تلتئم الجراح، وتقلص الفروق حتى تتوحد كل القوي النضالية في فلسطين داخل بوتقة واحدة محددة الأهداف الوطنية، إن لم يكن وعاء جامع. فالنضال لتحقيق الأهداف الوطنية شرف وواجب.

عساي أدعو من هذا المنبر، المجتمع الدولي، وبخاصة اللجنة الرباعية لمضاعفة جهودها حتى تستجيب إسرائيل لنداءات السلام العربية المكررة، وعلى رأسها مقررات بيروت، وحتى تكف عن ممارساتها القمعية ضد أبناء وبنات الشعب الفلسطيني، وتقلع عن ممارسات همجية لا يحلها دين ولا تبيحها أعراف مثل الاغتيالات، وهدم البيوت، وتجريف المزارع، والاستمرار في بناء جدار الفصل والمستوطنات، وحتى تتعامل مع خارطة الطريق بوصفها المحدد الوحيد لمسيرة التفاوض، لا ورقة تطوى عندما تريد إسرائيل، أو تقرأ بالصورة الاصطفائية التي تهوى.

نتابع أيضاً باهتمام وقلق بالغين، تطورات الأوضاع والأحوال في العراق الشقيق، ونسأل الله أن يُمكن القادة العراقيين من تجاوز تلك الأوضاع، فهي أوضاع لا تسر إلا عدو، وأحوال لا تُبهِج إلا شامت. أهل العراق جديرون أن يستقر حالهم، ويخصب جنابهم، ويأس زبغهم، ولا سبيل لهم إلى ذلك إلا بالحوار والحوار ثم الحوار. الحوار الذي ينقطع معه النفس، ولا ينقطع الجدل حتى يوفق الله الجميع ويشرح صدورهم للحق. وأكد أرى وراء استهداف المدنيين الأبرياء، وتدمير المقامات والمراقد والأضرحة و المساجد، كيداً وغيلةً من خارج العراق، فما أحرى أهله أن يفتوتوا الفرص على الكاندين، وأن يناؤا بوطنهم عن التجاذبات الإقليمية والدولية.

في هذه المناسبة نؤكد من جديد ترحيبنا بمبادرة الأمين العام لجامعة الدول العربية لعقد مؤتمر الوفاق الوطني العراقي، متمنين له التوفيق، وآملين أن يخرج ذلك المؤتمر بنتائج تعيد الأمن والاستقرار للعراق الشقيق حتى يعود إلى سربه العربي قوياً مُبادراً لأداء دوره المعهود بين أشقائه، فالأمة العربية بدون عراقها فقيرة.

إن واجب التضامن يحتم علينا أن نتوجه بأعيننا إلى سوريا ولبنان، نقف معهما وقفة رجل واحد في وجه الضغوط التي تتعرض لها سوريا من خلال قوانين جائزة مفتعلة مثل ما يسمى بقانون محاسبة سوريا، ونقف مع لبنان محافظاً على فسيفسائه السياسية والدينية البديعة، وحرراً في إرادته، ومستقلاً في قراره، ونتضامن مع كليهما تضامناً كاملاً في وجه الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة، وفي دعم استقرارهما السياسي والاقتصادي والأمني.

وفي الخليج نؤكد من جديد دعمنا للموقف الحكيم الواعي الذي انتهجته دوله الإمارات العربية الشقيقة منذ عهد حكيمها وحكيم العرب، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، من أجل الوصول لحل سلمي لموضوع الجزر الثلاث، كان ذلك عبر الحوار المباشر أو التحكيم الدولي. ومن منطلق حرصنا على استدامة الاخاء و التعاون بين الدول الإسلامية نأمل أن تتفاعل جمهورية إيران الإسلامية مع هذا الموقف بأسلوب ايجابي يساعد علي تحقيق الأمن والسلام في المنطقة. الأخوة الملوك والأمراء والرؤساء..

شهد العام الماضي تطورات ايجابية في عملية المصالحة الصومالية، وعلي رأس تلك التطورات إعلان عدن الذي تم التوقيع عليه برعاية كريمة من فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية اليمنية. ونحن إذ نشكر الرئيس اليمني على جهده الموفق، ونعبر عن ترحيبنا

بالتطور الايجابي الذي تم على يديه، نأمل أن يتمكن الأشقاء في الصومال من استكمال بناء مؤسسات دولتهم، وتعزيز التصالح بين فصائلهم المختلفة، وإرساء دعائم الأمن والاستقرار في وطنهم حتى ينطلق الصومال في مضمار التنمية مودعاً إلى غير رجعة، واحدة من ألعن الحروب في منطقتنا. أن إعادة بناء الصومال تتطلب موارد ضخمة تفوق كثيراً مقدرات الحكومة الصومالية، لذلك نناشد، من علي هذا المنبر، الأشقاء العرب والمجتمع الدولي ليهبوا لنجدة ذلك الشعب الصابر.

لا يفوتنا أيضاً أن نعلن دعمنا للتطورات الايجابية التي تشهدها جمهورية القمر المتحدة، خاصة في ما يتعلق بمواصلة تنفيذ اتفاق موروني للمصالحة الوطنية، ونرحب بالنتائج الايجابية لمؤتمر المانحين الخاص بجمهورية القمر المتحدة الذي عقد في موريشس في ديسمبر/ كانون أول من العام الماضي. ونحن كلنا أمل في أن يعجل المانحون بتوفير الموارد المالية الضرورية لتنمية جمهورية القمر المتحدة.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو..

السيدات والسادة..

عالمنا اليوم يقف في مفترق طرق، والطرقُ على ضروب. فمنها ما قد يُفضي بنا إلى ما فيه خير أمتنا، ومنها ما سيقود بنا لا محالة إلى تمزق وتفتت وخبال. في بداية خطابي أومأت إلى التحولات الدولية المتلاحقة، والفتن المصطنعة، والشور التي تُراد بأوطاننا. كل هذا يُلقى بأعباءٍ جسامٍ علي كواهلنا، ويستوجب منا عملاً خلاقاً ودؤباً، وسعيّاً رشيداً متصلّاً للتكيف مع مستحقات التحول، كان ذلك فيما قادت إليه عولمة الاقتصاد، أو تطلبتَه نظم ومؤسسات التجارة الدولية، أو فرضته ثورة الاتصالات والمعلومات بتجلياتها الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والإدارية. تلك معركة لا بد لنا أن نخوضها. ولخوض تلك المعركة لا سلاح إلا سلاح العلم والمعرفة، وتسخير كل طاقات وطننا العلمية والبشرية للوصول لذلك الهدف. إن أكثر المعارك التي يخسرها الناس، أيها الأخوة، هي تلك التي يولون عنها عند الزحف، أو التي يخوضونها بسلاح تالف. لا سبيل لنا، إذن، إلا الإقبال الجريء علي معركة التحديث والتطوير المعرفي، فبالمعرفة العلمية وحدها نسبر أغوار تلك المستجدات، وندرك تأثيراتها بعيدة المدى، ونضمن اندماجنا في عالم تتشكل ملامحه كل صباح جديد بوعي كامل منا.

إن حتمية التغيير التي نراها ماثلة أمامنا، بقدر ما تدعونا إلي تعزيز وحدتنا وتضامننا وتجاوز خلافاتنا حماية لمصالحنا وأمننا القومي، تستوجب علينا أيضاً إيلاء أهمية قصوى لتسخير مقدراتنا ومواردنا الطبيعية والبشرية للانعتاق من ريقه التخلف. وفي هذا الخصوص تجيء أهمية الإسراع بخطوات التكامل الاقتصادي وفق إستراتيجية محكمة تستلهم احتياجاتنا وتطلعاتنا. يحزننا، مثلاً، أن تظل اغلب الأفكار النيرة والبرامج الطموحة التي أعلنت في إطار جامعتنا العربية، خاصة منذ قمة عمان حول الأمن الغذائي العربي، حبيسة الأضابير. تنفيذ تلك البرامج كان سيؤمن للوطن العربي ثمانين بالمائة من احتياجاته الغذائية. أولم يحن الوقت، أيها الإخوة، لنتجه بكل قوانا لجعل تلك الخطط واقعاً ماثلاً علي الأرض في مجالات شتى مثل التجارة والاستثمار والاقتصاد والتنمية المستدامة والأمن الغذائي؟ أولم يجيء الوقت لكي نتصدى مجتمعين لإزالة المعوقات التي تعترض التجارة العربية البينية، أو تحرير التجارة في إطار منطقة التجارة الحرة الكبرى، أو تطوير مشروعات النقل والربط الكهربائي بين الدول؟ فالعمل الصالح، أيها الإخوة، لا يُشاع بالقول وإنما يثبت بالفعل. لهذا نأمل مخلصين أن يخرج مؤتمرنا هذا بقرارات تدعم مشروعات التكامل الاقتصادي العربي، وتزيل العقبات التي تعترض سبيله، من أجل تلبية احتياجاتنا ومتطلبات مجتمعاتنا؟.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو ..

لقد عُرفت قمة الخرطوم التي انعقدت قبل أربعين عاماً بقمة اللاءات الثلاثة، ولا أحسبنا تداعينا اليوم لتأكيد تلك اللاءات أو استبدالها بنعمات تتفُضُها. فالأساسي في سياساتنا باق، والسبيل إلى تجاوز لاءاتنا معروف منذ قمة بيروت. نحن لا نجتمع اليوم لإعادة تدوير قراراتنا القديمة بعد صقلها وتلميعها، ولكن، إن كان علينا أن نختزل نتائج قمنا في حروف نفي أو حروف تأكيد دعوتي، أيها الأخوة، أقول فلنكن هذه القمة هي قمة لاءات ونعمات ثلاث. نقول "لا" لإنكار كائن من كان للخيار الديمقراطي لأهل فلسطين، ونقول لا لمعاقبة الشعب الفلسطيني على ممارسة حقه في اختيار من يحكم، ونقول "لا" للرضوخ أو الاستكانة لعبث إسرائيل بكل عهد قطعه إمام العالم، وكل وثيقة مهرتها بإرادتها، وكل التزام تعهدت به. ثم نقول من بعد، أيها الأخوة، "نعم" أولاً لإكمال بناء مؤسساتنا العربية، وتحديث مناهج عملنا من خلالها، ثم ترتيب أمورنا الداخلية بمحض إرادتنا، ووفق قيم في الحكم أجمعت عليها الإنسانية. وهي قمة نعم، ثانياً، للتكامل الاقتصادي العربي الذي يسخر الموارد الوفيرة التي حبا الله بها الأمة من أجل بناء أو إعادة بناء أوطاننا، بتطوير زراعتنا حتى لا نُرغم على استجلاب القوت من أقاصي الأرض، وتحديث صناعتنا

حتى لا تبور منتجاتها أمام صناعات دول لا تملك مواردنا الطبيعية والبشرية وأطلق على بعضها اسم النمر، وتحرير تجارتنا بانفتاح أسواقنا علي بعضها البعض، وهي قمة نعم، ثالثاً، لإحلال البحث العلمي المكان الذي يستحق في مجتمعاتنا، كتوجه استراتيجي غايته توطين البحوث العلمية واستدامتها، وتوليد المعرفة وإشاعتها. ولئن كانت فوائض النفط في السبعينات واحداً من الأسلحة الناجعة في معركتنا السياسية، فليكن في الخير الذي ساقه الله لنا بارتفاع عائدات النفط مدخل للارتقاء بالعلوم والتقانة والمعلوماتية في كل وطن من أوطاننا، وحافزاً لكل منا علي تحديد نسبة مقدرة في موازناتنا السنوية لتطوير البحث العلمي. أو ليس من المحزن أن لا يرتقي مجموع كل الموازنات الرسمية المخصصة للبحث العلمي في بلادنا إلي ما تخصصه جامعة أمريكية واحدة هي جامعة كاليفورنيا ببيركلي. أو ليس أكثر مدعاة للحنن أن يبلغ ما تخصصه إسرائيل للبحث العلمي عشرة أضعاف الميزانية التي تفردها أكثر دولنا العربية إنفاقاً في ذلك الميدان. وإيماناً بالأهمية البالغة للبحث العلمي في دفع عجلة التنمية والتطور، وأهمية تكنولوجيا المعلومات في تطوير الصناعة والإدارة والتنظيم، قادننا إلى الدعوة لتضمين هذا الموضوع في أجندة اجتماعكم هذا، وبين يديكم توصيات حكيمة أعدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي للجامعة حول الوسائل التي نبلغ بها تلك الغاية، والمراحل التي ينبغي أن نعبر حتى نصل إلي ما نتمناه للوطن العربي من تحديث وتطوير عبر العلم. وكلنا أمل في أن تتمكن قمتكم هذه من إصدار قرار يعزز تلك التوصيات.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو..

السيدات والسادة..

يتزامن انعقاد هذه القمة مع الذكرى الخمسين لاستقلال بلادنا. نقدر لكم تشریفنا بمشاركة الشعب السوداني هذه المناسبة ونشكر للشقيقة جيبوتي إتاحتها الفرصة لنا لاستضافة هذه القمة حتى تتزامن مع هذه المناسبة الوطنية الكبرى.

كما يجئ انعقاد القمة العربية في الخرطوم وبلادنا تنعم، بفضل الله وتوفيقه، بسلام أنهى حرباً ضروساً دامت عشرين عاماً في جنوب البلاد العزيز إلي نفوسنا جميعاً. ولا شك أن السلام الذي تحقق في السودان بفضل عزم أبنائه، ودعم أصدقائه وأشقائه، يحفز الهمم علي المضي قدماً لاستشراف المستقبل الواعد الذي يتطلع إليه أبناء السودان حتى يتمكنوا من بناء وطن يسع الجميع، قاعدته العدل وعماده الاخاء والمساواة. ورغم إدراكي أنكم قومٌ يرغبون عن تكدير البذل بالامتنان، أري أن الإشادة بإسهاماتكم جميعاً في توطيد أركان السلام بالبناء والتعمير، أمر واجب،

كان ذلك لما بُدِّل علي الصعيد الثنائي، أو عن طريق جامعة الدول العربية، أو من جانب العرب المستثمرين. وأُخِص الجامعة بالشكر لافتطانها، قبل حلول السلام، إلي أهمية إعادة إعمار جنوب السودان والمناطق الأخرى المتأثرة بالحرب في السودان، خاصة ما صدر عنها في قراري قمة تونس وقمة الجزائر بشأن دعم السلام والتنمية والوحدة في بلادنا. يحدونا أمل كبير في أن يُسرَّع الأشقاء العرب في تقديم مساهماتهم إلي الصندوق العربي لدعم السودان في تنمية جنوبه ومناطقه المتأثرة بالحرب، كما نستحث الجامعة علي عقد الاجتماع التنسيقي الرابع للتنمية والاستثمار في جنوب السودان خلال هذا العام بمشاركة الدول، ومؤسسات التمويل العربية، بهدف تنسيق الاستثمارات العربية في جنوب السودان، خاصة في مجالات البنية التحتية والخدمات. نتمنى كذلك أن تُولي الدول العربية ذات الشأن موضوع ديون السودان المستحقة لها، فالدين الخارجي يمثل واحداً من اكبر المعوقات لجهودنا من أجل التنمية وإعادة الإعمار في جنوب السودان، بل في ربوع السودان كافة.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو..

السيدات والسادة..

إن السلام في السودان لا يكتمل دون أن تَضَع الحربُ أوزارها في جزء آخر حبيب من الوطن: دارفور. ويقع السلام في دارفور على رأس أولوياتنا من منظور مسؤولياتنا الوطنية، والتزاماتنا بشمول السلام كل أرجاء السودان، وحرصنا على بسط الأمن والاستقرار في بلادنا. فجولات الحوار تتوالي مع حركات المعارضة المسلحة بقلب وعقل مفتوحين. ونأمل صادقين أن يكون تجاوب حاملي السلاح معنا تجاوباً فعالاً حتي تؤدي جولة المفاوضات الحالية إلي تحقيق السلام العادل والشامل في دارفور. ولاشك أنكم تابعت المحاولات الأخيرة لإرسال قوات دولية إلي إقليم دارفور بدعوى أن قوات الاتحاد الأفريقي عاجزة عن مواصلة مهمتها في الإقليم. والآن وقد أقر الاتحاد الأفريقي تمديد مهمة قواته في السودان لسنة أشهر أخري تنتهي بنهاية سبتمبر/ أيلول 2006، نأمل في خلال تلك الفترة أن نضع مشكلة دارفور وراء ظهورنا، والى الأبد. إن قوات الاتحاد الأفريقي، بعد التجربة والخبرة العملية التي اكتسبتها في حل قضايا النزاعات في أفريقيا، لقدرة علي القيام بواجبها علي الوجه الأكمل دون تدخل دولي. لهذا ندعو مجدداً المجتمع الدولي والإخوة العرب والأفارقة لتوفير التمويل اللازم لهذه القوات، وزيادة مشاركة جيوش الدول العربية الأفريقية فيها بالقدر المطلوب، حتى تتمكن من مواصلة مهامها. وعلمي في هذا المقام أشيد

بالجهد المقدر الذي يبذله الأخوين الكريمين القائد معمر الفذافي وفخامة الرئيس محمد حسني مبارك لتنسيق توفير الدعم للقوات الأفريقية علي الصعيدين العربي والأفريقي ولجهودهما الكبيرة من خلال اللجنة الأفريقية الخماسية.

كما نشيد بصورة خاصة بجهود الأخ القائد معمر الفذافي في تهدئة الأوضاع بين تشاد والسودان ونؤكد التزامنا الصارم باتفاقية طرابلس والحرص على تنفيذ مقرراتها.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو..

السيدات والسادة..

السودان، بموقعه الجغرافي المميز، ومكوناته الاثنية المختلفة، هو المركز التي يلتقي عنده العالمان العربي والافريقي. وقد رأينا من المناسب أن يكون انعقاد القمة العربية في الخرطوم نقطة انطلاق جديدة لمسيرة التعاون العربي الافريقي في ظل التحولات الدولية التي يمك بعضنا بخناق بعض، وفي ظل الهيمنة الأحادية الطاغية، خاصة من دولة تحسب أن الأرض لا تُقِلَ غيرها، وان السماء لا تُظَلُّ سواها. أمام هذه التحولات التي تُلقى بظلالها الكثيف على العالم، خاصة دول العالم الثالث، لا خيار لنا إلا أن نتكاتف ونتعاضد في هذا العالم الثالث، لنُثبت حقوقنا الشرعية، ونحمي مصالحنا المشروعة. ووعياً منا بحقيقة بدهية، ألا وهي الصراع من أجل البقاء، توأصينا على التكاتف داخل منظومات عديدة تتجاوز الإقليم الواحد، وتتعدى القارة الواحدة. فهناك تنظيم لدول عدم الانحياز، وهناك تنظيم للدول الإسلامية، وهناك ملتقى لدول الجنوب، وكلنا أعضاء فاعلون في هذه التنظيمات. وفي قارتينا الأفريقية والاسيوية يمثل التعاون العربي - الأفريقي حجر الزاوية لذلك التعاون والتكاتف الأممي الطابع. هكذا، ينبغي أن تكون نظرتنا الاستراتيجية للتعاون العربي - الأفريقي كحجر زاوية في منظومة تعاون اشمل. لهذا فأن إنعاش مسيرة ذلك التعاون، وإزالة العقبات التي تعترض سبيله، لن تسهم فقط في تطوير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا، أو في المنطقتين العربية والأفريقية بما يعود بالمنفعة علي شعوبهما، بل يمثل أيضاً دفعة قوية للتعاون الأممي بين دول الجنوب. ويسعدني كثيراً أن أنقل إليكم استضافة السودان للندوة التي اقترحتم في اجتماعكم السابق للتداول في آفاق التعاون العربي - الأفريقي. أسعدني أيضاً اتجاه الحوار في الندوة إلى وضع خطة استراتيجية وبرنامج فعال ينبثق عن تلك الخطة، لا ينحصر فقط على أمور الاقتصاد والتنمية، بل يتجاوزها إلى قضايا الأمن المشترك، والثقافة، وأنشطة الشباب، والإعلام، وحماية البيئة.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو ..

السيدات والسادة ..

لا يكتمل الحديث دون الإشارة إلى خطرين يتهددان أوطاننا، أولهما هو الإرهاب عبر الدول والقارات، والثاني هو أسلحة الدمار الشامل، والتي أمر يشغل بالنا جميعاً كدول تريد أن تلعب دورها المؤهلة له كاملاً، غير منقوص. الإرهاب بجميع أشكاله، أيها الأخوة، يهدف إلي تفويض بناء المجتمعات وقدراتها ومكتسباتها، ويمثل تهديداً مستمراً لأمن واستقرار الدول، ويلحق إضراراً فادحة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية بها. لذلك نعلن إدانتنا للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، وندعو إلي اتخاذ التدابير الضرورية لمحاربهه والقضاء عليه، كل ذلك طبقاً لما دعت إليه الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، وما أكدتموه في إعلان الجزائر. في الوقت نفسه، نستذكر الدعوة التي وجهها ذلك الإعلان لعقد مؤتمر دولي تحت إشراف الأمم المتحدة لوضع تعريف موضوعي للإرهاب، لا يقع فيه تخليط بين الإسلام والإرهاب، ويفرق بين هذا الأخير وحق الشعوب في مقاومة الاحتلال. فنحن، أيها الأخوة، أمة وسط، وأوسط الأمور أعدلها، وفي حديث الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم: "خير الأمور أوسطها وشرها أطرافها". ولعلني، لا أترك هذه الفرصة تمر دون أن أدين شرور الإرهاب التي تعرضت لها منذ اجتماعكم الأخير، أو كادت، ثلاث من دولنا: جمهورية مصر العربية في شرم الشيخ، والمملكة العربية السعودية في المنشآت النفطية الشرقية، والمملكة الأردنية الهاشمية في عمان. كل واحدة من تلك الاعتداءات علي الآمنين وعلي ممتلكاتهم دون ذنب جنوه، شر وعار، والشر لا يحيق إلا بأهله، والعار لا يلصق إلا بصانعيه.

الخطر الثاني، أيها الأخوة الملوك والرؤساء والأمراء، هو ضرورة جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية، وجميع أسلحة الدمار الشامل دعماً لأمنها وسلامة أهلها، وصحة بيئتها الطبيعية. هذا موضوع لا ينبغي أن يكون فيه تمييز بين الدول، تحاملاً في مكان، وتجاهلاً لمكان آخر. لهذا، نهيب بالمجتمع الدولي . حتى تكون دوله صادقة مع نفسها . أن تحمل إسرائيل علي التوقيع علي معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وفتح منشآتها النووية للتفتيش.

أما الأمر الذي يشغل البال، من بين هموم أخريات، فهو مكان العرب في المنظومة الدولية. لهذا نلح في الدعوة إلي إصلاح الأمم المتحدة ليس فقط لكيما تكون أكثر كفاءة في أداء واجبها، وإنما أيضاً لإشاعة الديمقراطية في أجهزتها، ومن ذلك توسيع عضوية مجلس الأمن بما

يُتيح لمختلف الأقاليم الجغرافية المشاركة في إدارة النظام الدولي ويحقق العدل والإنصاف والشفافية وينتهي سياسة الهيمنة. ونثق في أن الشقيقة قطر العضو العربي في مجلس الأمن تبذل قصارى جهدها لعكس وجهة النظر العربية من خلال عضويتها في المجلس.

في الختام، أقول أن قوتنا تبقى دوماً في وحدتنا: وحدة نَتَفَيَّأ ظلّها، ونلوذُ بذراها، ونعتصم بحبلها حتى يأمن سِرْبُنَا ويحتل وطننا العربي مكانه تحت الشمس. أسأل الله التوفيق لنا ولكم، وهو نعم النصير.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

ق/18(03/06)-14-خ(0135)

خطاب

السيد عمرو موسى
الأمين العام لجامعة الدول العربية

في الجلسة الافتتاحية

خطاب

السيد عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية

السيد الرئيس عمر حسن البشير..
أصحاب الفخامة والسمو..

كم يسعدني أن تنعقد القمة العربية الثامنة عشر في السودان، إذ يحتفل بعيد استقلاله الخمسين، وهو انعقاد له معنى خاص ومذاق مختلف، فهنا التقاء الأعراق والثقافات وتفاعلها، وهنا اتفاقات السلام التي أنهت حرباً أهلية ضروساً لصالح السودان جديد وخيار واثق نحو الوحدة. وهنا مشاكل التنمية وآفاق الرفاهية، هنا أيضاً تكمن مشاكل التمرد والاضطراب والأزمة ذات الأبعاد مثلما هو الحال في دارفور.

وفي الوقت نفسه فإن انعقاد القمة العربية في أكبر دول القرن الأفريقي إشارة واضحة إلى الروابط الخاصة التي تربط العالم العربي بدول القرن وبأفريقيا كلها. إن المجالين العربي والإفريقي متداخلان، صنوان، لا تعارض بينهما وإنما تكامل وتعاون وتفاهم، فالمشاكل متشابهة، والتحديات متقاربة والمسيرة نحو المستقبل واحدة، ومن هنا فإن مسيرة الأخوة العربية الأفريقية يجب أن تعتمد على أسس عملية متطورة لمصلحة الشقيقين الكبيرين بل التوأمين: أفريقيا والعالم العربي، وهو ما تطلقه هذه القمة ليبدأ برنامج واسع من التعاون بين الاتحاد الأفريقي والجامعة العربية.

وبهذه المناسبة أرحب بالرئيس الفا عمر كوناري رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، تهنئة إلى السودان كله في هذا اليوم المشهود، وثقة في رئاسته للقمة العربية وتحمله بمسؤولياتها في العام العربي الذي يبدأ اليوم، وشكراً لكرم الضيافة وحسن الوفادة ومرحباً بضيوف القمة جميعاً.

وإذا كانت سعادتني بالغة بأن أرى السودان رئيساً للقمة العربية، فقد كانت سعادتني بالغة أيضاً بأن أمارس العمل مع الرئاسة الجزائرية للقمة السابعة عشر، قيادة واثقة مؤمنة بأهمية العمل العربي المشترك، عاملة في كل وقت ومجال على دعمه ومتابعته، قادرة - وبقوة - على تمثيل

العرب كلهم على المستوى الدولي، وفي هذا أحيي الرئيس عبد العزيز بوتفليقة متمنياً له كل التوفيق في قيادته للجزائر الفتية داعياً له بتمام الصحة والعافية.

وفي غمار هذا الحدث الكبير دعوني احيي ذكرى زعماء كباراً فقدناهم خلال العام العربي المنقضي، خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز، أمير دولة الكويت سمو الشيخ جابر الأحمد الصباح، ورئيس وزراء دولة الإمارات العربية المتحدة الراحل الشيخ مكتوم بن راشد آل مكتوم- رحمهم الله وطيب ثراهم وأسكنهم فسيح جنانه... كما أحي ذكرى الدكتور جون جارنج النائب الأول لرئيس جمهورية السودان شريك السلام السوداني الذي فقدنا بوفاته شخصية بارزة لعبت دوراً تاريخياً في صنع السلام في السودان.

السيد الرئيس..

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو..

خمس سنوات مضت منذ تكليفكم لي أميناً عاماً لجامعة الدول العربية في مثل هذا الشهر من عام 2001 في عمان. خمس سنوات مليئة بالأحداث الجسام والتطورات العملاقة التي تركت آثارها على منطقة الشرق الأوسط، وعلى العالم العربي بالذات. آثار الكثير منها سلبي وإن كانت قد أكدت أهمية توجهنا الثابت نحو التغيير والتطوير والتحديث، وهو ما قررتموه في قمتمك بتونس عام 2004، وكذلك إلى أهمية الوقوف صفاً واحداً في مواجهة الهجمة التي اتخذت من صدام الحضارات منطلقاً للإساءة والانتهاك، وتكنة لممارسة القوة والإمعان في الاستهانة والاستضعاف، والتلاعب بالمعايير، وخرق حقوق الإنسان التي أصبحت كالعملة، يُدان أحد وجهيها لنجد الجانب الآخر أشد وأنكى، وهو ما وعيتم حقيقته فكان موقفكم منها واضحاً في مناقشاتكم الواسعة التي أجريرتموها بالجزائر في مثل هذا الوقت من العام الماضي.

ولقد قدمت إلى أصحاب الجلالة والفخامة والسمو تقريراً مفصلاً عن العمل العربي المشترك وما تحقق فيه من إنجازات أو قابله من تحديات وهو موجود بين أيديكم لتطلعوا على حال المسيرة العربية الجماعية خلال السنوات الخمس الماضية، هو كشف حساب شامل ينطلق مما وجهتم به في قراركم بعمان والذي طلبتم فيه من الأمين العام : اتخاذ الإجراءات اللازمة لتجديد وتطوير أنظمة الجامعة لتتلاءم مع أهداف العمل العربي المشترك، وتمكين الجامعة وكافة مؤسسات العمل العربي من الاضطلاع بالمتطلبات القومية ومواكبة المستجدات على الساحتين الإقليمية والدولية.

ولقد قمت بذلك، بذلت أقصى الجهد بمعاونة جهاز به عدد من المتحمسين المخلصين، وبعض من الخبراء المتخصصين مع قلة من مال أدهشت المتابعين والمراقبين، وإنما بعزيمة استمدت من إيمان ورؤية ووعي بالمصلحة العربية المشتركة بقيمتها وبقائتها، ومن تكليف كريم بمقتضى قراركم بوضع هذه المهمة الصعبة والمرهقة على كتفي في ظروف تعرفونها حق المعرفة.

فقد أصبحت الجامعة شريكاً كاملاً مع المنظمات الدولية والإقليمية والتجمعات العالمية الأخرى، تدعى إلى منتدياتها، وتشارك في مشاوراتها ودراساتها، وتعتبر باسم النظام العربي عن رؤيتها بالنسبة لمستقبل المنطقة، ولكيفية مواجهة المشاكل التي يطرحها الوضع الدولي وتحدياته، وتدلي بدلها في المقترحات المتعلقة بمستقبله ومستقبل الأمم المتحدة ونظامها، كما أصبحت الجامعة جزء من الحوار العالمي حول صراع الحضارات- أو إذا شئتم: حول حوار الحضارات- ومدافعاً قوياً عن الطرح العربي ومشاركاً فاعلاً في صياغة الطرح الإسلامي، وبهذه المناسبة يسرني أن أرحب بالأخ العزيز رجب طيب أردوغان رئيس وزراء تركيا وأحد صاحبي مبادرة تحالف الحضارات، كما أرحب بأخي الدكتور أكمل الدين إحسان أوغلو الأمين العام للمؤتمر الإسلامي.

وقد أطلقت الجامعة مسارات جديدة للالتقاء بالجاليات العربية بدأتها بالجالية العربية الأمريكية في ظروف جد صعبة بالنسبة لهم ولنا، فكان مؤتمر ديترويت الذي حضره وتابعه الألف من العرب والأمريكيين، كما قدرت الإدارة الأمريكية قيمته وفائدته ومعناه، ومن ثم بدأ حوار بناء بين الجامعة والجالية والإدارة لازال قائماً، وقد أثمر في الدعوة إلى دورة ثانية تعقد هذا العام في هيوستن بنفس المشاركة الثلاثية.

في هذا الإطار ذاته دعونا إلى مؤتمر عربي أوروبي يعقد في معهد العالم العربي بباريس في إبريل/ نيسان القادم، نطلق به مسيرة تفاهم تشارك فيها الجاليات الأوروبية من أصل عربي، وهو جهد تقوم به الجامعة مع الغرف التجارية العربية الأوروبية ومعهد العالم العربي، كما سنستقبل عدداً كبيراً من ممثلي وأعضاء الجاليات العربية من أمريكا اللاتينية في مقر الجامعة العربية في يونيو/حزيران في مؤتمر شامل للجاليات في هذه القارة لمناقشة أوضاعها وعلاقتها.

وسوف يتلو ذلك جهد مماثل في مختلف القارات والمواقع الأخرى على اتساع العالم وحيث تتداخل المصالح أو المشاكل العربية الأجنبية.

وقد أردفنا ذلك بمبادرات طالت القارات الآسيوية والأفريقية، فانعقدت القمة الأولى بين الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية كما قام المنتدى العربي الصيني نشاطاً قوياً، ويليه منتدى عربي ياباني بالإضافة إلى تواجد متزايد في القارة الأفريقية.

أما عن التطوير الهيكلي فقد كان لإطلاق أعمال البرلمان العربي الانتقالي، الذي أصدرتم قرار قيامه في الجزائر، وقع شديد الأهمية في بناء النظام العربي الجديد، تعبيراً عن تفعيل مسار الديمقراطية وتطبيقاً لما أكدتم عليه في وثيقتي التطوير والتحديث والعهد والوفاق من التصميم على تعميق أسس الديمقراطية ومواصلة خطوات الإصلاح الشامل في مختلف المجالات وتعزيز روح المواطنة العربية وتوسيع مجال المشاركة في الشأن العام ودعم سبل حرية التعبير المسؤول.

كما تأسست علاقة جديدة بين الجامعة والمجتمع المدني العربي وفقاً لقراركم في تونس بفتح الأبواب أمام المنظمات الأهلية العربية للإسهام في تنشيط وتطوير العمل العربي المشترك.

هذا بالإضافة إلى تطوير نظم التصويت في أجهزة الجامعة العربية لتعمل على أساس قرار الأغلبية إذا غاب توافق الآراء ومعرض عليكم الآن إنشاء مجلس الجامعة للسلم والأمن والذي نأمل إقراره في هذه الدورة.

أما في المجال الاقتصادي فقد انطلقت أعمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، شارك فيها سبعة عشر من الدول الأعضاء، كما انطلقت مفاوضات تحرير تجارة الخدمات ويشارك فيها عشر من الدول الأعضاء، وبدأت تباشير دراسة إقامة اتحاد جمركي عربي وهو ما يمكن أن يتم خلال الأعوام العشرة القادمة قد تقل أو تزيد وفقاً للتطورات الاقتصادية الإقليمية والعالمية.

وفي المجال الاجتماعي وكمثال واحد، أطلقتم في قمة الجزائر الإستراتيجية العربية للأسرة وهي مشروع ناجح بكافة المقاييس الدولية، حيثه المنظمات واعترفت به المنظمات الدولية والإقليمية وعلى رأسها الأمم المتحدة، كما أطلقتم في قمة تونس وثيقة حقوق الإنسان العربي التي آمل أن يتم الإسراع في التصديق عليها، المسيرة مستمرة سواء بالنسبة للمرأة أو الشباب أو الطفل أو ذوي الاحتياجات الخاصة، أو في مجال مواجهة الكوارث الطبيعية والإنسانية أو في مواجهة الإرهاب الدولي وأثاره.

وفي المجال الثقافي، وبعدها درسنا النقد الذي وجهته تقارير للأمم المتحدة بالنسبة للنواقص التي تعانيها المجتمعات العربية وبصفة خاصة النقص المتعلق بالمعرفة تحركت الجامعة في أكثر من اتجاه ومجال، ولاشك أن هناك نقصاً في بنية مجتمعاتنا العربية، أشرت إليه في تقاريري السابقة وخصوصاً تلك المتعلقة بوضع التعليم، والنقص المتعلق بالمعرفة وأوضاع البحث العلمي.

وقد آن الأوان كي نتعامل مع حقيقة تخلف التعليم في العالم العربي وأنه في عمومها قاصر عن أن ينتج علماء بل عن أن ينتج متعلمين.. وقد أصبح خريجونا بعيدين عن القدرة على التعامل مع عالم اليوم، فما بالننا بالقدرة على التعامل مع عالم الغد في هذا العصر سريع التطور دائم التحديث والتغيير.

وفي هذا اقترح أن توافقوا على إنشاء هيئة عربية رفيعة المستوى محددة المدة لإعادة النظر في وضع التعليم في العالم العربي في مختلف درجاته وتطويره وتحديثه، وأن تكون مدتها، مدة هذه الهيئة عاماً واحداً يرفع تقريره إلى قمتكم القادمة، وأتشاور في شأنه ومتابعة أعماله مع أجهزة العمل العربي المعنية.

وأما مجال البحث العلمي، وهو أحد المجالات المهجورة من العمل العربي المشترك، فمعروض على قمتكم اقتراح مهم من المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالتعامل مع هذا الموضوع بناءً على مبادرة من جمهورية السودان، كما تفضل السيد الرئيس عمر البشير الآن بشرحه.

وفي هذا الإطار، إطار البحث العلمي وتحقيق التقدم العلمي، يهمني أن أطلب من فوق هذا المنبر وأمام هذه القمة الكريمة، أطلب بدخول العالم العربي إلى عالم الاستخدامات السلمية للطاقة النووية بكل سرعة وزخم.. وهو حق قانوني مكفول لكافة الدول الأعضاء في معاهدة منع الانتشار التي تدعم هذا الحق الأساسي والذي يتوجب - من جانبنا كما فعل غيرنا - استثماره على أوسع نطاق دعماً للقاعدة العلمية العربية وإنطلاقاً نحو خدمة المجتمع ومقابلة احتياجاته المتصاعدة من المياه والطاقة وغيرهما.

السيد الرئيس..

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو..

يواجه العالم العربي الآن عواصف هوجاء، في فلسطين كما في العراق، في الصومال كما في السودان، وفيما بين سوريا ولبنان، وأيضاً فيما يتعلق بالملف النووي في المنطقة. إن المنطقة تقف على سطح من صفيح ساخن كما يقولون، تموج بالتيارات والمطبات، تعاني اليأس أحياناً كثيرة وتتعلق بالأمل بعض الأحيان.. الأمل في مستقبل مختلف يضعها على ذات مستوى الشعوب الأخرى التي حققت تقدماً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وعلمياً مرتفعاً.

إن مشاكل الأمن الإقليمي، وما يخترقه من إرهاب متطرف الفكر، ويهترؤه من سياسات تتسم بازدواجية المعايير تكاد تعصف بالمنطقة عصفاً، الأمر الذي يدعو هذه القمة الموقرة إلى أن تنظر في الأمر لتقرر فيه ما تراه حيث لا يصح ولا يمكن أن تدور الدوائر بالمنطقة التي تشكل غالبيتها بينما الحركة السياسية نشطة بما تشمله من مواجهات أو مفاوضات أو صفقات ربما مقصود أن نكون عنها مغيبين أو شبه مغيبين. وفي هذا أدعو إلى اجتماع لدول الجوار العربي في مختلف لجانهم لدراسة هذا الموقف الجديد وتحديد الموقف العربي إزاءه.

إن العراق بلد له دوره الرئيسي في العالم العربي وهو يعاني من درجة عالية من العنف السياسي والديني أدى إلى حالة خطرة من الفوضى تقنضي منا.. من هذه القمة، دعم العملية السياسية في العراق والتي لا تصح إلا في إطار من التفاهم الوطني وعلى قاعدة أن العراق وطن الجميع وطن لجميع أبنائه دون تفرقة على أي أساس ديني أو مذهبي أو عرقي. ثم أنه لا يمكن أن يقضى في أمر العراق دون توافق رأي شعبه، ودون إسهام ورأي العرب، وإلا كانت النتيجة ناقصة أو منقوصة، وسوف يتعين علينا في كل الأحوال التصرف واتخاذ الموقف إزاء نتائج مثل هذه الصفقات إن تمت. إن اشتراك الجانب العربي في مناقشة الوضع الحالي المهدد للاستقرار الإقليمي أمر ضروري، ولاشك أن مناقشاتكم وقراراتكم اليوم سوف تلقي ضوءاً مهماً على الموقف العربي وتقرر إحياء ديناميكيته إزاء التطورات الجارية في العراق وما حوله.

وهنا فقد أصبح مؤتمر الوفاق الوطني العراقي على الأبواب الأمر الذي يستدعي تهيئة الأجواء والإعداد له باجتماعات تحضيرية تسبقه تضم ممثلي مختلف القوى السياسية والدينية والعشائرية للتحرك نحو تحالف وطني بل وحدة وطنية نرجو أن تعكسها بحق تشكيلة الحكومة العراقية الجديدة حتى تتمكن من حمل العراق إلى مرحلة جديدة من الاستقرار والإنطلاق نحو

المستقبل. سيكون أول هذه الاجتماعات التحضيرية، اجتماع يعقد تحت الرعاية الملكية لجلالة ملك الأردن، وبالتعاون مع الجامعة العربية في النصف الثاني من أبريل/ نيسان القادم.

أما استمرار القتل والقتال، والانزلاق أو الدفع نحو صراع المذاهب والأطراف فهي وصفة شر لن يكسب منها طرف أو يخسر الآخر، بل سوف تكون الضحية هي العراق كله.. إن إنطلاق العراق نحو المستقبل يعتمد أولاً على مراعاة المصالح الوطنية الجماعية للعراق وأن يكون العراق وطناً لجميع أهله، له هويته وارتباطاته والتزاماته نحو عالمه العربي ونحو المنطقة على اتساعها كدولة رئيسية ذات سيادة وإرادة مستقلة.

وأما في فلسطين فالتطور يبدو نحو الأسوأ، فعملية السلام متراجعة بل ضائعة والاحتلال ممعن في سياساته الاستعمارية. وكما كنا نود لو أن فرصة قيام حكومتين جديدتين في كل من فلسطين وإسرائيل تشكل منطلقاً لتفاهم نحو بعث عملية السلام من مرقدتها، ولأن تقوم الرباعية الدولية بتحمل مسؤولياتها التي من أجلها قامت، وأن تسرع الخطى نحو عملية تفاوضية تحرك الأمور نحو تسوية سياسية شاملة.

إلا أن الأمر لا يبدو كذلك بعد ما رأيناه في أريحا منذ أيام وفي القدس منذ يومين في القدس الشرقية المحتلة وما حولها، بل يمكن قراءة التطورات على أساس تحركات إسرائيلية أحادية الجانب تراعي مصلحة هذا الجانب وحده وتتجاهل التفاوض على القضايا الأساسية مثل القدس واللجئين والانسحاب والحدود الشرعية.

ولعل في لقاء اليوم مناسبة هامة لتبادل وجهات النظر على مستوى القمة في تداعيات هذا الموقف واحتمالاته.

ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أحيي هذه الممارسة الديمقراطية المتميزة التي جرت في فلسطين وأن أتمنى للحكومة القادمة كل التوفيق، ونثق في أنها سوف تعمل على تحقيق الوحدة الوطنية وتنضم إلى الإطار العربي لحل النزاع مع إسرائيل على الأسس المقررة في المبادرة العربية للسلام، والتي تتعامل مع المشكلة برمتها سواء تعلقت بالمسار الفلسطيني أو بالجولان العربي السوري المحتل أو بالأراضي اللبنانية المتبقية تحت الاحتلال.

ومن فلسطين إلى دارفور التي وإن كانت تموج بالاضطراب، إلا أن المعلومات المبالغ فيها بشأن جرائم الإبادة الجماعية أو التطهير العرقي أدت إلى نوع من الالتباس.

إن الجامعة العربية، ووفق ما قررتم من قبل، تحافظ على الدوام على علاقة التعاون والتفاهم والتنسيق مع الاتحاد الأفريقي سواء في محادثات أبوجا أو فيما يقرره مجلس الأمن والسلم الأفريقي الذي كان في قراره الأخير واضحاً في ضرورة احترام سيادة السودان والحصول على موافقته بالنسبة لأي خطوة قادمة تتعلق بوجود قوات غير سودانية على أرضه.

وفي الوقت نفسه فإن تقديم الدعم اللازم لاستمرار القوات الأفريقية بالإضافة إلى الأمل في نجاح مفاوضات أبوجا في الأسابيع القادمة، هو احتمال قائم إذا حسنت نوايا الأطراف المشاركة جميعاً، يمكن لهذا أن يغير الصورة بكاملها ويطور في عناصر التعامل مع المشكلة لصالح وضع أكثر استقراراً.. هذا إذا كان الاستقرار هو ما تريده هذه الأطراف حقاً.

ومن دارفور إلى لبنان حيث يقوم الحوار الوطني- الذي رحب به العرب وباركوه- شاهداً على أن رسم مصير هذا البلد العربي والحفاظ على مصالحه إنما يتم في إطار نقاش حر ووطني بغية التوصل إلى توافق في الرأي حول مستقبله. وفي إطار مؤسساته الدستورية، وفي الوقت نفسه فإن هذا الإطار العربي الذي تمثلونه لن يتهاون في المعاونة على التوصل إلى علاقة إيجابية صحية بين لبنان وسوريا اللذين يرتبطان بعلاقات تاريخية ذات جذور تسمح باحترام استقلالهما والحفاظ على علاقة مثمرة بينهما في آن واحد.

ومن لبنان إلى جزر الإمارات العربية المتحدة المحتلة طناب الكبرى والصغرى وأبو موسى، وأطالب الجانب الإيراني بأن يتوافق مع المطلب العادل بإجراء مفاوضات أو اللجوء إلى التحكيم الدولي وتسوية هذا النزاع وفقاً لمبادئ القانون الدولي حفاظاً على الروابط التاريخية والثقافية التي تربط بين شاطئ الخليج وما يحيط به وما يحيط بالخليج من علاقات التواصل العربي الإيراني الضرورية لاستقرار المنطقة في إطار تفاهم مشترك بيننا وبين إيران حان الوقت لإزاحة الكثير من العقبات لتحقيق زخمه.

السيد الرئيس..

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو..

هذا تقرير موجز عن العمل العربي المشترك، الذي آمل أن يظل على الدوام وبخاصة في الفترة القادمة مواجهة فاعلاً للتحديات، ماداً يد التواصل إلى مختلف الدول والتكتلات العالمية، والتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية، مفيداً ومستفيداً، عاملاً على التوصل إلى سلام عادل ومتوازن للنزاع العربي الإسرائيلي، مسهماً في إنهاء مأساة العراق، رافضاً لشر الصدام بين المذاهب والأعراق داعياً لحوار وتحالف الحضارات، متعاملاً برصانة وفاعلية وحسم مع موجة العداة للإسلام، قائداً لعملية تغيير وتطوير وتحديث تحقق لمجتمعاتنا العربية نقلة نوعية إلى الأمام كي نواكب العصر ويكون للعرب مكانهم ومكانتهم.. ودورهم وإسهامهم في النظام الدولي البازغ.

وفي كل هذا أدعوكم.. أدعوكم إلى دعم الجامعة العربية التي تمثلكم وتمثل المصالح العربية الجماعية وتتحدث باسمكم وتدافع عن قضاياكم وتتفاعل مع العصر بفهم واع لإيجابياته وسلبياته.

شكراً..

والسلام عليكم ورحمة الله..

ق/18(03/06)13-نث(0134)

قائمة

أسماء رؤساء وفود الدول العربية المشاركين
في القمة د.ع (18)

قائمة

أسماء رؤساء وفود الدول العربية المشاركين في القمة د.ع

(18)

مرتبة حسب الحروف الهجائية لأسماء الدول الأعضاء

- صاحب الجلالة الملك عبد الله بن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية
- صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي - دولة الإمارات العربية المتحدة
- معالي الشيخ خالد بن أحمد بن محمد آل خليفة وزير الخارجية - مملكة البحرين
- معالي السيد محمد الغنوشي الوزير الأول - الجمهورية التونسية
- فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
- فخامة الرئيس إسماعيل عمر جيله رئيس جمهورية جيبوتي
- صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية - المملكة العربية السعودية
- فخامة الرئيس عمر حسن أحمد البشير رئيس جمهورية السودان
- فخامة الرئيس بشار الأسد رئيس الجمهورية العربية السورية
- فخامة الرئيس عبد الله يوسف أحمد رئيس الحكومة الانتقالية الفيدرالية لجمهورية الصومال
- معالي السيد هوشيار زيباري وزير الخارجية - جمهورية العراق
- معالي السيد فهد بن محمود آل سعيد نائب رئيس الوزراء - سلطنة عمان
- فخامة الرئيس محمود عباس رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية
- رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية
- صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر
- معالي السيد بن مسعود راشد نائب رئيس جمهورية القمر المتحدة
- صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت
- فخامة الرئيس العماد إميل لحود رئيس الجمهورية اللبنانية
- الأخ القائد معمر القذافي قائد ثورة الفاتح العظيم

الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

- معالي الدكتور أحمد نظيف رئيس مجلس الوزراء - جمهورية مصر العربية

- معالي السيد محمد بن عيسى وزير الشؤون الخارجية والتعاون - المملكة المغربية

- فخامة الرئيس اعلي ولد محمد فال رئيس المجلس العسكري للعدالة والديمقراطية

رئيس الجمهورية الإسلامية الموريتانية

- فخامة الرئيس على عبد الله صالح رئيس الجمهورية اليمنية